

فلسفة اللغة والمنطق دراسة في فلسفة ستراوسن



الدكتور
السيد عبد الفتاح جاب الله

فلسفة اللغة والمنطق
دراسة في فلسفة ستراوسن

فلسفة اللغة والمنطق

دراسة في فلسفة ستراوسن

دكتور
السيد عبد الفتاح جاب الله



الطبعة الأولى

2014م

كل الحقوق محفوظة

١٩٠

الله ، عبد الفتاح جاب

فلسفة اللغة والمنطق: دراسة في فلسفة سترافوسن /

عبد الفتاح جاب الله - عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ .

() ص.

و.أ. : (١٢٢ / ١ / ٢٠١٤) .

الواصفات : / الفلسفة الإنجليزية / / المنطق / / اللغة /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

جميع حقوق الملكية الأدبية محفوظة ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إدخاله
على الكمبيوتر أو على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر والمؤلف خطياً

ISBN : 978 - 9957 - 33 - 390 - 4

للنشر والتوزيع

الوراق



www.alwaraq-pub.com

مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

شارع الجامعة الأردنية - عمارة العساف - مقابل كلية الزراعة - تلفاكس 00962 6 5337798
ص.ب. 1527 تلاع العلي - عمان 11953 الأردن

e-mail : halwaraq@hotmail.com

www.alwaraq-pub.com - info@alwaraq-pub.com

المحتويات

| الصفحة | الموضوع | |
|--------|------------------------------------|-------|
| 9 | مقدمة | • |
| | الفصل الأول | |
| | نظرية المعنى | |
| 19 | تمهيد | 1-1 |
| 24 | نظرية الاستعمال فى المعنى | 2-1 |
| 27 | إعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف | 3-1 |
| 27 | نظرية الأوصاف عند رسل | 1-3-1 |
| 32 | إعتراضات ستراوسن | 2-3-1 |
| 42 | المعنى والقصد الإتصالى | 4-1 |
| | الفصل الثانى | |
| | نظرية الصدق | |
| 57 | تمهيد | 1-2 |
| 60 | حوامل الصدق | 2-2 |
| 62 | نظريات الصدق | 3-2 |
| 62 | النظرية البراجماتية فى الصدق | 1-3-2 |
| 65 | نظرية الإتساق فى الصدق | 2-3-2 |
| 67 | نظرية الإطناب فى الصدق | 3-3-2 |
| 70 | نظرية التطابق فى الصدق | 4-3-2 |

| الصفحة | الموضوع | |
|---------------------------------------|---------------------------------------------------------------|---------|
| 71 | التطابق والذرية | 1-4-3-2 |
| 73 | صيغة أوستن | 2-4-3-2 |
| 74 | نظرية ستراوسن فى الصدق | 4-2 |
| 74 | إعتراض ستراوسن على صيغة أوستن | 1-4-2 |
| 84 | نظرية ستراوسن الأدائية فى الصدق | 2-4-2 |
| الفصل الثالث | | |
| الحقائق المنطقية | | |
| 89 | تمهيد | 1-3 |
| 92 | توصيف كواين للحقيقة المنطقية | 2-3 |
| 95 | معيار التطابق المطبعى وصعوباته | 3-3 |
| 99 | معيار التطابق المدلولى لقيم الصدق | 4-3 |
| 101 | معيار الإتفاق (التكافؤ) المدلولى للمحمولات | 5-3 |
| 105 | توصيف ستراوسن للحقيقة المنطقية | 6-3 |
| الفصل الرابع | | |
| اللاتماثل بين الموضوع والمحمول | | |
| 113 | تمهيد | 1-4 |
| 115 | التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى | 2-4 |

| الصفحة | الموضوع | |
|--------|---------------------------------------------------------------------|-------|
| 124 | اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب | 3-4 |
| 124 | اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى | 1-3-4 |
| 127 | اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب | 2-3-4 |
| 131 | صور أخرى لللاتماثلات | 4-4 |
| 133 | إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب | 5-4 |
| 134 | إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى | 1-5-4 |
| 138 | إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب | 2-5-4 |

الفصل الخامس

بين اللغة والمنطق: العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية

| | | |
|-----|-----------------------------------------------------|-------|
| 145 | تمهيد | 1-5 |
| 148 | الثوابت والمتغيرات | 2-5 |
| 151 | معاني ثوابت دوال الصدق | 3-5 |
| 156 | العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية | 4-5 |
| 157 | العلاقة بين ثابت السلب "~" وكلمة ليس | 1-4-5 |
| 159 | العلاقة بين ثابت الوصل "." وحرف العطف "و" | 2-4-5 |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---------------------------------------------------------------------|
| 162 | العلاقة بين ثابت اللزوم "C" والعبارة الشرطية "إذا كان... إذن" 3-4-5 |
| 174 | العلاقة بين ثابت التكافؤ "≡" وعبارة "...إذا كان وفقط إذا كان" 4-4-5 |
| 174 | العلاقة بين ثابت الفصل "V" وعبارة "إما ... أو..." 5-4-5 |
| 183 | • المراجع |

مقدمة

عادة ما تعرف فلسفة علم من العلوم بأنها بمثابة ما يقال عن هذا العلم، ولا يكون من بين قضاياها. ومن ثم فقد اهتم أغلب الباحثين في فلسفة العلوم بعدة موضوعات من أهمها:

- 1- التحليل النقدي لبعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالعلم ومبادئه الأولى.
 - 2- التحليل النقدي لمنهج البحث في العلم وللبعض التطورات والمشكلات المتعلقة به.
 - 3- تحليل ونقد بعض الفروض المسبقة (وخاصة الفروض الفلسفية) التي قد يأخذ بها العالم في صياغة نظرياته وقوانينه العلمية.
 - 4- التناول النقدي والتحليلي للغة العلم، والتعبيرات التي تصاغ فيها قضاياها.
- وإذا توقفنا عند هذه الإهتمامات التي تنصرف إليها فلسفة العلم، فسوف نبتين أنها -على الرغم من تعددها واختلاف مراميها- تتفق جميعها في صفة مشتركة، وهي أنها تتناول العلم من خارجه وليس من داخله. أو بعبارة أخرى أنها تقوم على عبارات تتكلم عن العلم وأوليائه ومفاهيمه وفروضه المسبقة واللغة التي تساق فيها نتائجها، لكنها لا تتكلم عن موضوعات يهتم بها العالم نفسه. وبتعبير آخر، فإن فلسفة العلم تتكون من عبارات تقال عن about العلم، لكنها لا تكون هي نفسها عبارات علمية، أى لا تكون من بين عبارات هذا العلم، ومن ثم فهي عبارات لا تقال في in العلم. وهكذا تكون فلسفة اللغة -إذا طبقنا هذا المعنى بالنسبة للغة بوصفها علما- هي كل ما يقال عن اللغة، لكنه لا يكون من بين ما يقال في علم اللغة⁽¹⁾.

1- عزمي إسلام، مفهوم المعنى؛ دراسة تحليلية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السادسة، الرسالة الحادية والثلاثون، 1985، ص 11

وتُعد فلسفة اللغة موضوعاً قديماً قدم الفلسفة نفسها، إذ نجد أن أعظم فلاسفة اليونان: سقراط وأفلاطون وأرسطو في مقدمة الفلاسفة الذين أدركوا وبحثوا في اللغة بوصفها مشكلة فلسفية. إلا أن هذا الفرع من الفلسفة قد احتل مكان الصدارة مع مطلع القرن العشرين، ثم زاد الإهتمام به في النصف الثاني من هذا القرن بدرجة جعلت البعض يصف الفلسفة في القرن العشرين بـ "التحول اللغوي"، وهذا يعنى أن الفلسفة برمتها قد أصبحت فلسفة لغة وليس أدل على ذلك من قول فيلسوف القرن العشرين "فتجنشتين" (1889-1951) في كتابه "رسالة منطقية فلسفية: إن الفلسفة كلها عبارة عن نقد للغة"⁽¹⁾.

وفي سنة 1949 تحدث موريس ميرلوبونتي في محاضراته بجامعة السربون عن أهمية البحث في مشكلات اللغة، وأكد على أن محور الفكر الفلسفي قد تحول لصالح هذا البحث، كما عبر ميرلوبونتي عن أسفه تجاه معاصره جان بول سارتر لأنه لم يدرك هذا التحول الضروري وظل يفلسف على النمط الديكارتي باحثاً عن فلسفة للوعي⁽²⁾.

وبعد ثمانية وعشرين عاماً من هذا التاريخ تحدث ميشيل سير Serres إلى محرر إحدى المجلات العلمية بفرنسا عن وضع الفلسفة المعاصرة فقال: "مر علينا أكثر من عشرين عاماً سادت فيها الفلسفة الإسمية، وكانت الموضوعات المحورية هي اللغة، والمقال، والكتابة، وأنساق العلامات"⁽³⁾.

وتُعرف اللغة language - كما جاء في المعجم الفلسفي - بأنها كل وسيلة لتبادل المشاعر والأفكار، كالإشارات والأصوات والألفاظ، واللغة ضربان: طبيعية

1- لودفيج فتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية، ترجمة د. عزمى إسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968، الفقرة 4.0031، ص 83.

2- عبد الوهاب جعفر، الفلسفة واللغة، الطبعة الثانية، دار الوفاء، الإسكندرية، 2004، ص 8

3- المرجع السابق، ص 8

كـبعض حركات الجسم والأصوات المهملة، ووضعية وهى مجموعة رموز أو إشارات أو ألفاظ متفق عليها لأداء المشاعر والأفكار⁽¹⁾. وينظر إليها البعض بوصفها سلوكا يكتسب، والبعض الآخر يرى أنها غريزة نولد بها. وفريق يراها ظاهرا سطحيا قوامه التجليات المحسوسة، وفريق آخر يرى تحت هذا الظاهر السطحى بنية عميقة من علاقات الألفاظ والتراكيب والنصوص. وهناك أيضا من يرى اللغة وسيلة للتواصل، ومن يراها آلة للفكر ومرآة للعقل، كما يعرفها كواين Quine, W.V بأنها فن اجتماعى.

ومن ثم فإذا كانت ماهية الفلسفة كامنة فى صياغة العلاقة بين الفكر والواقع على كافة المستويات، وإذا كانت اللغة هى فكر منطوق، إذن فإن فلسفة اللغة هى التى يكون بإمكانها التصدى لدراسة مرامى اللغة التى تصوغ أو تصور الواقع⁽²⁾.

وإذا كان المنطق هو أعلى مستوى من مستويات الفكر، فإن وسيلتنا المثلى فى التعبير عن هذا الفكر هى اللغة. وتتميز اللغة بأن بها ألفاظا وحدودا وعبارات يحمل كل منها معنى محددًا، وكلما ازداد تحديد معانى ألفاظ اللغة بدت العلاقة بينها وبين المنطق وثيقة⁽³⁾. كما أنه لن يكون للمنطق أى فائدة - سوى الفائدة الرياضية- إلا إذا كان مرتبطًا بسياق لغوى واقعى، إذ تقول سوزان استنيج فى كتابها "مدخل حديث إلى المنطق": يدرس المنطق كما لاحظنا طريقة تفكيرنا فى الأشياء، إلا أنه لا يمكن تناول هذه الطريقة بالدراسة دون النظر فى طبيعة الأشياء، كما أننا لا نستطيع أن نستطرد فى الدراسة دون استخدام إشارات أو علامات

1- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983، ص162.

2- ظريف حسين، الفينومينولوجيا وفلسفة اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص5

3- محمد قاسم، المدخل إلى المنطق الصورى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص45.

تأخذ شكل الكلمات المكتوبة أو المنطوقة، تلك التى تكون فى نهاية الأمر ما نصطلح على تسميته باللغة⁽¹⁾.

وطالما أن المنطق هو العلم الذى يدرس الفكر وصوره المختلفة، واللغة هى المظهر الخارجى للفكر، وطالما أن الفكر - بوصفه عملية - يمكن التعبير عنها بالفاظ اللغة، ونقل أو توصيل هذا التعبير إلى الآخرين بنفس الكيفية، وطالما أن المنطق هو الذى يدرس الفكر من حيث قوالبه وصوره المختلفة، إذن يكون من الطبيعي ارتباط اللغة بالمنطق⁽²⁾.

ولقد شغلت مشكلة الصلة بين اللغة والمنطق أذهان معظم الفلاسفة على مر العصور، إلا أنها تظهر واضحة عند فلاسفة التحليل المعاصرين مثل "جورج مور" و"رسل" و"فتجنشتين" ومدرسة أكسفورد المعاصرة* التى لا يرى فلاسفتها فى الفلسفة برمتها إلا تحليلاً منطقياً للغة العادية. ويأتى فى طليعة هؤلاء الفلاسفة الفيلسوف والمنطقى البارز "بيتر فريدريك ستراوسن" P. F. Strawson.

1- Stebbing, S.; A Modern Introduction To Logic, Methuen & Co. LTD, London, 1953, p.10

- نقلا عن محمد قاسم، المدخل إلى المنطق الصورى، ص 65.

2- عزمي إسلام، مفهوم المعنى؛ دراسة تحليلية، ص 20

* مدرسة أكسفورد هى مدرسة تدعو إلى تحليل فلسفى يقوم على اللغة العادية باعتبارها اللغة الملائمة للأغراض الفلسفية، وأن الضرر يكمن فى الإنحراف عنها. وتدخل مدرسة أكسفورد ضمن التيار الثانى من تيارات فلسفة اللغة الثلاثة:

(1) التيار الأول: يمثله؛ فتجنشتين المبكر - الوضعية المنطقية - كواين دافيدسون. ويهتم هذا التيار ببحث العلاقة بين اللغة والعالم، ويذهب إلى أن اللغة مجرد تصوير للعالم.

(2) التيار الثانى: يمثله؛ فتجنشتين المتأخر - مدرسة أكسفورد - جرايس - سيرل. ويهتم هذا التيار ببحث العلاقة بين اللغة والمتكلم، ويذهب إلى بحث المعنى فى حدود قواعد الاستعمال اللغوى.

(3) التيار الثالث: وهو تيار فلسفة علم اللغة، ويمثله: تشومسكى وأتباعه كاتز وفودر

وقد ولد بيتر فريدريك ستراوسن P.F.Strawson في 23 نوفمبر عام 1919 بلندن، ولقد تلقى تعليمه بكلية القديس جون بجامعة أكسفورد. وإذ ذاك قرأ الفلسفة والسياسة والاقتصاد، وحصل على شهادة البكالوريوس في الآداب عام 1940. أما سيرته الذاتية فقد حدث لها إنقطاع بسبب نشوب الحرب، والتحاقه بالخدمة العسكرية (1940-1946) وكانت أول وظيفة أكاديمية لستراوسن هي اشتغاله كمدرس مساعد في الفلسفة بكلية نورث ويلز North Wales (1946). وفي عام 1947 عُيِّن محاضرا بجامعة إكسفورد، وظل يعمل بها لمدة عشرين عاما (1948-1968). وعندما تقاعد جلبرت رايل G.Ryle في عام 1968 خلفه ستراوسن كأستاذ لفلسفة الميتافيزيقا. ولقد كان ستراوسن هو الأستاذ الزائر في جامعة ديوك Duke (1955-1956)، والأستاذ الزائر في جامعة برنستون Princeton (1960-1972). ولقد ألقى عدة محاضرات في الجامعات والمعاهد في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، الأرجنتين، الهند، إسرائيل، وعدد من البلاد الأوروبية. ولقد مُنح ستراوسن العديد من الألقاب عبر السنين، فقد كان أول عضو في الأكاديمية البريطانية عام 1960، وأول عضو أجنبي يحصل على الشهادة الفخرية من كلية القديس جون باكسفورد عام 1973، ولقد كُرم ستراوسن في الإحتفال الملكي عام 1977 تقديرا لعمله الفلسفي ودوره الأكاديمي.

ولقد اشتهر ستراوسن كعضو بارز ضمن جماعة الفلاسفة الذين صاغوا لاكسفورد فلسفة وصفت بأنها 'فلسفة اكسفورد' Oxford Philosophy وجعلت اللغة العادية فلسفة أطلقوا عليها 'فلسفة اللغة العادية' Ordinary Language Philosophy.

أما عن كتاباته فقد ألف ستراوسن عشرة كتب، كان أولها 'مقدمة إلى النظرية المنطقية' Introduction to Logical Theory (1952)، ناقش فيه السمات المنطقية للغة العادية والعلاقة بين هذه اللغة والمنطق الصوري، وقال بوجود هوة بين الاثنين أوسع مما يُظن. وآخرها، على حد علمنا، كتاب الوجود والهوية، ومقالات

أخرى 'Entity and Identity, and Other Essays' (1997)، بالإضافة إلى عدد كبير من المقالات التي نشر بعضها في كتبه. ومن أهم أعماله بصفة عامة وأكثرها شهرة مقال في الإشارة 'On Referring' (1950) وفيه يركز ستراوسن على نقد الجوانب الفلسفية لنظرية رسل في الأوصاف المحددة.

ولفلسفة ستراوسن جوانب متعددة أهمها اللغة والمنطق والميتافيزيقا والعقل والأخلاق. إلا أن اهتمامنا هنا سينصب على فلسفة اللغة والمنطق على أساس أنهما يمثلان حجر الزاوية في فلسفته، وترتبط بهما الجوانب الأخرى بروابط وثيقة. ومن أهم ما يميز فلسفة ستراوسن بوجه عام هي النزعة النقدية التي أتاحت له فرصة الإطلاع على الاتجاهات الفلسفية السابقة عليه وقراءتها قراءة جيدة محاولاً نقدها وتفنيدها قبل وضع نظرياته الفلسفية. ومثال ذلك نقده لنظرية الأوصاف المحددة عند رسل ممهداً بذلك لنظرية الاستعمال في المعنى. كذلك نقده لنظرية التطابق في الصدق بصفة عامة وصيغة أوستن لهذه النظرية بصفة خاصة ممهداً لنظريته الأدائية في الصدق. وكذلك نقده لتعريف كواين للحقيقة المنطقية محاولاً تقديم تعريف ملائم للحقيقة المنطقية، وذلك من خلال إثبات أن معيار التطابق المطبوع هو المعيار الصحيح لتطابق الاستبدالات على عكس ما اعتقد كواين... إلخ.

ويعد هذا الكتاب محاولة لتوضيح العلاقة بين اللغة والمنطق، تلك العلاقة التي شغلت أذهان معظم الفلاسفة على مر العصور على وجه العموم، وستراوسن على وجه الخصوص. ومن أجل هذا الهدف جاء الكتاب في خمسة فصول:

الفصل الأول: وهو بعنوان (نظرية المعنى). بدأت في هذا الفصل بإثارة السؤال: ما هو المعنى؟ مبيناً كيف أن الإجابة عليه تمثل لب الفلسفة المعاصرة بصفة عامة، وفلسفة اللغة والمنطق بصفة خاصة. وقبل أن أعرض لنظرية ستراوسن الخاصة في المعنى أشرت بشكل موجز إلى بعض أهم النظريات المعاصرة في المعنى. وبعد ذلك أوضحت أبرز إعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف

المحددة عند رسل، وذلك لتوضيح كيف أن هذه الاعتراضات كانت تمثل إنكاراً للنظرية الإشارية فى المعنى، كما أنها كانت تمثل إرهابات مبكرة لنظرية الإستعمال. وأخيراً عرضت لنظرية ستراون الخاصة فى المعنى بشكلها المتطور (المعنى والقصد الإتصالي) موضحاً كيف أثبت أنه لا يمكن تقديم تفسير عام لطبيعة المعنى اللغوى دون اللجوء إلى مفهوم القصد الإتصالي.

أما الفصل الثانى: وهو بعنوان (نظرية الصدق). فقد بدأت فى هذا الفصل بتوضيح أهمية مفهوم الصدق، وكيف أن البحث فى الصدق يعد أهم أجزاء المنطق الفلسفى. ثم أشرت إلى أن السؤال المحورى الذى يجب أن يُطرح بشأن الصدق هو: ماذا يعنى لإحدى القضايا (الجملة - العبارات) أن تكون صادقة؟ وليس السؤال الشائع: ما هو الصدق؟ ثم أشرت بعد ذلك لحوامل الصدق مبينة أن حوامل الصدق تتعدد بتعدد النظريات المعبرة عن الصدق. وقبل أن أعرض لنظرية ستراون الخاصة فى الصدق فقد أشرت إلى أهم النظريات المعاصرة فى الصدق مثل النظرية البراجماتية، ونظرية الإتساق، ونظرية الإطناب، ونظرية التطابق، مبينة موقف ستراون من نظرية التطابق بصفة عامة، وموقفه من صيغة أوستن التى قدمها لنظرية التطابق على وجه الخصوص. وأخيراً عرضت لنظرية ستراون الأدائية فى الصدق.

أما الفصل الثالث: وهو بعنوان (الحقائق المنطقية). فقد بدأت هذا الفصل بتوضيح أن الحقائق المنطقية هى إحدى نوعى العبارات التحليلية. ثم أشرت بعد ذلك إلى تعريف كواين للحقيقة المنطقية، وإعترض ستراون على ذلك التعريف. ثم عرضت لمحاولة ستراون لتقديم تعريف ملائم للحقيقة المنطقية، وذلك من خلال إثبات أن معيار التطابق المطبوعى هو المعيار الصحيح لتطابق الإستبدالات، وكذلك إثبات أنه ليس أى من معيار التطابق المدلولى لقيم الصدق ولا معيار الإتفاق (أو التكافؤ) المدلولى للمحمولات يصلح كمعيار ملائم لتطابق الإستبدالات.

أما الفصل الرابع: وهو بعنوان (اللاتماثل بين الموضوع والمحمول). فيتناول مشكلة من أهم وأعقد المشكلات التي واجهت المنطق الكلاسيكي ألا وهي مشكلة التمييز بين الموضوع والمحمول. ولقد بدأت هذا الفصل بالإشارة إلى تقسيم المنطقة الكلاسيكيين للقضية إلى موضوع ومحمول. ثم أوضحت بعد ذلك كيف أثبت ستراوسن العلاقة بين الفرق بين الموضوع والمحمول والفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية في الموضع الحملى. ثم عرضت لبعض اللاتماثلات التي يفترضها ستراوسن بين الموضوع والمحمول للتمييز بينهما مثل: اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى، واللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب، بالإضافة إلى بعض اللاتماثلات الثانوية الأخرى.

أما الفصل الخامس: وهو بعنوان (بين اللغة والمنطق: العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية). ففيه حاولت توضيح العلاقة بين اللغة والمنطق، مبينا أنه بالرغم من العلاقة الواضحة والوثيقة بين اللغة والمنطق، إلا أن ستراوسن يرى أن هناك هوة بين قوانين كل منهما. وهذا ما إتضح من خلال دراسة ستراوسن لمدى التماثل - من عدمه - بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية.

وفى النهاية أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه وإعانتته لي في هذا العمل وإظهاره على هذا النحو وكلي أمل ورجاء بأن يكون هذا الكتاب ذا إفادة وقيمة لكل قارئ وباحث.

دكتور

السيد عبد الفتاح جاب الله

الفصل الأول

نظرية المعنى

1-1 تمهيد

2-1 نظرية الاستعمال فى المعنى

3-1 إعتراضات سترأوسن على نظرية الأوصاف

1-3-1 نظرية الأوصاف عند رسل

2-3-1 إعتراضات سترأوسن

4-1 المعنى والقصد الإتصالى

الفصل الأول

نظرية المعنى

1-1 تمهيد

يُعد مفهوم المعنى من المفاهيم الأساسية في فلسفة اللغة، إذ أن توصيل المعنى هو الهدف الرئيسي للغة، فالناس يتحدثون لكي يعبروا عن معني أفكارهم ويستمعون لكي يكتشفوا معني ما يقوله الآخرون. وبالتالي فبدون المعنى لا تكون هناك لغة. ولكن ما هو المعنى؟!

إن السؤال: ما هو المعنى؟ من أهم الأسئلة التي ناقشها الفلاسفة بمختلف اتجاهاتهم منذ أقدم العصور وحتى وقتنا الحاضر، فلم ينفرد بدراسة هذا السؤال فلاسفة التحليل اللغوي والمنطقي وحدهم وإنما تناوله بالدراسة والتحليل فلاسفة آخرون مثل: الفلاسفة البراهماتيون، والفينومينولوجيون، وفلاسفة التأويل (الهرمنوطيقيون)، والبنويون، والتفكيكيون... وغيرهم. وتمثل الإجابة عن هذا السؤال المحور الذي يركز عليه البحث الفلسفي علي مر العصور، وبصفة خاصة في القرن العشرين، وليس أدل علي ذلك من قول جلبرت رايل: إن قصة الفلسفة في القرن العشرين تمثل بصورة كبيرة قصة لفكرة المغزي Sense أو المعنى Meaning⁽¹⁾. كما نجد في مقالاته "نظرية المعنى" يصف الانشغال التام بنظرية المعنى بأنه يمثل مرض المهنة في الفلسفة الأنجلوسكسونية والفلسفة النمساوية في القرن العشرين⁽²⁾.

وفي ظل تعدد الفلاسفة والمناطق الذين حاولوا تعريف المعنى وتفسيره تعددت نظريات المعنى وتعريفاته، ومن ثم لا نستطيع أن نجد اتفاقاً بين الفلاسفة علي تعريف موحد للمعنى، وليس أدل علي ذلك من أن ريتشارد وأوجدن قد

1- Ryle, G., "Introduction", In the Revolution in Philosophy, by A.J. Ayer (and others), London: Macmillan & Co. Ltd. 1956, p.8.

2- Ryle, G., "The Theory of Meaning", In C. E. Caton (ed.), Philosophy and Ordinary Language, Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1963, p. 128.

وضعا في كتابهما "معنى المعنى" ما لا يقل عن ستة عشر تعريفاً للمعنى، ذكرا أنها تمثل فقط أشهر هذه التعريفات⁽¹⁾.

ومن ثم فلا عجب أن نجد أن كل تعريف من تعريفات المعنى المختلفة يجسد نظرية لها أنصارها وخصومها، وفيما يلي وقبل أن أعرض لنظرية ستراوسن الخاصة في المعنى سوف أشير بشكل موجز إلي بعض نظريات المعنى بشكل عام في فلسفة اللغة حتي يتسني لنا إدراك أهمية نظرية ستراوسن اللغوية التي تتخذ من مشكلة المعنى أساساً لها.

يصنف أليستون Alston, W.P نظريات المعنى، كما جاء في الموسوعة الفلسفية الحديثة، إلي ثلاث نظريات هي: النظرية الإشارية referential Theory، ونظرية الأفكار Ideational theory، والنظرية السلوكية Behavioral theory.

أ - النظرية الإشارية:

تعتبر النظرية الإشارية هي أبسط نظريات المعنى وأكثرها وضوحاً، وإن لم تكن أكثرها صواباً. وتذهب هذه النظرية إلي أن معنى التعبير هو الموضوع أو الشيء الذي يشير إليه، وأن ذلك الموضوع أو الشيء المشار إليه هو معنى التعبير. وعادة ما يركز دعاة هذه النظرية علي إسم العلم proper name بوصفه الوحدة النموذجية للمعنى. ففي حالة إسم العلم يبدو كل شيء بسيط، إذ نجد أن معنى الإسم "جون" هو الرجل المسمى بهذا الإسم. وبتعميم هذا التفسير يمكن القول أنه لكي يكون لأي كلمة معنى يجب أن تسمى، أو تُعين، أو تشير إلي شيء ما

1- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدمه وعلق عليه د. كمال بشر، مكتبة الشباب،

القاهرة، 1975، ص 62

بـخلاف نفسها⁽¹⁾. وهذا يعني أن معنى التعبير هو مدلوله (أو ماصدقه)، ومن ثم فإن التعبير الذي ليس له مدلول (أو ماصدق)، وفقا لهذه النظرية، لا يكون له معنى.

وبالرغم من أن هذه الصيغة من النظرية شائعة في معظم الكتابات الخاصة بعلم الدلالة، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات، وذلك لأنه يمكن أن يكون لتعبيرين مختلفين نفس الإشارة، ولكن يكون لهما معاني مختلفة. وهذا ما يتضح من خلال مثال فريجه الكلاسيكي عن التعبيرين: "النجم الصباحي" و"النجم المسائي"، فهما يشيران إلى نفس الشيء - وهو كوكب الزهرة Venus - ولكن ليس لهما نفس المعنى⁽²⁾. وبالتالي فمن الممكن وجود تعبيرات مختلفة يكون لها نفس المدلول (الماصدق) دون أن تكون لها نفس المعنى.

ب- نظرية الأفكار:

تذهب نظرية الأفكار إلى أن معنى اللفظ (الكلمة أو التعبير) هو الفكرة Idea المصاحبة للفظ في ذهن من يستخدمه، وكذا في ذهن من يسمعه حتي يتحقق الإتصال بين الأفراد. فالألفاظ عند دُعاة هذه النظرية تُستخدم في نقل و توصيل الأفكار من ذهن شخص إلى ذهن شخص آخر، وإن هذه الأفكار تكون هي معاني تلك الألفاظ. وهكذا يمكن تلخيص المقولات الأساسية للنظرية الخاصة بالأفكار فيما يلي:

1- أن اللفظ لا يكون له معنى إلا إذا كانت هناك فكرة تصاحب استخدامه في ذهن من يستخدمه.

2- أن الفكرة هي معنى اللفظ، وبالتالي يكون أي لفظين مترادفين حينما تتوحد الفكرة التي تصاحب استخدامهما في ذهن من يستخدمهما.

1- Edwards, P.(ed).,The Encyclopedia of Philosophy, Macmillan Publishing Co., Inc. & The Free Press, New York, vol.5, 1967, p. 234

2- Ibid, p. 234

3- أن الإنسان لا يكون قد ذكر معنى اللفظ لشخص ما إلا حينما يبين لذلك الشخص الفكرة التي تصاحبه في ذهن من يستخدمه⁽¹⁾.

ولقد استطاعت هذه النظرية أن تفسر الصعوبات التي كانت تعترض النظرية الإشارية سالفة الذكر. وهي الحالات التي نتبين فيها ألفاظ ذات معنى لكن بدون مدلول (ماصدق). لأن أساس المعنى عند أصحاب نظرية الأفكار هو الفكرة الموجودة في الذهن (سواء كانت فحوى أو مفهوم) أثناء استخدام اللفظ، وليس المدلول أو الماصدق. وبالتالي فاللفظ يكون له معنى طالما أن هناك فكرة تصاحب استخدامه في الذهن، بغض النظر عن وجود مدلول أو ماصدق له أم لا. فليس وجود الموضوع خارج الذهن شرطاً لقيام المعنى عند دُعاة نظرية الأفكار⁽²⁾. والذي يأتي علي رأسهم "جون لوك".

ج- النظرية السلوكية:

تذهب النظرية السلوكية (أو نظرية المثير- الإستجابة stimulus - response theory) إلي أن التعبير يكون ذات معنى إذا أعقب نطق المتكلم له استجابات سلوكية معينة لدى السامعين. وبالتالي يكون التعبيران مترادفين إذا كان نطقهما يعقبه نفس الاستجابات. وعلي هذا فإن إختبار المعنى في هذه الحالة هو أساساً مسألة إختبار السلوك المرتبط بنطق التعبيرات⁽³⁾. ومن رواد هذه النظرية بلومفيلد Bloomfield- والذي يحدد معنى التعبير بوصفه الموقف الذي فيه ينطق المتكلم تعبير ما، وتعقبه استجابته معينة لدى السامع⁽⁴⁾.

1- عزمي إسلام، مفهوم المعنى؛ دراسة تحليلية، ص 55- 56

2- المرجع السابق، ص 57

3- Cooper, D., Philosophy and the Nature of Language, Longmans, London, 1973, pp. 14-15

4- Bloomfield, L., Language, George Allen & Unwin Ltd., London, 1967, p.139

ويضع بعض فلاسفة اللغة تصنيفاً آخر لنظريات المعنى، إذ يصنفونها إلى خمس نظريات هي:

- أ- نظرية أفلاطون التي تقول أن المعاني هي النماذج الخالدة أو المثل.
 - ب- نظرية لوك التي تقول أن المعاني هي الأفكار التي تدل عليها الكلمات.
 - ج- النظرية القائلة إن المعاني هي الأشياء التي نجدها في العالم ذاتها، أو أن معني الاسم هو مسماه.
 - د- نظرية فتجنشتين القائلة إن معني الكلمة هو مجموعة استخدامات الناس لها في اللغة العادية.
 - هـ- النظرية السلوكية التي تقول إن المعاني هي المنبهات التي تثير استجابات لفظية.
- وهكذا نجد ثمة تشابه بين التصنيفين السابقين، لكن التصنيف الثاني يوحي بأن إحصاء نظريات المعنى قد يستلزم الحديث عن نظرية المعنى عند كل فيلسوف علي حده، وهذا أمر غير معقول⁽¹⁾.

كما نلاحظ أن التصنيفين السابقين قد أغفلا نظريات هامة في المعنى، مثل نظرية التحقق عند الوضعية المنطقية التي تذهب إلى أن معني العبارة هو منهج التحقق منها سواء كان تحققاً فعلياً أو تحققاً ممكناً، والنظرية البراجماتية في المعنى التي تقول، فيما يري بيرس، أن معني اللفظ أو العبارة هو الذي يوجه الإنسان أو يرشده إلى نوع السلوك أو الفعل، أي أن المعنى في هذه الحالة ليس إلا مجموعة ما يمكن للإنسان أن يؤديه من سلوك أو أفعال، مسترشداً بالكلمة أو مهتدياً بالعبارة، ومن ثم فإن ما لا يؤدي إلى سلوك معين أو عمل ناجح في الحياة الخارجية، يصبح بلا معني، ويعبر بيرس عن ذلك بقوله إن معني الكلمة أو العبارة

1- محمود زيدان، في فلسفة اللغة، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003، ص 96-97

إنما يقع بأسره في حدود دلالتها علي ما يمكن أن يؤدي في الحياة السلوكية بنجاح⁽¹⁾.

وفي ظل هذه التصنيفات المتعددة لنظريات المعنى يمكن أن نركز اهتمامنا علي نظرية تعتبر من أهم نظريات المعنى في القرن العشرين ألا وهي نظرية الاستعمال. ويعتبر فتجنشتين المتأخر هو أول من صاغ هذه النظرية، ثم طور فلاسفة إكسفورد، وخاصة ستراونسن، هذه النظرية وأضافوا إليها أبعاداً جديدة. وهذا ما سوف يتضح فيما يلي:

1-2 نظرية الاستعمال في المعنى

ذهب فتجنشتين في كتاباته المبكرة، وخاصة كتابه رسالة منطقية فلسفية، إلي القول بالنظرية التصويرية في اللغة والتي تفترض أن اللغة رسم أو تصوير للوجود الخارجي. وأن الاسم الوارد في القضية يمثل الشيء في الواقعة. بيد أن هذا التصور يبدو قاصراً لأنه لا ينطوي إلا علي جانب واحد من جوانب اللغة المتعددة ألا وهو التسمية. ولقد ترتب علي هذا التصور للغة تصور للمعنى يفيد بأن معنى الكلمة هو الشيء الذي تشير إليه⁽²⁾. وهذا التصور بالرغم من تضليله الفلسفي، فيما يري ستراونسن، إلا أنه يتلاءم مع بعض الكلمات أكثر من بعضها الآخر؛ فهو يتلاءم مع الأسماء العامة Commom names مثل: كرسي - خبز - أسماء الأشخاص، في حين لا يتلاءم مع الروابط المنطقية⁽³⁾. مثل (و- أو - إذا ... إذن - ليس) وغيرها، فهي لا تنطبق علي شيء في الواقع.

1- صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص 177

2- قارن: صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، ص 222 - 223

3- Strawson, P.F., Freedom and Resentment, and Other Essays, Methuen & Co. LTD, London, 1974, p. 134

وعندما حاول فتجنشتين التغلب علي هذا القصور في نظرتة للغة، من خلال التحليلات التي قام بها للغة وخاصة في فلسفته المتأخرة، والمثلة في كتابة بحوث فلسفية، عثر علي حيلة جديدة هي ألعاب اللغة، بالإضافة إلي تشبيه آخر هو الأداة، فاللغة نشاط يركز علي استخدام الكلمات كأدوات، وهو يقدم تشبيه الأداة ليلفت إنتباهنا إلي تنوع استعمال الكلمات كما تنوع الأدوات في صندوق مثلاً؛ أما بالنسبة لألعاب اللغة فإن فتجنشتين يقدم قائمة يدعونا فيها إلي تأمل كثرة هذه الألعاب في الأمثلة الآتية: إصدار الأوامر والإمتثال لها، ووصف المظهر الخارجي لشيء، والتقرير عن حادثه، وتأليف النكات وسردها، والتساؤل، والسب، والترحيب، والتوسل وهذا يعني أن اللغة لا تقوم بوصف الواقع أو تصويره فحسب؛ بل الصواب أنها تؤدي وظائف كثيرة متنوعة⁽¹⁾.

ولقد نتج عن فكرة ألعاب اللغة هذه نظرية جديدة في المعني هي نظرية الاستعمال. والتي تقوم علي إفتراض مؤداه أن معني الكلمة هو استعمالها في اللغة. والاهتاف المشهور لفتجنشتين في ذلك هو "لا تسل عن المعني، بل سل عن الاستعمال" وهو يقصد بذلك أن معني الكلمة هو الطريقة التي تستخدم بها في اللغة العادية. وقد عبر فتجنشتين عن ذلك بقوله إن معني الكلمة هو استعمالها في اللغة⁽²⁾. ومن ثم فإن معني الكلمة يتحدد بناءً علي الظروف المختلفة التي تستعمل الكلمة في حدودها⁽³⁾. وهذا يعني أن معني الكلمة يختلف باختلاف استعمالاتها.

ولقد إعترض بيتشر G.Pitcher علي هذه المطابقة بين معني الكلمة واستعمالها، إذ يذهب إلي أنه علي الرغم من أن المرء إذا عرف المعني لكلمة، فإنه

1- صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، ص33.

2- Wittgenstein, L., Philosophical Investigations, Translated by G.E.M. Anscombe, 3rded., Blackwell, Oxford, 2001, Part I, Sec. 43, p.18

3- Ibid., Part I, Sec. 117, p.41

يعرف استعمالها أيضاً، والعكس بالعكس، فلا يزال من الممكن تماماً معرفة معنى الكلمة مع أن استعمالها لم يعد يعرف بعد، ومعرفة الاستعمال دون معرفة المعنى⁽¹⁾.

ولقد تبني معظم فلاسفة أكسفورد وغيرهم هذه النظرية كما وضعها فتجنشتين، وأضافوا إليها أبعاداً جديدة، إذ نجد أن أليستون W.Alston يجمع في بحثه المعنى والاستعمال بعض التعريفات لبعض فلاسفة اللغة المعاصرين - فضلاً عن تعريفه هو - تهدف جميعها إلى توضيح العلاقة بين المعنى والاستعمال، كالتالي:⁽²⁾

- يقول رايل G.Ryle: "إن فهم معنى الكلمة أو العبارة هو معرفة كيف تُستعمل..."

- ويقول نويل سميث P.Nowell-Smith: "إن توضيح معنى الكلمة هو شرح كيف تُستعمل".

- ويذهب إيفانس J.L. Evans إلى أن معنى الكلمة هو ببساطة مجموعة القواعد التي تحكم استعمالها والسؤال عن معناها هو السؤال عن تلك القواعد.

- وتري وارنوك G.J. Warnock أن معرفة معنى الجملة هو معرفة كيف تستعمل، ومعرفة في أي الظروف يكون استعمالها صحيحاً أو غير صحيح... وتكون الجملة ذات معنى إذا كان لها استعمال، ونعرف معناها إذا عرفنا استعمالها.

1- Pitcher, G., the Philosophy of Wittgenstein, Prentice-Hall, INC, Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, p. 252

- وايضاً؛ صلاح إسماعيل، التحليل اللغوي عند مدرسة إكسفورد، دار التنوير، بيروت، 1993، ص 294.

2- Alston, W.P., "Meaning and Use" in G.H. Parkinson (ed.), the Theory of Meaning, Oxford University Press, New York, 1968, p. 141

- كما يذهب أليستون نفسه إلى أن فكرة معنى التعبير اللغوي يمكن شرحها على أساس استعمال هذا التعبير، أو على أساس الطريقة التي يُستعمل بها التعبير من قبل مستخدمي اللغة.

أما عن فيلسوفنا "ستراوسن" فقد أظهر إرهابات مبكرة لنظرية الاستعمال هذه في كتاباته المبكرة، وخاصة مقالته في الإشارة والذي يركز فيها على نقد أهم الجوانب الفلسفية لـ "نظرية الأوصاف المحددة" عند رسل، إذ أن نقده لهذه النظرية يمثل في نفس الوقت إنكاراً لنظرية المعنى التي تؤسس لها - وهي النظرية الإشارية التي ترى أن معنى التعبير هو الموضوع أو الشيء الذي يشير إليه، وأن ذلك الموضوع أو الشيء المشار إليه هو معنى التعبير... ولقد اكتملت صورة هذه النظرية (نظرية الاستعمال) عند ستراوسن في كتاباته اللاحقة، وفيها ربط ستراوسن بين المعنى والقصد الإتصالي.

وسوف أبدأ بعرض أهم اعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف المحددة عند رسل لتوضيح كيف أن هذه الاعتراضات كانت تمثل إرهابات مبكرة لنظرية الاستعمال، ثم أعرض لنظرية ستراوسن في المعنى في شكلها المتطور (المعنى والقصد الإتصالي).

1-3-3 اعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف المحددة

قبل أن أوضح اعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف عند رسل أري أنه لا بد أن أقدم أولاً عرضاً موجزاً لأهم الملامح الرئيسية لنظرية الأوصاف.

1-3-1 نظرية الأوصاف عند رسل

لم تحظ نظرية من نظريات رسل بالإعجاب والتقدير بمثل ما حظيت به نظرية الأوصاف، فكثير ما يتم تقديم هذه النظرية على أنها من المنجزات الكبرى في الفلسفة في القرن العشرين، وعلى أنها المثال النموذجي للفلسفة، ومعلم في تطور

الفلسفة المعاصرة، وأنها وضعت بداية الفلسفة التحليلية، وأنها جزء من المنطق الحديث⁽¹⁾.

ولقد كان غرض رسل من صياغة هذه النظرية هو تجنب التناقض الذى وقعت فيه نظرية الفيلسوف الألمانى "مينونج" التى تقرر- على حد تعبير رسل- أن أى عبارة دالة صحيحة من الناحية النحوية إنما تشير أو ترمز إلى موضوع Object. وبالتالي فمن المفترض أن الملك الحالى لفرنسا والمربع المستدير وغيرها هى موضوعات حقيقية. ومن المسلم به أن مثل هذه الموضوعات ليست موجودة، إلا أنها مع ذلك مفترضة كموضوعات⁽²⁾. إلا أن رسل يرى أن هذا الرأى من الصعب قبوله، واعتراضه الرئيسى هو أن تقرير مينونج على هذا النحو يعد خروجاً على قانون التناقض Contradiction، لأننا لو سلمنا بهذا الرأى لسلمنا، على سبيل المثال، بأن ملك فرنسا الحالى موجود وغير موجود أيضاً، وأن المربع مستدير وغير مستدير.... إلخ. ولكن هذا الرأى لا يطاق، ولو أن أى نظرية يمكنها تجنب ذلك فمن المؤكد أن تكون مفضلة⁽³⁾. ويمكن القول إن اعتراض رسل هذا كان نتيجة مباشرة لمبدأه القائل: إن الإحساس بالواقع يجب الحفاظ عليه حتى فى أكثر الدراسات تجريداً⁽⁴⁾.

ويعتقد رسل أن السبب الذى أدى إلى إفتراض موضوعات غير واقعية هو أن بعض المناطق قد انخدعوا بالنحو. إذ أنهم اعتبروا الصورة النحوية مرشداً

1- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1986، ص 278

2- Russell, B., "On Denoting" Logic and knowledge, edited by R.G. Marsh, George Allen & Unwin, London, 1956, p.45.

3- Ibid, p.45

4- Russell, B., Introduction to Mathematical Philosophy, George Allen & Unwin, London, 1956, p. 169

- قارن الترجمة العربية (برتراند رسل، مقدمة للفلسفة الرياضية، ترجمه د. محمد مرسى أحمد، راجعه د. أحمد فؤاد الأهوانى، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962، ص 243)

أوثق في التحليل مما هي عليه في الواقع، ولم يدركوا أهمية الاختلافات في الصورة النحوية. ذلك أن قولنا 'قابلت محمد' وقابلت رجلاً يعاملان في النحو التقليدي كقضيتين من نفس الصورة؛ إلا أنهما في الواقع من صورتين مختلفتين تماماً. فالأولى تسمى شخصاً فعلياً وهو محمد، في حين أن الثانية تتضمن دالة قضية. وتصبح عندما يصرح بها كالتالي: الدالة (قابلت س، س إنسان صادقة أحياناً)⁽¹⁾.

ونظرية الأوصاف هي ببساطة طريقة لتحليل القضايا (أو العبارات) التي ترد فيها عبارات وصفية، وتهدف هذه النظرية إلى استبعاد مثل هذه العبارات التي ليست بأسماء حقيقية، وبالتالي استبعاد الكائنات غير الواقعية. ولو صح ذلك لكان لهذه النظرية هدف مزدوج وهو تمييز الصور المنطقية عن الصور النحوية؛ وهو هدف رئيسي في فلسفة المنطق عند رسل، وإبعاد الكائنات الزائفة التي لا تكون علي معرفة بها في حد ذاتها⁽²⁾.

والأوصاف تبعاً لنظرية رسل نوعان:⁽³⁾

(1) أوصاف غير محددة Indefinite discriptions: وصورتها 'كذا وكذا' So and
So مثل: رجل ما، بعض الرجال، جميع الرجال، كل الرجال.

(2) أوصاف محددة definite discriptions: وصورتها 'الكذا وكذا' The so and
so (في المفرد) مثل: 'الملك الحالي لإنجلترا، الملك الحالي لفرنسا، مؤلف ويفرلي'.

وما يهمنا هنا هو الأوصاف المحددة والتي لا تختلف عن الأوصاف غير المحددة إلا في أنها تستلزم (التفرد) Uniqueness، فالقضايا عن الكذا وكذا يلزم

1- Ibid, p.168

2- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 283

3- Russell, B., "On Denoting" logic and knowledge, p.41

عنها دائماً القضايا المناظرة عن كذا وكذا مع إضافة انه ليس هناك أكثر من كذا وكذا واحد. وعلي ذلك فالتفرقة بين النوعين لا تتحدد إلا بالنظر إلي صورة العبارة الوصفية، فلو قلنا الساكن في لندن لكان وصفاً محدداً مع أن هذه العبارة لا تصف في الواقع أي فرد محدد⁽¹⁾.

أما عن النقطة الرئيسية في نظرية الأوصاف فهي أن العبارة الوصفية قد تسهم في معني الجملة دون أن يكون لها أي معني بمفردها علي الإطلاق. وبرهان رسل علي ذلك هو: إذا كانت العبارة 'مؤلف ويفرلي' تعني شيئاً آخر غير 'سكوت' كانت القضية 'سكوت هو مؤلف ويفرلي' كاذبة، وهذا غير صحيح؛ وإذا كانت العبارة 'مؤلف ويفرلي' تعني 'سكوت' كانت القضية 'سكوت هو مؤلف ويفرلي' تحصيل حاصل؛ وهذا غير صحيح. إذن 'مؤلف ويفرلي' لا تعني 'سكوت' ولا أي شيء آخر - أي أن العبارة 'مؤلف ويفرلي' لا تعني شيئاً، وهو المطلوب إثباته⁽²⁾.

فالعبارة الوصفية - إذن - لا تعني شيئاً بمفردها، لأنها لو كانت كذلك لأصبحت مكوناً من مكونات القضية، ولكن العبارة الوصفية ليست مكوناً. فحين أقول 'سكوت هو مؤلف ويفرلي' فيكون من التحليل الخاطيء أن نفترض أن لدينا هنا ثلاثة مكونات هي: (سكوت) و(هو) و(مؤلف ويفرلي)، فليس (مؤلف ويفرلي) مكوناً من مكونات القضية علي الإطلاق؛ وليس هناك أي مكون مناظر للعبارة الوصفية، ذلك لأن مكونات القضايا هي نفس مكونات الوقائع المناظرة، فإذا كان لدينا العبارة الوصفية (المربع مستدير) واعتبرناها مكوناً من مكونات قضية ما، كان المربع مستدير يدل على موضوع، والقضية التي ترد فيها هذه العبارة

1- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 285

2- Russell, B., My Philosophical Development, George Allen & Unwin, London, 1959, p. 85

- وأيضاً؛ محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 286

تعبّر عن واقعه، وهذا ما يريد رسل أن يتجنبه، وعلى ذلك فالعبارة الوصفية ليست من مكونات القضية، وبالتالي فليس لها معنى بمفردها⁽¹⁾.

وعلى ذلك فإن التحليل الذى يقدمه رسل للأوصاف ليس تحليلاً للعبارات الوصفية وحدها، بل للقضايا التى ترد فيها هذه العبارات، ولما كانت هذه العبارات لا تعنى شيئاً فإن تحليل القضايا الواردة فيها لابد أن تختفى فيه هذه العبارات⁽²⁾. فبالنظر إلى القضية "سكوت هو مؤلف ويفرلى" والتى يمكن تحليلها كالتالى: أن شخصاً واحداً وواحداً فقط كتب ويفرلى، وهذا الشخص هو سكوت⁽³⁾. نجد أن العبارة الوصفية "مؤلف ويفرلى" قد اختفت تماماً من هذا التحليل، مما يدل على أنها ليست مكوناً من مكونات القضية.

بعد أن عرضت بشكل موجز أهم ملامح نظرية الأوصاف، سوف أبرز فيما يلى أهم اعتراضات ستراوسن عليها. إذ يرى ستراوسن أن نظرية الأوصاف عند رسل والتى تهتم بتلك التعبيرات التى تأخذ صورة "الكذا وكذا" وإن كانت لا تزال مقبولة إلى حد بعيد بين المناطق لأنها تقدم وصفاً صحيحاً لاستعمال مثل هذه التعبيرات فى اللغة العادية، إلا أن هذه النظرية مشتملة على بعض الأخطاء الأساسية⁽⁴⁾. ولتوضيح تلك الأخطاء لابد لنا من وقفة مع أهم اعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف المحددة عند رسل.

1- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 286

2- المرجع السابق، ص 286

3 - Russell. B., "The Philosophy of logical Atomism" Logic and Knowledge, p. 249

4-Strawson, P.F., "On Referring", In: Logico-Linguistic Papers, Methuen & Co. LTD, London, 1971, p. 2

1-3-2 اعتراضات سترافسن

- الاعتراض الأول:

'نخلط رسل بين العبارات التي تشير إلى وجود شيء والعبارات الوجودية التي تقطع بوجوده'

وفقاً لنظرية رسل في الأوصاف المحددة فإن أي جملة تأخذ صورة الكذا وكذا- على سبيل المثال، 'ملك فرنسا حكيم'- يمكن تحليلها بشكل مناسب كالتالي: (1)

1- يوجد ملك لفرنسا.

2- لا يوجد أكثر من ملك واحد لفرنسا.

3- لا يوجد من هو ملك لفرنسا، وليس حكيماً.

وقد نتساءل هنا: كيف توصل رسل إلى هذا التحليل؟ وكيف مكنته ذلك من الإجابة على السؤال: كيف يمكن للجملة 'ملك فرنسا حكيم' أن تكون ذات معنى في الوقت الذي لا يوجد فيه ملك لفرنسا؟

يرى سترافسن أن الطريقة التي توصل بها رسل إلى هذا التحليل كانت بوضوح عن طريق سؤاله لنفسه عن الظروف التي من خلالها يمكن أن نقول أن أي شخص يلفظ بالجملة 'ملك فرنسا حكيم' أنه يقرر صدقها، ومن الواضح أن الجمل (1-3) المذكورة أعلاه نصف الظروف التي تعتبر الشروط الضرورية لأي شخص يجزم بصدق ما يقرره بنطقه لهذه الجملة (2).

كما يرى سترافسن أنه من السهل أيضاً أن نرى كيف أن هذا التحليل مكن رسل من الإجابة على السؤال: كيف يمكن لهذه الجملة أن تكون ذات معنى في الوقت الذي لا يوجد فيه ملك لفرنسا؟ إذ لو كان هذا التحليل صحيحاً، فإن أي

1- Ibid, p. 5

2- Ibid, p. 5

شخص يلفظ جملة "ملك فرنسا حكيم" اليوم سوف يقرر ثلاث قضايا أولها كاذبة وهي "يوجد ملك لفرنسا"، وبما أن الربط بين ثلاث قضايا إحداها كاذبة فسوف يكون الربط نفسه كاذب. وبالتالي فسوف يكون التقرير ككل له معنى ولكنه كاذباً⁽¹⁾.

إلا أن ستراوسن يرى أن هذا التحليل يخلط بين الإشارة إلى كيان ما وتقرير وجوده. فبالإشارة إلى كيان ما، يفترض المتحدث مسبقاً أن هذا الكيان موجود، ولكنه لا يقرر أنه موجود بالفعل ولا يستلزم ما يقوله أى افتراض وجودى متفرد⁽²⁾. فعندما نبدأ جملة بـ "الكذا وكذا" فإن استعمال "الـ" يوضح، ولكن لا يقرر، أننا نشير، أو نقصد أن نشير، إلى فرد معين من أفراد "كذا وكذا"⁽³⁾.

وبالتالى يذهب ستراوسن إلى أن افتراض رسل فى نظرية الأوصاف أن معظم القضايا العادية يجب أن تفهم على أنها عبارات وجودية قد أدى به إلى الخلط بين العبارات المحتوية على تعبير مستخدم ليدل (أو يشير أو يذكر) على شخص أو شيء جزئى والعبارات الوجودية المتفردة (أى التى تقرر أو تقطع بوجود فرد بعينه). وورط نفسه فى صعوبات عن الموضوعات المنطقية وعن القيم الخاصة بالمتغيرات الفردية، وهى صعوبات يتعذر التغلب عليها⁽⁴⁾.

- الإعتراض الثانى:

'نخلط رسل بين المعنى والإشارة'

يرى ستراوسن أن نظرية الأوصاف قد وقعت فى أخطاء كثيرة فى إجاباتها عن المشكلات الخاصة بـ 'المعنى' و'الإشارة'. فقد أخطأ رسل فى اعتقاده بأن الإشارة

1- Ibid, p. 6

2- Edward, P. (ed.), The Encyclopedia of Philosophy, vol.8, p. 26

3- Strawson, P.F., "On Referring", In: Logico-Linguistic Papers, p. 14

أو الدلالة إذا وقعت لابد أن يكون لها معنى. وبذلك خلط بين المعنى والإشارة.
ولتوضيح ذلك يضع ستراونسن بعض التمييزات بين:

(A1) الجملة

(A2) استعمال الجملة

(A3) نطق الجملة

وأيضا، بصورة مماثلة، بين

(B1) التعبير.

(B2) استعمال التعبير.

(B3) نطق التعبير.

ولتوضيح ذلك نجد ستراونسن يطبق هذه التمييزات على جملة "ملك فرنسا حكيم". فيقول إنه من السهل تخيل أن هذه الجملة قد تم نطقها في أوقات مختلفة منذ بداية القرن السابع عشر إلى ما بعد ذلك خلال الحكومات المتعاقبة للنظام الملكي الفرنسي، وكذلك من السهل تخيل أنه قد تم نطقها أيضاً خلال الفترة التالية التي كانت فيها فرنسا إمارة. وهذا يعنى أنه من الطبيعي أن نجد هذه الجملة يتم نطقها أو التلفظ بها في أوقات ومناسبات مختلفة⁽¹⁾.

ولكن من الواضح أن هناك فروقاً كبيرة بين المناسبات المختلفة التي تستخدم فيها هذه الجملة. فمثلاً؛ لو أن شخصاً نطق هذه الجملة في عهد لويس الرابع عشر، ونطقها شخص آخر في عهد لويس الخامس عشر، فمن الطبيعي أن نقول (نفترض) أنهما يتحدثان عن شخصين مختلفين. وأن الشخص الأول، في استخدامه لهذه الجملة، قد يقرر أنها صادقة بينما الشخص الآخر قد يقرر أنها كاذبة... ومن ناحية أخرى لو أن شخصين مختلفين قد نطقا هذه الجملة معاً (أو كتبها شخص، ونطقها الآخر) خلال عهد لويس الرابع عشر، فمن الطبيعي أن نقول (نفترض) أنهما يتحدثان عن نفس الشخص. وفي هذه الحالة من استعمال

1- Strawson, P.F., "On Referring", In: Logico-Linguistic Papers, pp. 6-7

الجملة فإنه يجب عليهما إما أن يقررا معاً أنها صادقة، أو يقررا معاً أنها كاذبة. وهذا هو المقصود باستعمال الجملة- فالشخصان اللذان نطقا الجملة أحدهما فى عهد لويس الرابع عشر، والآخر فى عهد لويس الخامس عشر، كل واحد منهما قد استعمل نفس الجملة بطريقة مختلفة، فى حين أن الشخصين اللذين نطقا الجملة معاً فى عهد لويس الرابع عشر قد استعملوا نفس الجملة بنفس الاستعمال⁽¹⁾.

ومن الواضح فى حالة هذه الجملة، وغيرها، أننا لا نستطيع القول بأن هذه الجملة صادقة أو كاذبة، ولكن نستطيع فقط القول بأن التقرير الذى تقدمه يكون صادقاً أو كاذباً، أو أنها تعبر عن قضية صادقة أو كاذبة. كما أننا لا نستطيع القول بأن هذه الجملة تدور حول شخص معين، لأن نفس الجملة قد تستعمل للحديث عن أشخاص مختلفين فى أوقات مختلفة. ولكن أى استخدام للجملة يكون للحديث عن شخص معين⁽²⁾. ولكن ما المقصود بنطق الجملة؟

يذهب سترابوسن إلى أن المقصود بنطق الجملة يمكن أن يتضح بصورة كاملة إذا قلنا إن كلا الشخصين اللذين نطقا معاً نفس الجملة فى عهد لويس الرابع عشر قدما منظوقين مختلفين لنفس الجملة، بالرغم من أنهما استعملوا نفس الجملة⁽³⁾.

أما إذا أهملنا الجملة "ملك فرنسا حكيم" ككل، ونظرنا إلى جزء منها وهو التعبير "ملك فرنسا" نجد أنه بالرغم من عدم وجود تمييزات مماثلة بين (1) التعبير، و(2) استعمال التعبير، و(3) نطق التعبير، إلا أنه من الواضح أنه يمكننا أن نقيم تماثلاً. فالتمييزات بينهما لن تكون متماثلة لأننا لا نستطيع أن نقول بصورة واضحة إن التعبير "ملك فرنسا" قد تم استعماله للتعبير عن صدق القضية أو كذبها، وذلك لأنه يجب استعمال الجملة ككل، وليس التعبير بمفرده، عند التحدث عن شخص معين. وبدلاً من ذلك يمكن أن نقول، فى هذه الحالة، إنك تستعمل التعبير

1- Ibid, p. 7

2- Ibid, p. 7

3- Ibid, p. 7-8

للإشارة إلى شخص معين فى سياق استعمال الجملة ككل للحديث عنه. ولكن من الواضح فى هذه الحالة، وغيرها من الحالات المماثلة، أن التعبير (B1) لا يمكن أن يقال للدلالة أو للإشارة إلى أى شيء أكثر من أن الجملة يمكن أن يقال إنها صادقة أو كاذبة. ونفس التعبير قد يكون له استخدامات دلالية مختلفة، كما أن نفس الجملة قد تستخدم لعمل عبارات لها قيم صدق مختلفة. "فـ الدلالة أو الإشارة" ليست شيئاً يقوم به التعبير، ولكنها شيئاً يمكن للشخص استعمال التعبير للقيام بها. وتعبير الدلالة أو الإشارة شيء ما له خاصية استعمال التعبير، كما أنه له خاصية استعمال الجملة⁽¹⁾.

من خلال ما سبق يعلن ستراوسن إعتراضه على رسل، ويذهب إلى أن "المعنى" - فى أحد أهم معانيه - هو دالة للجملة أو للتعبير؛ وأن الدلالة أو الإشارة والصدق أو الكذب هى دالات لاستعمالات الجملة أو التعبير. فلكى نعطى معنى لتعبير ما يجب أن نعطى توجيهات عامة لاستعماله فى الإشارة إلى (أو الدلالة على) أشياء أو أشخاص معينة؛ ولكى نعطى معنى للجملة يجب أن نعطى توجيهات عامة لاستعمالها فى عمل تقارير صادقة أو كاذبة. وهذا لا يعنى الحديث عن أية مناسبة معينة لاستعمال الجملة أو التعبير، وذلك لأن الحديث عن معنى التعبير أو الجملة لا يعنى الحديث عن استعمالها فى مناسبات معينة، ولكن يعنى الحديث عن القواعد والعادات والمواضع التى تحكم استعمالها الصحيح، فى كل المناسبات، للإشارة أو التقرير⁽²⁾.

ولذلك فإن السؤال عما إذا كانت الجملة (أو التعبير) ذات معنى أم لا، ليس له علاقة بالسؤال عما إذا كانت الجملة التى تم نطقها فى مناسبة معينة قد تم

1- Ibid, p. 8

2- Ibid, p. 9

استعمالها لعمل تقرير صادق أو كاذب أم لا، أو عما إذا كان التعبير الذى تم استعماله فى مناسبة معينة يشير إلى شيء ما أم لا⁽¹⁾.

وهذا يعنى، إذن، أن الأسئلة الخاصة بالمعنى تتعلق بالجملة، بينما الأسئلة الخاصة بالصدق والكذب فتتعلق باستعمال الجملة.

وهكذا يقرر ستراروسن أن مصدر خطأ رسل هو: إعتقاده بأن الإشارة أو الدلالة إذا وردت بأى حال يجب أن تكون ذات معنى، وكذلك فشله فى التمييز بين (B1) و(B2)، فخلط بين التعبيرات واستعمالها فى أى سياق معين، وبالتالي خلط بين المعنى والإشارة. فلو كنت أتحدث عن مندىلى فإننى أستطيع أن أخرج الشيء الذى أشير إليه من جيبى، ولكنى لا أستطيع إخراج معنى التعبير (مندىلى) من جيبى. وبسبب خلط رسل بين المعنى والإشارة فقد إعتقد أنه إذا كان هناك تعبيرات لها استعمال للإشارة المفردة، فإن معناها يجب أن يكون الشيء الجزئى (المفرد) الذى تستعمل للإشارة إليه. ومن هنا كانت الخرافة المزعجة لإسم العلم المنطقى⁽²⁾.

ومن ثم يمكن القول أنه إذا كان الناس يستخدمون التعبيرات للإشارة إلى أشياء جزئية (مفردة) فإن معنى التعبير لا يكون مجموعة الأشياء أو الشيء الوحيد الذى قد يستخدم التعبير بصورة صحيحة للإشارة إليه. ولكن المعنى هو مجموعة القواعد والعادات والمواضعات التى تحكم الاستعمال عند الإشارة.

ولو شئنا أن نلخص الأساس الذى يقوم عليه هذا الاعتراض لقلنا إن مصدر الصعوبات فى نظرية رسل هو أنه إعتقد أن الإشارة إذا وردت لأبد أن يكون لها معنى، وبذلك خلط بين المعنى والإشارة. وهذا الاعتراض شبيه إلى حد كبير بما يذكره كواين حين يقول "... إن الإفتقار إلى التميزات أدى برسل إلى خلط

1- Ibid, p. 9

2- Ibid, pp. 9-10

اللامعنى بفشل الإشارة، فلأن يكون للشيء مغزى sense هو أن يكون له معنى، والمعنى هو الإشارة⁽¹⁾.

- الإعتراض الثالث:

إعتقاد رسل الخاطئ بأن كل جملة ذات معنى لابد أن تكون صادقة أو كاذبة
يعتمد ستراوسن في إبراز هذا الاعتراض على دراسة الجملة "ملك فرنسا
حكيم" موضحاً الأشياء الصادقة والخاطئة في أقوال رسل عنها، إذ نجده يشير إلى أن
هناك شيئين صادقين، على الأقل، في أقوال رسل عن الجملة هما:
1- أن هذه الجملة لها معنى، فإذا نطقها أى شخص الآن فإنه ينطق جملة لها معنى.
2- أن هذه الجملة إذا نطقها أى شخص الآن فإنه يصدر بذلك تقريراً صادقاً فقط
إذا كان هناك ملك واحد وواحد فقط لفرنسا في الوقت الحالى، وإذا كان هذا
الملك حكيماً.

أما عن الأشياء الخاطئة التى تتضمنها أقوال رسل عن هذه الجملة فهى:

1- أن أى شخص ينطق هذه الجملة الآن فإنه يصدر تقريراً صادقاً أو تقريراً
كاذباً.

2- أن جزءاً مما يقرره هذا الشخص، كما يتضح لنا من تحليل رسل لهذه الجملة،
هو أنه يوجد فى الوقت الحالى ملك واحد وواحد فقط لفرنسا⁽²⁾.

فالجملة "ملك فرنسا حكيم" لها معنى بالطبع، ولكن هذا لا يعنى أن أى
استعمال جزئى لها يكون صادقاً أو كاذباً. فنحن نستعملها بوصفها صادقة أو كاذبة

1- Quine, W., "Russell's Ontological Development", Essays on Bertrand Russell, pp. 9-10.

- نقلاً عن محمد مهران، دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص 84

- وأيضاً؛ محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 305

2- Strawson, P.F., "On Referring", In: Logico-Linguistic Papers, p. 11

عندما نستعملها للحديث عن شخص معين، وبالتالي فالحقيقة القائلة إن كل من الجملة والتعبير، على التوالي، لهما معنى هي بالضبط الحقيقة القائلة بأن الجملة يمكن استعمالها في ظروف معينة، لقول شيء صادق أو كاذب، وأن التعبير يمكن استعماله، في ظروف معينة، للإشارة إلى شخص معين؛ ولمعرفة معانيهما لابد من معرفة الظروف الخاصة بهما. ولذلك فعندما ننطق الجملة دون الإشارة إلى أى شخص في الواقع باستعمالنا لعبارة "ملك فرنسا" فإن الجملة تظل ذات معنى، ولكننا نفشل في قول أى شيء صادق أو كاذب، لأننا ببساطة نفشل في الإشارة إلى أى شخص بهذا الاستعمال الجزئي لتلك العبارة ذات المعنى التام⁽¹⁾. وهذا يعنى أنه بالرغم من أن الجملة "ملك فرنسا حكيم" ذات معنى إلا أنها بلا قيمة صدق.

وهنا نجد أن رأى ستراوسن بأن الجملة "ملك فرنسا حكيم" تكون بلا قيمة صدق عندما لا يكون هناك ملك لفرنسا يتشابه تشابهاً واضحاً مع رأى فريجه عن الجمل التي تحتوى على أسماء غير دلالية. ولكن تفسير ستراوسن لسبب نشوء هذه الفجوات في قيم الصدق يختلف بصورة واضحة عن تفسير فريجه. ذلك لأن الفجوات في قيم الصدق عند فريجه هي نتائج مباشرة لمبدأ التركيبية compositionality principle وحكمه بأن إشارة الجملة التقريرية الكاملة هي قيمة صدقها⁽²⁾. إذ يرى فريجه أن الإشارات والجمل – أى تحديداً، قيم الصدق – تعتمد على إشارات أجزائها المكونه. ولذلك ينتج عن هذا أنه إذا كان أحد مكونات جملة ما ليس له إشارة، فإن الجملة ككل لا تكون لها إشارة – أى أنها

1- Ibid, pp.12-13

2- Taylor, E., Truth & Meaning, An Introduction to the Philosophy of language, Blackwell, Oxford, 1998, p.76

تكون بلا قيمة صدق⁽¹⁾. ولكن ستراوسن يرى أن الفجوات فى قيمة الصدق ترجع إلى ما يمكن أن نسميه فشل الافتراض المسبق Presupposition⁽²⁾.

والافتراض المسبق هو علاقة تقول بأن عبارة معينة (أ) يكون لها قيمة صدق إذا وفقط إذا كان هناك عبارة مفترضة مسبقاً (ب) صادقة⁽³⁾. وهذا يعنى أن الافتراض المسبق يختلف عن اللزوم المنطقى Logical Entailment ، فإذا كانت (أ) تستلزم منطقياً (ب)، نجد أنه متى كذبت (ب) كذبت (أ)، ومن ثم فعندما (أ) تستلزم (ب) فإن كذب (ب) لا ينتج عنه فجوة فى قيمة الصدق⁽⁴⁾.

ويمكن توضيح الصورة من خلال المثال التالي: افترض مثلاً أن (محمد) يسأل (حسين) عما إذا كان (حسين) لا يزال يعمل بوردية الليل أم لا. فى تلك الحالة لن تكون نعم ولا لا هي الإجابة الصحيحة على سؤال (محمد) ؛ ذلك لأنه ليست أي الاجابتين تفترض مسبقاً أن (حسين) كان يعمل، ولو لمرة، بوردية الليل. أي أن الاجابة نعم، أنا مازلت أعمل بوردية الليل، وأيضاً الاجابة لا، لم أعد أعمل بوردية الليل تفترض مسبقاً، وفقاً لرأي ستراوسن، أن (حسين) كان يعمل ذات مرة بوردية الليل، ولكن لما كان الافتراض المسبق فاشلاً فإن كلتا الإجابتين لا تكون ملائمة. والاجابة السليمة هنا قد تكون شيئاً ما مثل أنا لم أعمل أبداً بوردية الليل. وهي إجابة تشير إلى فشل السؤال ذاته بالإشارة إلى فشل افتراضه المسبق⁽⁵⁾. فشل الافتراض المسبق، إذن، هو ما ينتج عنه فجوات فى قيم الصدق.

1- Graling, A.C., an Introduction to Philosophical logic, Sussex: The Harvester Press, New Jersey: Barnes & Noble Books, 1982, p. 117

2- Strawson, P.F., "Identifying Reference and Truth-values", In: Logico-Linguistic Papers, p. 80

3- Graling, A.C., Op. Cit, p. 116

4- Taylor. E., Op. Cit, p.76

5- Ibid, pp. 76-77

أخيراً، يمكن تلخيص هذا الاعتراض كالتالي: في حين يفترض رسل بصورة خاطئة أن كل جملة لابد أن تكون إما صادقة أو كاذبة أو عديمة المعنى، لمجد ستراوسن يرفض ذلك، إذ يذهب إلى أن الجملة يمكن أن تكون ذات معنى أو عديمة المعنى ومع ذلك لا يمكن أن توصف بأنها صادقة أو كاذبة.. فالجملة "ملك فرنسا أصلع" ذات معنى بالفعل، ولكن العبارة الصادرة باستعمال تلك الجملة في الوقت الحالي لا تنجح في أن تكون صادقة أو كاذبة لأنها - وفقاً لعدم وجود ملك لفرنسا حالياً - تفشل في الإشارة إلى ملك فرنسا. ووفقاً لرسل فإن هذه الجملة تكون ذات معنى وكاذبة. ولكن وفقاً لستراوسن فإنها تكون ذات معنى، ولكن العبارة المتطابقة معها لا تكون صادقة أو كاذبة لأن إحدى افتراضاتها المسبقة - وهي: يوجد ملك لفرنسا - كاذبة⁽¹⁾.

هكذا رأينا كيف كانت إعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف المحددة عند رسل تمثل إرهابات مبكرة لنظرية المعنى والاستعمال. وهنا يذهب ستراوسن إلى أننا إذا كنا سنربط المعنى بالاستعمال بهذه الصورة الوثيقة فلا بد أن نتأكد على الأقل أن هذا الربط يتم مع الاستعمال الصحيح. إذ يقول، متفقاً في ذلك مع فتجنشتين، "عندما نناقش استعمال كلمات من فئات معينة، فإن ما نهتم به هو معيار استعمالها الصحيح"⁽²⁾. وهذا المعيار هو الإتفاق مع الاستعمال الشائع المتفق عليه في جماعة معينة، إذ يقول ستراوسن إن معيار صحة الاستعمال هو معيار الإتفاق - من عدمه - مع الاستعمال الشائع المتفق عليه لتعبير ما في جماعة معينة⁽³⁾.

وبالتالي يمكن القول إن ستراوسن من أنصار نظرية الاستعمال الإتفاقي. إذ أن مؤدي هذه النظرية، على حد قول د. عزمي إسلام، إن معنى الكلمة إنما يتوقف

1- Edward, P (ed.), Encyclopedia of philosophy, Vol. 8 , pp. 26-27

2- Strawson, P.F., Freedom and Resentment, and Other Essays, p. 137

3- Strawson, P.F., Skepticism and Naturalism: Some Varieties, Columbia University Press, New York, 1985, p. 77

علي السياق الذي تعودنا وألفنا استعمالها فيه. فهناك نوع من الاصطلاح أو الاتفاق الضمني علي استعمال مثل هذه الكلمة، في مثل هذا السياق، يمثل هذا المعنى. ومن ثم فتعودنا علي استعمالها يمثل ذلك المعنى هو تعودنا علي الاستعمال الإتفاقي لها⁽¹⁾.

4-1 المعنى والقصد الاتصالي

بعد أن عرضت أهم إعتراضات ستراوسن علي نظرية الأوصاف المحددة عند رسل والتي تمثل إرهابات مبكرة لنظرية الاستعمال في المعنى، كما تمثل في الوقت ذاته إنكاراً للنظرية الإشارية في المعنى. سوف أحاول فيما يلي عرض تطوير ستراوسن لنظرية الاستعمال في المعنى. إذ أنه ربط معنى الكلمة (أو التعبير) بما يريد المتكلم من سامعيه أن يعتقدوا أو يفعلوا (أي ربط المعنى بالقصد الاتصالي بين المتكلم والسامع)، فما هو تفسير ستراوسن لذلك؟!

يعرض ستراوسن تلخيصاً موجزاً للتمييز الثلاثي لأنواع المعنى المعروض كاملاً في الجزء الأول من مقالته أوستن والمعنى التعبيري⁽²⁾، إذ يقول: افترض أن الشخص "س" يعرف جملة معينة "ج" من اللغة "ل" قيلت في مناسبة معينة. وافترض أن "س" لا يعرف أي شيء آخر عن طبيعة المناسبة، ولكنه لديه معرفة كاملة تماماً بمعجم وقواعد اللغة "ل". وافترض أيضاً أنه إذا كانت "ج" تعانى مما يسمى عادة بالغموض المعجمي أو البنائي، فإن "س" يعرف ما يقصده المتحدث من المفردات المعجمية أو التركيبات البنائية الممكنة. وبالتالي فسواء كانت "ج" تعانى فى الواقع من هذا الغموض أو لا تعانى منه، فإنه فى أى حالة من الحالتين يكون هناك معنى واحد

1- عزمي إسلام، مفهوم المعنى، ص 66

2- Strawson, P.F., Austin and "Locutionary Meaning", In: Entity and Identity, and Other Essays, Clarendon Press, Oxford, 1997, pp.191- 215

للعبرة يمكن فيه أن نقول إن "س" يعرف معنى ما قد قيل.. ويطلق ستراونسن على هذا النوع من المعنى المعنى اللغوي "Linguistic Meaning"⁽¹⁾.

ويضيف ستراونسن أن معرفة "س" للمعنى اللغوي لما قد قيل لا يتضمن معرفة دلالة (إشارة) أسماء الأعلام أو التعبيرات الدلالية التي قد تحتويها الجملة "ج". ولذلك فإذا كان "س" يعرف إشارات هذه الأسماء إذا وجدت في "ج" فإنه يكون يعرف معنى أتم من المعنى اللغوي لما قد قيل. ويطلق ستراونسن على هذا النوع من المعنى المعنى اللغوي بما فيه الإشاري "Linguistic-cum-referential"⁽²⁾.

ولكن هذه ليست نهاية القصة، ذلك لأنه حتى إذا كان "س" يعرف المعنى اللغوي بما فيه الإشاري لما قد قيل، فإنه يظل غير مدرك لقوته الغرضية. وعلاوة على ذلك، فإنه ربما يكون غير مدرك تماماً لكل ما كان يقصد المتحدث أن يفهم ضمناً مما قاله. وهذا هو السبب في تقديم معنى ثالث أكثر شمولاً للتعبير "معنى ما قد قيل"، ويسمى ستراونسن هذا النوع من المعنى المعنى التام "Complete Meaning"⁽³⁾. ويقصد به ستراونسن المعنى القصدي.

بعد عرض التمييز الثلاثي بين أنواع المعنى نتساءل: كيف يمكن أن يكون للتعبير (أو الكلمة، أو الجملة) معنى؟ أو بالأحرى؛ هل يمكن تقديم تفسير عام لطبيعة المعنى اللغوي دون اللجوء إلى مفهوم القصد الاتصالي؟

في محاولة لستراونسن للإجابة عن هذا التساؤل يناقش تعارضاً محدداً وهو التعارض بين واطعي نظريات القصد الاتصالي Communication-intention، وواطعي نظريات السيمانطيقا الشكلية Semantics Formal. فوفقاً لواطعي نظريات القصد الاتصالي فإنه من المستحيل تقديم تفسير ملائم لمفهوم المعنى دون

1- Strawson, P.F., "Meaning and Context", In: Entity and Identity, and Other Essays, pp. 216-217

2- Ibid, p. 217

3- Ibid, p. 217

الرجوع إلى ما لدى المتحدثين من مقاصد موجهة إلى المستمعين. وهى مقاصد من نوع معقد، إذ أن المعانى المعينة للكلمات والجمل هى بلا شك تتعلق بالقواعد والاتفاقات المتواضع عليها بين المتعاملين باللغة، ولكن الطبيعة العامة لهذه القواعد والمواضع يمكن فهمها بصورة كلية فقط بالرجوع إلى مفهوم القصد الإتصالى⁽¹⁾. ومن أبرز واضعى نظريات القصد الإتصالى: جرايس، أوستن، فتنجشتين المتأخر، وغيرهم.

أما الجانب المعارض (واضعى نظريات السيمانطيقا الشكلية)، أو على الأقل الجانب السلبي منه، فإنه يرى أن المذهب السابق يخطئ فى تقدير الأشياء أو يحاول أن يعالج الأمور ويؤولها من أردأ جهاتها؛ فنحن نستطيع بالطبع أن نتوقع نوعاً من الانتظام والإعتيادية فى العلاقة بين ما يقصد الناس أن يوصلوه عن طريق قول جمل معينة وما تعنيه تلك الجمل إتفاقاً. إلا أن نسق القواعد الدلالية والبنائية التى بإتقانها تحصل معرفة اللغة – أى التى تحدد معانى الكلمات – ليس نسقاً من القواعد الخاصة بالاتصال بأي حال. ويمكن استخدام هذه القواعد فى الأغراض الاتصالية ولكن هذا يعتبر صفة عرضية بالنسبة لطبيعتها الأساسية، إذ أنه من الممكن تماماً لأى شخص أن يفهم أى لغة فهماً تاماً – وأن يكون لديه مقدرة لغوية كاملة – دون أن تكون له فكرة ولو ضمنية عن وظيفة الإتصال؛ على شرط بالطبع ألا تحتوى اللغة موضع حديثنا هنا على كلمات تشير بصورة واضحة إلى هذه الوظيفة⁽²⁾. ومن أبرز واضعى نظريات السيمانطيقا الشكلية: فريجه وفتنجشتين المبكر بالإضافة إلى تشومسكى الذى ينكر العلاقة الجوهرية بين اللغة والاتصال، إذ

1- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 171

2- Ibid, pp. 171-172

يرى سيرل أن عدم التمكن من رؤية العلاقة الجوهرية بين اللغة والاتصال، بين المعنى والأفعال الكلامية، هو القصور الأعظم للنظرية التشومسكية⁽¹⁾.

وأطروحة ستراوسن الرئيسية هنا هي أن فكرة شروط الصدق فكره جوهرية في السيمانطيقا الشكلية، وأن فكرة إمكانية تحديد المعاني على اعتبار شروط الصدق هي فكره سليمة تماماً، إلا أنها لا تفسر بما يكفي، وهذا يحيلنا إلى اللجوء إلى التصورات المميزة لواضعي نظريات القصد الإتصالي. ولذلك يرى ستراوسن أنه في حين أنه ليس أي من الفريقين خاطئاً، فإن مُنظر القصد الاتصالي يستطيع أن يدعى أنه الأقرب من الأسس الفلسفية⁽²⁾. وهذا ما سوف نحاول توضيحه بشيء من التفصيل فيما يلي.

يذهب ستراوسن إلى أنه بالنسبة لواضعي نظريات القصد الإتصالي فإن أبسط وأذكى الطرق، وإن لم يكن الطريق الوحيد، لربط طوائفهم هو أن تقدم نظريتك العامة عن المعنى على مرحلتين: أولاً، أن تقدم وتفسر مفهوم أولى عن الإتصال (أو القصد الإتصالي) بصورة لا تفترض مسبقاً وجود مفهوم المعنى اللغوي؛ ثم بعد ذلك توضح أنه يمكن تفسير هذا المفهوم الأخير على اعتبار المفهوم الأول⁽³⁾. ويضيف ستراوسن أنه بالنسبة لأي مفكر يتبع هذه الطريقة فإنه يرى أن الفكرة الرئيسية في نظرية المعنى هي فكرة أن يعنى (أو يقصد) المتحدث أو القائل شيئاً ما من خلال قول^(*) موجه إلى جمهور مستمعيه في مناسبة معينة⁽⁴⁾.

1- جومسكي، تأملات في اللغة، ترجمة مرتضي جواد وعبد الجبار محمد علي، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1990، ص 54.

2- MacDowell, J., "Meaning, Communication, and knowledge", in Z.V. Straaten (ed.), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, Clarendon Press, Oxford, 1980, p. 117.

3- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 172

(*) القول utterance هو شيء ينتج عن القائل، ولا يستلزم أن يكون قولاً (صوتياً) فقد يكون إشارة أو حركة أو عرض الأشياء بطريقة معينة.

4- Ibid, p. 172

وهو هنا متأثر إلى حد بعيد بجرايس Grice، إذ أن الفكرة الرئيسية لمقالة جرايس المعنى هي أن يعنى (يقصد) أحد الأشخاص بصورة غير طبيعية شيئاً ما بقول معين⁽¹⁾.

ويشير ستراون إلى أنه قد يكون من بين مقاصد القائل أثناء إصداره لقوله أن يجعل سامعه يعتقد أنه (القائل) يؤمن بقضية ما، ولنقل القضية (س) مثلاً، وقد يكون مقصده من ناحية أخرى أن يجعل سامعه يعتقد أنه (القائل) يريد من السامع أن يقوم بعمل ما، ولنقل العمل (ص) مثلاً، وبالتالي فقد يمكن القول إن القائل يعنى شيئاً بقوله، وتحديدأ يعنى (س) فى الحالة الخبرية الأولى، ويعنى (ص) فى الحالة الإنشائية الثانية⁽²⁾. وذلك بشرط أن المتحدث يجب أن ينجح فى جعل السامع يعتبر أن (المتحدث) لديه قصد مركب من نوع معين، وهذا القصد هو أن يدرك السامع قصد المتحدث بأن ينتج استجابة معينة فى السامع (وأن يدرك السامع أن إدراكه مقصود)⁽³⁾. مثال ذلك ؛ إذا رأيت استاذى على جانب آخر من الشارع ولوحت له بيدى قائلاً: "السلام عليكم ورحمة الله وبركاته" فإننى بذلك أقصد إلقاء التحية إليه غير أن قصدى هذا لن يتحقق مالم يدرك استاذى أننى أحياه.

ولكن كيف يمكن تحليل المعنى اللغوى على أساس قصد المتحدث؟ لقد اعتدنا على التفكير فى المعنى اللغوى على اعتبار القواعد والمواضع الدلالية والبنائية اللغوية. وعندما ننظر إلى الإحكام المتقن لهذه القواعد والمواضع - وقدرتها على إنتاج عدد لا نهائى من الجمل فى لغة معينة - فإننا نشعر بأننا قد إنعزلنا مطلقاً عن نوع الموقف الإتصالي الأولى والذي نفكر فيه

1- C.F: Grice, P., "Meaning", In: Strawson, P.F (ed.), Philosophical Logic, Oxford University Press, London, 1967, pp. 39-48

2- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, pp. 172-173

3- Strawson, P.F., "Intention and Convention in Speech Acts", In: Logico-Linguistic Papers, p. 163

بصورة طبيعية عندما نحاول فهم قصد المتحدث بصورة لا تفترض مسبقاً المعنى اللغوي، ولكن القواعد والمواضعات تحكم الممارسات البشرية والأنشطة البشرية القصدية. ولذلك يجب أن نسأل ما هي الأنشطة القصدية التي تحكمها هذه القواعد، وما هي هذه القواعد؟.

إن الفكرة البسيطة التي يتحدث عنها ستراونس باعتبار أنها أساس النمط المقترح للتحليل هي أن هذه القواعد هي بالضبط قواعد الاتصال، وهي القواعد التي يحقق القائل (المتحدث) غرضه إذا ما لاحظها ومن ثم يحقق قصده الإتصالي، وهذه هي السمة العامة لهذه القواعد؛ بل لا يمكن فهم طبيعة هذه القواعد إلا إذا نظرنا إليها باعتبارها القواعد التي يمكن بها تحقيق هذا الغرض⁽¹⁾.

وقد تبدو هذه الفكرة غاية في البساطة، إذ أنه من الواضح أننا نستطيع أن نوصل أشياء معقدة إلى بعضنا البعض باستخدام اللغة. ولكن إذا كنا سنفكر في اللغة باعتبارها أساساً نسق من القواعد التي تُسهل تحقيق مقاصدنا الإتصالية، فهل يجب ألا نقر لأنفسنا بمقاصد إتصالية معقدة بصورة أكبر دون أن يكون لدينا الوسائل اللغوية لتحقيق هذه المقاصد؟!

يرفض ستراونس ذلك، إذ أنه يذهب إلى أن برنامج التحليل لا يتطلب ذلك، إذ أن كل ما يتطلبه التحليل هو أن نستطيع تفسير فكرة مواضعات (اتفاقات) الإتصال Conventions of Communication على أساس فكرة الاتصال ما قبل التواضعي (ما قبل الإتفاقي) Preconventional Communication⁽²⁾. وهو ما يرى ستراونس أننا نستطيع القيام به فعلاً. وهذا ما يتضح من خلال المثال التالي: افترض مثلاً أن (القائل) يحقق نجاحاً في الإتصال ما قبل التواضعي مع سامع ما وذلك عن طريق قول معين، (x) مثلاً؛ إذن فلديه مقصد معقد. ولنفرض

1- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 173

2- Ibid, p. 174

أن المقصد الأساسى كان هو أن القائل كان يعنى (ق) بقوله (x)، وأنه، فرضاً، قد حقق نجاحاً اتصالياً؛ وأن سامعه قد فهمه هكذا تماماً. فإذا قدمت نفس المشكلة الإتصالية ذاتها للقائل بالنسبة لنفس السامع، فإن حقيقة أن كلاهما يعرف أن القائل كان يقصد (ق) بقوله (x) هذه الحقيقة تعطى للقائل سبباً لأن يقول (x) مرة أخرى قاصداً (ق)، ولأن يفهمها السامع بنفس الطريقة السابقة (والسبب هو أن كلا منهما يعرف أن الآخر لديه المعرفة التى لديه). وهكذا فمن السهل أن نرى كيف يمكن اعتبار أن قول (x) يعنى بين القائل والسامع (ق)، فلأن هذا المعنى تم العمل به بينهما لذا فإنه يصبح قائماً، ثم يعمل به لأنه قائم. ومن السهل أن نرى كيف يمكن تكرار هذه القصة بحيث لا تتضمن فقط جماعة من اثنين بل لتشمل جماعة أكبر. وهكذا فإننا نتحرك من المعنى الماقبل التواضعي الذى قصده القائل عن (ق) بقول (x) إلى نمط قولى هو (x) الذى يعنى تعاقدياً (اتفاقياً) (ق) فى نطاق المجموعة التى يحددها عدد قائل (x) على أنها تعنى (ق)⁽¹⁾.

ويذهب ستراوسن إلى أنه إذا كان هذا التفسير للمعنى التواضعي (الاتفاقي) على اعتبار المعنى الذى يقصده القائل هو تفسير ليس كافياً بذاته، لأنه يشمل حالة الأنماط القولية بدون تركيب – أى يشمل حالة الأنماط القولية التى لا تشتق بصورة منتظمة من معانى أجزائها، فمعنى أى جملة هو الوظيفة البنائية لمعانى أجزاء هذه الجملة وترتيبها، إلا أنه ليس هناك سبب لئلا يكون للقول الماقبل التواضعي صفة تركيبية – وهو نوع من التركيب يسمح للقائل الذى حقق نجاحاً اتصالياً، أن يحقق نجاحاً آخر بتكرار أحد أجزاء القول بينما يغير الأجزاء الأخرى، فما يعنيه فى المناسبة الثانية يشترك بصورة ما مع ما عناه فى المناسبة الأولى لكنه يختلف فى شيء آخر⁽²⁾.

1- Ibid, p.174

2- Ibid, p.175

هكذا نكون قد أوضحنا بعض النواحي البارزة لنظرية المعنى الخاصة بالقصد الاتصالي والتي يأمل ستراوسن أن تكون بمثابة أساس كاف لمواجهة الآراء التي يرغب في تسويتها هنا.

أما عن الجانب المعارض (واضعي نظريات السيمانطيقا الشكلية) فيرى ستراوسن أنهم يشتركون مع واضعي نظريات القصد الاتصالي في بعض الأسس. فكلا الفريقين يتفقان علي أن معاني جمل أي لغة تتحدد بصورة كبيرة بواسطة القواعد الدلالية والبنائية أو مواضع تلك اللغة. كما يتفقان على أن أي جماعة من الناس يشتركون في معرفة إحدى اللغات - ولديهم مقدرة لغوية مشتركة - يكون لديهم أداة أو وسيلة قوية للتواصل ومن ثم تعديل معتقدات أو مواقف كل منهم أو التأثير على تصرفات بعضهم البعض... في حين تختلف وجهتا النظر، وفقا لستراوسن، بالنسبة للعلاقات بين قواعد اللغة المحددة للمعنى من جهة، ووظيفة الاتصال من جهة أخرى؛ فالفريق الأول يصر على أنه يمكن فهم الطبيعة العامة لهذه القواعد فقط بالرجوع إلى هذه الوظيفة، في حين أن الفريق الآخر يرفض ذلك⁽¹⁾.

ولكن إذا كان واضعو نظريات السيمانطيقا الشكلية يرفضون إمكانية فهم قواعد اللغة المحددة للمعنى على أساس وظيفة الاتصال فعلى أي أساس يمكنهم فهم قواعد اللغة المحددة للمعنى؟.

هناك نوع واحد من الإجابة يمكن النظر إليه باعتبار أنه يقدم بديلاً ممكناً للطرح الذي يقدمه واضعو نظريات القصد الاتصالي، وهذه الإجابة تستند إلى فكرة شروط الصدق Truth-Conditions، وهي فكرة أن معنى الجملة يتحدد بشروط صدقها، والتي نجدها عند فريجه وفتجنشتين المبكر وكارناب، وكذلك عند دافيدسون الذي يعتبر نصيرها الأكبر. فقد ذهب فريجه إلى أنه لمعرفة معنى الجملة

1- Ibid, p.17

يجب معرفة الشروط التى بمقتضاها تكون الجملة صادقة⁽¹⁾. كما قدم فتجنشتين فى الرسالة عبارة واضحة عن هذه الفكرة إذ يقول "ولأن نفهم معنى قضية ما، هو أن نعرف ما هنالك إذا كانت صادقة"⁽²⁾.

وكذلك وضع كارناب فى كتاباته المتأخرة عبارة تكشف عن تلك الفكرة أيضاً إذ يقول: "لأن نعرف معنى الجملة هو أن نعرف الحالات الممكنة التى ستكون فيها صادقة والحالات التى لا تكون كذلك"⁽³⁾. أما دافيدسون فإن هذه الفكرة تتضح عنده من خلال إهتمامه بمسألة أن التفسير الصحيح لقواعد المعنى للغة (ل) سوف يوضح كيف تعتمد معانى الجمل فى (ل) على معانى الكلمات المكونة لها؛ وهو يرى أن أى نظرية عن المعنى لـ (ل) سوف تفعل ذلك إذا كانت تشتمل على تعريف واضح للصدق فى هذه اللغة (ل). كما يرى أن الصلة الواضحة بين تعريف الصدق هذا ومفهوم المعنى هى أن التعريف يتحقق من خلال توفير الشروط الضرورية والكافية لصدق أى جملة، ومعنى توفير شروط الصدق هو إعطاء معنى للجملة⁽⁴⁾.

وهنا يطرح سترافوسن جملة من الاعتراضات على مدى ملائمة هذا التصور عن المعنى والذي يستند إلى فكرة شروط الصدق. فيذهب إلى أنه قد يتضح أن هناك عدة أنواع من الجمل - أى جمل أمرية واستفهامية وإنشائية - لا تتلاءم معها فكرة شروط الصدق، إذ أن قول هذه الجمل لا ينتج عنه، عادة، قول أى شيء صادق أو كاذب. ومن الناحية الأخرى قد يتضح أنه حتى الجمل التى تتلاءم معها

1- Wiggins, D., "What Would Be a Substantial Theory of Truth?" In: Straaten. Z.V (ed.), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, p.195

2- لودفيج فتجنشتين، مرجع سابق، فقرة 24، ص 86

3- Carnap, R., Meaning and Necessity, University of Chicago Press, Chicago, 1956, p.10

- وإيضاً؛ صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، ص 32

4- Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, Clarendon Press, Oxford, 1984, pp. 24-25

فكرة شروط الصدق قد تحتوى هذه الجمل على تعبيرات تتسبب بالقطع فى اختلاف المعانى التعاقدية لهذه الجمل... فـقارن مثلاً بين جملة "لحسن الحظ، سقراط ميت" وجملة "لسوء الحظ، سقراط ميت"، وقارن مثلاً بين جملة "صورتهـا (ق و ل) وجملة مقابلة صورتهـا (ق وليس ل)، فمن الواضح أن معانى الجمل فى كل زوج من الجمل تختلف، ولا يتضح هنا أن شروط صدق هذه الجمل تختلف. وليس هناك تعبير واحد فقط أو اثنين يتسببان فى هذه المشكلة، بل هناك العديد من هذه التعبيرات⁽¹⁾.

كما يعترض مشيل دميت M.Dummett أيضاً على ربط المعنى بشروط الصدق بهذه الطريقة التي يفترضها أصحاب النظريات السيما نطيقية، إذ يقول إن ربط المعنى بشروط الصدق بهذه الطريقة هو مجرد ربط سطحي⁽²⁾.

ومع ذلك يرى ستراون أن من بين الحقائق المعترف بها ضمناً بين واضعي نظريات القصد الاتصالي أنفسهم هو أنه في معظم الأشياء التي يجب أن نعلها جملاً، هناك لب مركزى راسخ للمعنى يمكن تفسيره إما على أساس شروط الصدق أو على أساس فكرة يمكن اشتقاقها ببساطة من فكرة شرط الصدق، كفكرة شرط الطاعة والامتثال Compliance-Condition في حالة جملة الأمر أو فكرة شرط التحقق Fulfilment-Condition في حالة جملة التمني⁽³⁾. ومن ثم فإن نظريات المعنى الخاصة بلغة معينة يمكن أن تعتمد على فكرة الصدق، ويمكن أن نفترض هنا أن هذا التسليم مع عموميته على اللغات يمثل أطروحة واضحة عن المعنى عموماً - وهو طرح يركز فيه الثقل التفسيري على فكرة الصدق. ولكننا، على حد تعبير

1- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 177

2- Dummett, M., "Truth", In: Strawson, P.F (ed.), Philosophical Logic, p. 49

3- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 178

ستراوسن، "لازلنا لا نستطيع أن نقنع بأن لدينا تفسيراً عاماً مناسباً لفكرة المعنى إلا إذا قنعنا بأن لدينا فهماً عاماً مناسباً لفكرة الصدق"⁽¹⁾.

وإذا بحثنا عن بيان تفسيري خاص بالصدق عموماً - علي عكس البيانات الخاصة بهذه اللغة أو تلك التي تقدمها النظريات السيمانطيقية - فإن أفضل ما نستطيع التوصل إليه، فيما يري ستراوسن، هو البديهية التي تقول إن الشخص الذي يقول عبارة أو يصدر زعماً تكون عبارته أو زعمه صادقاً فقط إذا كانت الأشياء هي كما يعبر عنها في حديثه"⁽²⁾.

ويري ستراوسن أننا إذا جمعنا بين هذه البديهية وإقرارنا بأن المعنى يمكن تحديده علي اعتبار شروط الصدق فإننا نصل إلي الحكم التالي: يتحدد معني الجملة بالقواعد التي تحدد ما الذي قرره الشخص عند قوله للجملة"⁽³⁾. وهكذا نكون قد وصلنا إلي فكرة محتوى أفعال الكلام Content of Speech acts كال تقرير Stating، وإلا فراض الصحيح expressly supposing وهكذا.

وهنا يستطرد ستراوسن قائلاً: "وهنا يري واضح نظرية القصد الاتصالي فرصته، فهو يقول إنه ليس ثمة أمل في توضيح فكرة محتوى أفعال الكلام هذه دون إلقاء بعض الاهتمام علي أفكار أفعال الكلام هذه نفسها، ومن بين كل أفعال الكلام التي يقال فيها شيئاً صادقاً أو كاذباً يكون من المعقول أن نعتبر أن للتقرير أو الزعم موضعاً أساسياً، كما يؤكد واضعوا نظرية القصد الاتصالي أننا لا نستطيع أن نفسر فكرة التقرير أو الزعم إلا علي اعتبار القصد الموجه للسامع، لأن الحالة الأساسية للتقرير أو الزعم، والتي يمكن فهم كل البدائل الأخرى علي أساسها، هي حالة قول جملة بقصد معين"⁽⁴⁾.

1- Ibid, p. 180

2- Ibid, p. 180

3- Ibid, p. 181

4- Ibid, p. 181

ومن ثم تتحدد القواعد التي تحدد المعنى التعاقدى للجملة مع الشروط السياقية لقول هذه الجملة لتحديد ما هو المعتقد الذي تستخدم الجملة لجعل السامع يعتقد أن القائل يؤمن به. ويتحديدها للمعتقد المقصود، فإن هذه القواعد تحدد التقرير الذي قدم في هذه الحالة. فتحديد الأول هو تحديد الأخير. وهذا هو ما أراده ستراونسن، إذ أننا عندما ننطلق من النقطة المتفق عليها بأن القواعد التي تحدد شروط الصدق تحدد بالتالي المعنى، فإن النتيجة التي توصلنا إليها كانت بالضبط أن تلك القواعد قد حددت ما هو التقرير الذي قدمه الشخص بقوله للجملة. وهكذا يستنتج ستراونسن أن النقطة المتفق عليها، والتي هي أبعد ما يكون عن اعتبارها بديلاً للنظرية الاتصالية عن المعنى، تؤدي بنا مباشرة إلى هذه النظرية عن المعنى⁽¹⁾.

وهكذا يمكن القول إن نظريات المعنى الخاصة بلغات معينة قد تكون نظريات أساسية مثلما يدعى واضعوا النظريات السيمانتيقية، ولكن لا تتم عملية تفسير مفهوم المعنى من خلال الفكرة الرئيسية لهذه النظريات، وهي فكرة الصدق، بل تتم من خلال الأداة المفهومية اللازمة للتفسير الأعم لفكرة الصدق، وهذه هي الأداة المفهومية المفضلة لدى واضعي نظريات القصد الاتصالي. وبشكل عام نستطيع أن نقول إن ستراونسن يذهب إلى أنه لا يمكن تقديم تفسير عام لطبيعة المعنى اللغوي دون اللجوء إلى مفهوم القصد الاتصالي أو المقاصد الموجهة للسامع من جانب المتحدث⁽²⁾. وهذا ما يؤكد "جون لاينز" الذي يذهب إلى أن هناك علاقة جوهرية تربط المعنى بالاتصال⁽³⁾. فالمعنى، إذن، يتحقق متى تمت عملية الإتصال.

1- Ibid, p. 182

2- Strawson, P.F., "Reply to McDowell", In: Z. V. Straaten (ed.), Philosophical Subjects, Essays Presented to P. F. Strawson, p. 286

3- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة د. عباس صادق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1987، ص 34

الفصل الثاني

نظرية الصدق

1-2 تمهيد

2-2 حوامل الصدق

3-2 نظريات الصدق

1-3-2 النظرية البراجماتية في الصدق

2-3-2 نظرية الإتساق في الصدق

3-3-2 نظرية الإطناب في الصدق

4-3-2 نظرية التطابق في الصدق

1-4-3-2 التطابق والذرية

2-4-3-2 صيغة أوسن

4-2 نظرية ستراوسن في الصدق

1-4-2 إعتراض ستراوسن على صيغة أوسن

2-4-2 نظرية ستراوسن الأدائية في الصدق

الفصل الثاني

نظرية الصدق

1-2 تمهيد:

يُعد مفهوم الصدق واحد من المفاهيم الأساسية التي عنى الفلاسفة بالنظر فيها طوال تاريخ الفلسفة، وليس الإهتمام بالصدق وفقاً على الفلاسفة بل هو الشغل الشاغل لغيرهم من العلماء والمفكرين في شتى فروع المعرفة. على أن عناية الفلاسفة بالصدق زادت في وقتنا الحالي زيادة بالغة جعلت مفهوم الصدق يحتل موضع الصدارة بين مفاهيم الفلسفة المعاصرة، وليس أدل على ذلك من أنه يكاد يتعذر عليك أن تجد فيلسوفاً معاصراً لم يخصه ببحث ولم يسهم فيه برأي. وتأتي أهمية هذا المفهوم - شأنه في ذلك شأن مفهوم المعنى - من أن وجهات النظر المتباينة والمتنافسة في كثير من المسائل الفلسفية الأخرى هي بمثابة انعكاس لاعتقادات مختلفة حول هذا المفهوم⁽¹⁾.

كما يشكل البحث في الصدق جزءاً من المنطق الفلسفي Philosophical logic ؛ فهي هو فريجه يستهل مقالته (الفكر: بحث منطقي) بقوله: إن كلمة 'صادق' true تُظهر هدف المنطق، كما تُظهر كلمة 'جميل' beautiful هدف علم الجمال، وكلمة 'خير' good هدف علم الأخلاق⁽²⁾. وكذلك يستهل كواين كتابه 'مناهج المنطق' بقوله: 'المنطق، مثل أي علم، مهمته هي ملاحقة الصدق، وما يكون صادقاً هو عبارات معينة، وملاحقة الصدق هي محاولة لفصل العبارات الصادقة عن العبارات الأخرى التي هي كاذبة'⁽³⁾. وبالتالي فما هو الصدق؟!

1- صلاح إسماعيل، مفهوم الصدق عند ديفيدسون، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد السادس والخمسون، جامعة الكويت، 1996، ص 208.

2 - Frege, G., "The Thought: A logical Inquiry", translated by A.M. and Marcelle Quinton, In Strawson, P.F (ed) Philosophical Logic, Oxford University Press, London, 1967, p. 17

3- Quine, W.V., Methods of logic, third edition, London and Henley: Routledge & Kegan Paul, 1974, p.1.

من الثابت فلسفياً أنه لا يمكن أن يحدث تقدم في فهم أحد المفاهيم إلا إذا كان بحث المرء يبدأ بالأسئلة الصحيحة، والسؤال الخاطيء الذي لا يجب أن نسأله بشأن الصدق هو "ما هو الصدق؟". وذلك للأسباب التالية:

انظر مثلاً الفرق بين السؤالين "ما هو عشب البحر؟" و"ما هي العقلانية؟" فمن السهل نسبياً الاجابة عن السؤال الأول، فسوف تكون إحدى الإجابات المناسبة هي أنه نوع من الطحالب البحرية. أما السؤال الثاني فيفرض صعوبات أكثر، ونتيجة لذلك يتطلب إجابة أكثر دراسة، فالمطلوب في السؤال هو الكشف عن مفهوم معقد. وسوف يكون من المجدي هنا البدء بالبحث عما يتوقف عليه إمتلاك المرء للمفهوم، وهو ما يعني جزئياً السؤال عن كيف ومتى يستخدم المرء المفهوم. وهكذا سوف يبدو من الأفضل الرد في هذه الحالة الثانية بطريقة تقدم معلومات أكثر، بإعادة صياغة السؤال ليكون "ماذا يعنى أن شخصاً ما يتخذ قراراً أو اختياراً عقلانياً؟"، والفكرة هي أن اكتساب الوضوح بخصوص هذا الموضوع هو الخطوة الأولى لفهم مفهوم العقلانية عموماً.

ويمكن تناول الأسئلة الخاصة بالصدق بهذه الطريقة، ولنفس الأسباب، فالسؤال "ما هو الصدق؟" له طبيعة الجرف الهارى والذي يكون من الصعب فيه معرفة كيف نبدأ التسلق. والسؤال كما يبدو هو طلب لمعرفة ما هو الصدق، فالصدق هو معنى مطلق شامل وربما غامض إلى حد ما. ولكن من الواضح أنه حتى إذا كان هناك صدق بهذا المعنى فسوف يكون من الضروري أن نبدأ بأهداف أكثر اعتدالاً، ونتيجة لذلك تصبح المهمة أسهل بأن نسأل "ماذا يعنى لإحدى القضايا (العبارات أو الجمل أو المعتقدات) أن تكون صادقة؟"⁽¹⁾. وهذا بالفعل ما

- نقلا عن صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، ص 297.

1- Gralving, A.C., Op. Cit, p.125.

أشار إليه أوستن بقوله إننا نكسب الكثير من الوضوح والتحديد إذا ما استبدلنا السؤال ما هو الصدق؟ بالسؤال ما معنى أن يكون شيء ما صادقاً؟⁽¹⁾.

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن المشكلات الخاصة عن الصدق كانت تدور حول موضوعين أساسيين أولهما يختص بمعنى كلمة "صادق" True، بينما الآخر يتعلق بالمعيار أو المعايير التي بواسطتها تقرر صدق أو كذب حامل الصدق أياً كان⁽²⁾. وأحد أسباب أهمية مراعاة الفرق هو أنه قد يتضح أنه في حين أن إحدى نظريات الصدق تعطي تعريفاً لمعنى كلمة "صادق"، فإن نظرية أخرى تقدم معياراً أو اختباراً لقيمة الصدق Truth-value الخاصة بحامل الصدق. فعلى سبيل المثال، قد يقال إن كلمة "صادق" في معناها، هي مصطلح تقويمي مثل كلمة "خير" good، في حين أن معيار الصدق هو المنفعة utility - وهو الرأي الذي كان يؤمن به البراجماتي شيلر⁽³⁾. ويبدو أن برادلي كان يعتقد أن كلمة "صادق" في معناها لها صفة التطابق - فلكي يكون الصدق صدقاً، لابد أن يصدق علي شيء ما - في حين أن الإتساق Coherence يقدم معيار أو اختبار الصدق⁽⁴⁾. ومعظم البراجماتيين يسوون بين تعريف ومعيار الصدق بالقول أن المرء يعطي معنى كلمة "صادق" بتوفير معايير لتطبيق المصطلح - وهو الرأي الذي يتشابه كثيراً مع فكر فتجنشتين المتأخر ونظريات الاستعمال في المعنى عموماً⁽⁵⁾. ولقد كان أصحاب نظرية الإتساق Coherence theory مثل بلانشارد Blanshard يؤمنون أيضاً بأن التعريف والمعيار

1- Austin, J.L., "Truth", Philosophical Papers, edited by J.O. Urmson & G.J. Warnock, 2nd Ed, Clarendon Press, Oxford, 1970, pp.117-118.

2- C.F: Russell, B., "William James's Conception of Truth", Philosophical Essays, Routledge, London & New York, 1994. And also: Mackie, J.L., Truth Probability and Paradox, Clarendon Press, Oxford, 1973.

3- Gralving, A.C., Op. Cit, p. 126

4 - Bradley, F.H., Essays On Truth and Reality, Clarendon Press, Oxford, 1914, p. 325.

5- Gralving, A.C., Op. Cit, pp. 126-127.

يسيران معاً في هذه الحالة بسبب حقيقة أن الصدق هو الإتساق؛ ولذلك فإن الفكرة (أي الإتساق) تمثل في ذات الوقت معياراً للصدق وتعريفاً لكلمة 'صادق'⁽¹⁾. ولكن ما هي الأشياء التي تكون صادقة أو كاذبة؟

2-2 حوامل الصدق Truth bearers

إذا كان الصدق خاصية Property، كما يذهب إلي ذلك جورج مور الذي يقول بناءً علي أسس مشابهة لتلك التي دفعته إلي رأي مماثل عن الخير - إن الصدق هو خاصية بسيطة غير قابلة للتحليل⁽²⁾. فلاي شيء يكون الصدق خاصية؟ أو ما هي الحوامل الأساسية للصدق (أو الكذب)؟ أو ما هي أنواع الأشياء التي نطلق عليها صادقة (أو كاذبة)؟

تتعدد حوامل الصدق وتتنوع بتعدد النظريات المعبرة عن الصدق، إلا أنه يمكن علي الأقل ترشيح ثلاثة حوامل للصدق هي: الجمل Sentences، العبارات Statements، القضايا Propositions. ومن هنا كان من الضروري أن نضع تمييزاً ثلاثياً بينهم، إذ يمكن تعريف الجملة بأنها سلسلة من التعبيرات الكاملة والصحيحة نحويًا في لغة طبيعية، علي سبيل المثال: 'الثلج أبيض' و'أغلق الباب' و'هل الباب مفتوح؟' هي جمل. في حين أن الحقيقة ضع إنسان، ووصل فكر معذرة لا تندرج تحت الجمل بالمعني السالف. والمقصود بالعبرة هو ما يقال عندما تنطق الجملة الإخبارية، أو تُكتب، وفي الإستعمال غير الإصطلاحي للعبرة، نراها غامضة بين الحدث الخاص بالنطق أو الكتابة ومحتوى ما يُكتب أو يُنطق، والمغزى الثاني هو الملائم والمراد في تحديد العبرة؛ أما القضية فهي ما يكون مشتركاً بالنسبة لمجموعة

1- Blanshard, B., the Nature of Thought, G.Allen &Unwin, London, 1939, p. 268.

2- Moore, G., " Beliefs and Propositions", Some Main Problems of Philosophy, Macmillan Company, New York, 1953, p. 261. Quited in Pitcher, G(ed), Truth, Prentic-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, pp. 2-3.

من الجمل الإخبارية المترادفة. وبهذا المغزى للقضية تعبر الجملتان عن القضية ذاتها إذا كان لهما نفس المعنى⁽¹⁾.

وهنا تتضح فائدة هذا التمييز، فمن الضروري، مثلاً، في الصيغ التقليدية لنظرية التطابق Correspondance theory أن تقوم علاقة التطابق بين قضايا (وليست جملًا) وحالات الأشياء في العالم؛ في حين أنه في النظرية السيমানطيقية، يُرى الصدق على أنه خاصية للجمل⁽²⁾.

وبالرغم من عدم وجود إتفاق فيما بين الفلاسفة والمناطق على ما هو الشيء الذي يمكن أن يكون حاملاً للصدق، إلا أن هناك إتفاقاً - من وجهة النظر التقليدية - على أن الشيء الذي يكون مؤهلاً أو مرشحاً لحمل قيمة الصدق truth-value هو القضية proposition⁽³⁾.

فها هو آير Ayer يقرر أن القضايا propositions هي فقط حوامل الصدق، ويرد على الاعتراض القائل بأنه ليس مجرد القضايا هي التي يمكن أن يقال إنها صادقة أو كاذبة، بل أيضاً العبارات والتقريرات والأحكام والإفتراضات والآراء والمعتقدات؛ بقوله إن القول بأن المعتقد أو العبارة أو الحكم صادق، هو عادة طريقة إيجازية لعزو (لحمل) الصدق إلى القضية التي يعتقد بها أو تقرر أو يحكم عليها. وبالتالي، فلو قلنا أن الاعتقاد الماركسي بأن الرأسمالية تؤدي إلى الحرب صادق، فإن ما نقوله هو أن هذه القضية، التي يعتقد بها الماركسيون صادقة. ويظل هذا التفسير صحيحاً عندما تستبدل كلمة 'الرأي' أو 'الإفترض' أو 'التخمين' أو 'العبارة'.... الخ بكلمة 'الاعتقاد'⁽⁴⁾. كذلك نجد أن رسل يذهب إلى أن القضايا هي التي توصف بثنائية الصدق والكذب⁽⁵⁾.

1- Haack, S., Philosophy of logics, Cambridge University Press, Cambridge, 1978, pp. 75-76.

2- Gralying, A.C., Op. Cit, p.126

3- Ibid, p.24

4- Ayer, A.J., Language, Truth and logic, (2nd ed., 17th imp), the Camelot Press LTD, London, 1967, p.88.

5- Russell, B., "The philosophy of Atomism", Logic and Knowledge, pp .184- 185

أما ستراوسن فيتفق مع وجهة النظر التقليدية إذ نجد أنه يقرر أن ما نحكم عليه بالصدق أو الكذب هو القضايا، إذ يقول في كتابه "المنطق الفلسفي" إن "...الصدق هو محمول القضايا Propositions⁽¹⁾".

والآن بعد أن أوضحنا ما هي الحوامل الأساسية للصدق، وأشرنا إلى أن ستراوسن يتفق مع وجهة النظر التقليدية على أن القضية هي الشيء الذي يكون صادقاً أو كاذباً. نعود مرة أخرى إلى السؤال الذي طرحناه منذ قليل وهو: ماذا يعنى بالنسبة لإحدى القضايا (الجملة، العبارات) أن تكون صادقة؟.

لقد قامت محاولات عديدة للإجابة عن هذا السؤال، ممثلة في عدة نظريات عن الصدق منها: النظرية البراجماتية Pragmatic theory، ونظرية الإتساق Coherence theory، ونظرية الإطناب Redundancy theory، ونظرية التطابق Correspondance theory.

والآن سوف نتناول هذه النظريات بالشرح والتفسير، حسب ما تتطلبه طبيعة تناول إشكالية هذا الفصل، والتي يمكن تحديدتها كالتالي: في غمار محاولات الفلاسفة لتقديم نظريات مختلفة عن الصدق، حاول أوستن أن يقدم صيغة يمكن الدفاع عنها لنظرية التطابق، والتي هي من أشهر نظريات الصدق، إلا أن ستراوسن قد انتقد هذه الصيغة. فعلى أي الأسس قام ستراوسن بذلك؟ وما هي نظريته الخاصة في الصدق؟

2-3 نظريات الصدق

2-3-1 النظرية البراجماتية في الصدق Pragmatic theory of truth

تعتبر النظرية البراجماتية من أقل نظريات الصدق رواجاً. ويمكن أن ننسب الصورة الأساسية الأولى إلى ثلاث من الشخصيات الرئيسية في الفلسفة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهم

1- Strawson, P.F (ed) Philosophical Logic, p. 13

بيرس Peirce، وجيمس James، وديوي Dewey. وارتكازاً على الأساس المشترك في نظرتهم الفلسفية فإنهم يجتمعون تحت مسمى 'البراجماتيين' Pragmatists، ومن هنا أشتقت تسمية نظريتهم - أو بالأحرى الصيغ المماثلة لنظريتهم - عن الصدق. ولقد بقي تأثيرهم في أعمال كواين، وإلى حد ما في آراء فتجنشتين المتأخرة، كما أظهر ديميت⁽¹⁾ Dummett بعض الميول البراجماتية في أعماله.

ويذهب دعاة النظرية البراجماتية إلى أن المعتقدات الصادقة هي تلك التي تكون مفيدة. فالبراجماتية تسأل سؤالها المعتاد فتقول: إذا اعتبرنا أن فكرة أو معتقداً ما صادقاً، فما هو الفرق المادي (الملموس) الذي سيحدثه كونه صادقاً في الحياة الواقعية لأي فرد؟ وما هي الخبرات التي قد تختلف عن تلك التي قد تحدث إذا ما كان المعتقد كاذباً؟.... وفي اللحظة التي تسأل فيها البراجماتية هذا السؤال، تجد الإجابة وهي: الأفكار الصادقة هي تلك التي يتسني لنا استيعابها وإثبات صحتها وتحققها وتأيدها؛ والأفكار الخاطئة (الكاذبة) هي تلك التي لا يتسني لنا فعل ذلك بالنسبة لها. وهذا هو الفرق الملموس الذي يحدثه لنا إمتلاك أفكار صحيحة (صادقة)⁽²⁾.

ولذلك نجد أن العامل المحدد لصدق القضايا (الأفكار)، وفقاً للنظرية البراجماتية، هو نفعيتها، إذ تعد القضية صادقة إذا كانت النتائج العملية المترتبة علي قبولها تفوق تلك المترتبة علي عدم قبولها، أو ربما تلك المترتبة علي رفضها⁽³⁾. ولذلك فإن أعلي درجة من المنفعة هو المؤشر الآمن للصدق. فالصادق، فيما يري

1- C.F: Dummett, M., "Truth", In Strawson, P.F (ed) Philosophical Logic, p. 49-68

2- وليام جيمس، البراجماتية، ترجمة محمد علي العريان، تقديم زكي نجيب محمود، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965، ص 236، 237

3- Rescher, N., the Coherence Theory of Truth, Clarendon Press, Oxford, 1973, p. 10

جيمس، ليس سوى النافع الموافق المطلوب في سبيل تفكيرنا، تماماً مثلما أن الصواب ليس سوى النافع الموافق المطلوب في سبيل سلوكنا⁽¹⁾.

ولكى يوضح جيمس فكرته يفترض - مثلاً - أنه تاه في غابة وأصابه الجوع، ثم وجد ما يشبه حظيرة البقر؛ إن الذي يهمله هنا هو أن يستدل من ذلك علي وجود بشر وراء هذه الحظيرة، وسيترتب علي استدلاله هذا أنه سيستمر في السير فينقذ نفسه⁽²⁾.

ثم يشرح مغزى هذا المثال فيقرر أن تفكيره هذا صادق، وقد أتى صدق تفكيره هنا من أن تفكيره قد أدى إلي منفعة، فهو تفكير مفيد، ولذلك فلأنه مفيد، كان صادقاً، ويمكنك أن تعكس القضية فتقول إنه مفيد لأنه صادق، وسوف يكون المعنى واحداً، لأن جيمس يعتبر صفتي (الصدق) و(المنفعة) مترادفتين، إذ يقول في ذلك إنني اسمي الفكرة صادقة حين أبدأ بتحقيقها تجريبياً، فإذا ما إنتهت من التحقيق وتأكدت من سلامة الفكرة، أسميتها نافعة. فالصدق أعلي مراحل التحقيق، والفائدة أعلي مراحل الصدق⁽³⁾. وهذا يعني أن جيمس يربط صدق الفكرة بمدى منفعتها.

ولقد نظر كل من مور ورسل إلي هذا الرأي علي أنه توحيد بين الصدق والمنفعة، ورفضاه علي أساس أن بعض الأكاذيب تكون مفيدة (قارن مثلاً، رأي أفلاطون القائل بأنه لا بد من تشجيع العامة بالمعتقدات الدينية، لأنه علي الرغم من أن هذه المعتقدات كاذبة، فإنها سوف تروج السلوك القويم). في حين أن بعض الحقائق تكون غير وافيه بالغرض (فمثلاً؛ الحقيقة القائلة إن والد أرسطو كان طبيباً ليس لها تأثير حقيقي علي الإطلاق). إذ يتساءل مور أليس من الواضح أننا أحياناً

1- وليام جيمس، البراجماتية، ص 262

2- المرجع السابق، ص 240

3- المرجع السابق، ص 241

تكون لدينا أفكار صادقة، وتكون غير مفيدة، ولكنها تكون إيجابية بطريقة ما؟⁽¹⁾.
ويعقب رسل بأن صيغة جيمس لا تناسب المعنى العادي للصدق، وإذا كان جيمس محقاً، فإن الجملتين "من الصادق أن الآخرين موجودون" و"من المفيد أن نؤمن بأن الآخرين موجودون" سوف يكون لهما نفس المعنى وسوف يعبران عن نفس القضية⁽²⁾.

كما أن هناك العديد من الصعوبات والإعتراضات التي واجهت النظرية البراجماتية في الصدق، ولكن الأهم هنا هو بيان وجهة النظر البراجماتية بصفة عامة في الصدق وهي: أن المعتقدات الصادقة هي تلك التي تحقق نتائج عملية مفيدة. أو بمعنى آخر أن: الصادق هو النافع. وهذا فقط، علي حد قول ريشير Rescher، يؤكد حقيقة أن المرء لابد أن يفسر النظرية البراجماتية باعتبارها نظرية معيارية لا تعريفية⁽³⁾. فالنظرية البراجماتية لا تقدم تعريفاً للصدق بل تضع معياراً له يتمثل في المنفعة.

2-3-2 نظرية الإتساق في الصدق: Coherence theory of truth

تعتبر نظرية الإتساق، مثل نظرية التطابق، من المذاهب التقليدية الأساسية في الصدق. وعموماً فإن موطن نظرية الإتساق في الصدق هو الفكر العقلاني، مثل فكر ليبنتز وسينوزا في القرن السابع عشر، وهيجل وبرادلي في بداية ونهاية القرن التاسع عشر علي الترتيب. ومع هذا، فقد وجدت نظرية للإتساق في الصدق بين بعض الوضعيين المنطقيين في هذا القرن. وخصوصاً نيوراث Neurath، وهمبل Hempel، وقد دافع ريشير N.Rescher مؤخراً عن هذه النظرية دفاعاً مطولاً⁽⁴⁾.

1- Moor, G., " Professor James' Pragmatism", Proceedings of the Aristotelian Society, 1908, p.110, Quited in Gralying, A.C., Op. Cit, p. 130

2- Russell, B., Philosophical Essays, p. 136

3- Rescher, N., Op. Cit, p.10

4- Gralying, A.C., Op. Cit, pp. 132-133

والفكرة الأساسية في نظرية الإتساق فكرة بسيطة، وهي أن القضية تكون صادقة إذا ما كانت تتسق مع قضايا أخرى في نسق معين، وتكون كاذبة إذا كانت خلافاً لذلك. وأحياناً يتم التعبير عن هذا كما يلي: الصدق يتوقف علي علاقة (إتساق) بين مفردات مجموعة ما من المعتقدات⁽¹⁾. وهذا يعني أن الصدق في نظرية الإتساق يتمثل في علاقة بين حوامل الصدق بعضها البعض. فصدق القضية يعتمد علي علاقتها بالقضايا الأخرى في نسق معين.

ويكمن الأساس النظري لنظرية الإتساق في فكرة النسق System، والتي تلعب دوراً حيوياً في التفسير الذي تقدمه عن الصدق. ويعبر برادلي عن الصلة بين الإتساق والنسق بقوله الصدق هو تعبير مثالي عن الكون الذي هو شامل ومترابط (متسق) في ذات الوقت؛ ولا بد ألا يتعارض مع نفسه، ويجب ألا يكون هناك أي افتراض لأية إمكانية للتناقض ومن ثم الإخفاق الذاتي، بإختصار: الصدق التام لا بد أن يحقق فكرة الكل النسقي Systematic whole⁽²⁾. والمفترض هنا هو أن الإتساق يتوقف علي الترابط Consistency والإعتماد المتبادل Interdependence⁽³⁾. وهكذا فلكي تكون مجموعة من المعتقدات متسقة، فإن المعتقدات المكونة لها لا بد أن تكون مترابطة مع بعضها البعض، وأن تكون محددة بطريقة ما، ومعتمدة علي المعتقدات الأخرى في المجموعة.

ولكن بالنظر إلى شرطى الإتساق أى: الترابط والإعتماد المتبادل نجد أن الترابط هو الشرط الأدنى، وهو لا يمثل مشكلة نسبياً. أما الصعوبة الأساسية فهي تحديد ماهية علاقة الاعتماد dependence التي تقوم بين المعتقدات في المجموعة أو الأحكام التي تعبر عنها. فأحد الإقتراحات هو أن أى حكم لا بد أن يستلزم وأن يلزم عن كل حكم آخر؛ وهذا هو ما كان بلانشارد Blanshard يؤمن به، وقد

1- Ibid, p.133

2- Bradley, F.H., Op. Cit., p. 223

3- Gralying, A.C., Op. Cit, pp. 133-134

استشهد بالهندسة باعتبارها الأقرب إلى نموذج النسق الذي يقترحه⁽¹⁾. فقد كتب بلانشارد يقول: "فى أى نسق مقنع تماماً ... لن تكون هناك أى قضية إعتباطية، فكل قضية سوف تلزم عن القضايا الأخرى معاً، أو عن إحداهما، فلن تصح أى قضية خارج النسق"⁽²⁾. ولكن هذا لن يصح، من وجهة نظر ريشير، وإلا ستغدو معه نظرية الإتساق مجرد تأكيد بالإطنا ب"فقط، وهو ما يجعل كل حكم فى النسق المترابط من الأحكام يقول ما تقوله الأحكام الأخرى كلها"⁽³⁾. وبالتالي فلن يكون الحال سوى أن العبارة الصادقة ألاسكندر كان ملك مقدونيا تستلزم ويلزم عنها، مثلاً، عبارة "جارى الجنب يرتدى اليوم ثوباً أبيض"، بل والأسوء من ذلك أن كلتا العبارتين ستكونان فى الواقع متكافئتين بطريقة أو بأخرى - وهو رأي لا يمكن استيعابه.. ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلي نظرية الإتساق في الصدق ذلك النقد الذي يعبر عنه رسل بقوله إن نظرية الإتساق لا نستطيع أن تميز الصدق عن الأكذوبة المتسقة⁽⁴⁾. ومن ثم فإن نظرية الإتساق يمكن الإعتراف بها فقط في العلوم الاستدلالية والأنساق الصورية مثل الرياضيات أو الهندسة أو المنطق ... إلخ.

2-3-3 نظرية الإطناب فى الصدق Redundancy theory of truth

إن كل النظريات التي ذكرناها حتى الآن، بالإضافة إلي نظرية التطابق التي سوف نوضحها لاحقاً، يمكن أن نطلق عليها اسم النظريات الجوهرية substantive، في مقابل النظريات التفرغية Deflationary، بمعنى أنها جميعاً تعتبر الصدق خاصية حقيقية ومهمة في البنود، أياً كانت، التي تعتبرها النظريات الحوامل الأساسية للصدق. ولكن في الفترات الأخيرة أصبحت النظريات التفرغية (التي

1- Blanshard, B., Op. Cit, p. 264

2- Ibid, pp. 265-266

3- Rescher, N., Op. Cit, p. 35

4- Russell, B., Problems of Philosophy, Oxford University Press, New York, 1962, p. 190

تقلل من حجم الصدق) أكثر شيوعاً. وكانت أمثلتها المبكرة هي نظرية الإطناب، التي قدمها لأول مرة ف.ب. رامزي في 1927⁽¹⁾.

إذ يذهب رامزي إلي أنه لا توجد مشكلة خاصة تتعلق بالصدق بل مجرد خلط لغوي Linguistic muddle فحسب⁽²⁾. فالصدق والكذب ينسبان، علي حد قول رامزي، أساساً إلي القضايا، والقضية التي ينسبان إليها إما أن تُقدم صراحة أو تُوصف. وفي حالة القضية المقدمة صراحة يتضح أن من الصادق أن قيصر قد قُتل لا تعني سوى أن قيصر قد قُتل؛ ومن الكذب أن قيصر قد قُتل تعني أن قيصر لم يُقتل. فهي تعبيرات نستخدمها أحياناً للتأكيد أو للدواعي أسلوبية أو لتوضيح الموضع الذي تشغله العبارة في نقاشنا. ويمكن أيضاً أن نقول إنه لواقع أن قيصر قد قُتل أو إن قيصر قد قتل هو قول يتعارض مع الواقع⁽³⁾.

وفي الحالة الثانية التي توصف فيها القضية، ولا تقدم صراحة، نجد أن المشكلة قد تتفاقم لأننا نحصل علي عبارات لا يمكننا أن نحذف منها كلمات "صادق" و"كاذب" في اللغة العادية. وبالتالي فإذا قلنا إنه صادق دائماً فإننا نعني أن القضايا التي يزعمها تكون دائماً صادقة. ولا يبدو أن هناك طريقة أخرى للتعبير عن ذلك بدون استخدام كلمة "صادق". وعموماً فإن رامزي يقترح تحليلاً لحذف كلمة "صادق". والخطوة الأولى هي أن نعيد صياغة القضايا التي يزعمها تكون دائماً صادقة لتكون بالنسبة لكل ق، إذا زعم ق، فإن ق تكون صادقة، وبعد ذلك نري أن الدالة القضية Propositional function ق تكون صادقة هي بالضبط ق،

1- C.F: Ramsey, F.P., "Facts and Propositions", Proceedings of the Aristotelian Society, Vol. vii, 1927. Reprinted in Philosophical Papers, edited by D.H. Mellor, Cambridge University Press, New York, 1990, pp. 34-51, and also Reprinted as Except in Pitcher, G (ed), Truth, pp. 16-17

2- Ramsey, F.P., "Facts and Propositions" In Pitcher. G (ed), Truth, p. 16

3- Ibid, p.16

مثلاً في المثال السابق عندما يكون مدلول 'قيصر قد قُتل' صادقةً هو نفس مدلول 'قيصر قد قُتل' (1).

ولقد سار آير Ayer علي نفس نهج رامزي، فنراه يقول في كتابه اللغة، الصدق والمنطق: 'بالرجوع إلي تحليل الصدق، نجد أنه في كل الجمل التي تأخذ الصيغة 'س تكون صادقة' تكون فقرة 'تكون صادقة' غير ضرورية منطقياً، فعلي سبيل المثال، عندما يقول شخص إن القضية 'سقراط ميت' صادقة، فإن كل ما يقوله الشخص هو أن سقراط ميت. وبالمثل، فعندما يقول شخص إن القضية 'أكسفورد هي عاصمة إنجلترا' كاذبة، فإن كل ما يقوله الشخص هو إن أكسفورد ليست عاصمة إنجلترا. وبالتالي فالقول بأن قضية ما صادقة هو مجرد تأكيدها، والقول بأنها كاذبة هو مجرد تأكيد نقيضها (2). وهذا يدل علي أن المصطلحات 'صادق' و'كاذب' لا تفيد شيئاً، ولكن تعمل في الجملة كمجرد إشارة إلي التأكيد والنفي.

ولقد وضع كواين بعض الملاحظات المماثلة حول مفهوم الصدق، إذ يقول 'القول بأن العبارة (بروتس قتل قيصر) صادقة، أو إن (الوزن الذري للصوديوم هو 23) صادقة هو ببساطة في الواقع القول بأن بروتس قتل قيصر أو إن الوزن الذري للصوديوم هو 23' (3).

مما سبق نستنتج أن نظرية الإطناب في الصدق تمضي لتقول إن الكلمات 'صادق' و'كاذب' هي محمولات يمكن إسقاطها دون أي خسارة سيমানطيقية، وذلك لأن دورها تأكيدياً أو أسلوبياً فحسب.

1- Ibid, p. 17

2- Ayer, A.J., Op. Cit, p. 88

3- Quine, W, V., Word and Object, 2nd ed, the M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts, 1964, p. 24

2-3-4 نظرية التطابق في الصدق Correspondence theory of truth

ربما تكون أقدم وأكثر نظريات الصدق قبولاً في كل الحقب هي نظرية التطابق، والتي وفقاً لها يعتبر الصدق هو التطابق مع الواقع. إذ تفترض النظرية أن القضية تكون صادقة إذا كانت نتائج مقارنتها بالموقف الذي تتناوله توضح أن الوقائع بالفعل هي كما تزعمها القضية. فعلي سبيل المثال، نجد أن ما يجعل العبارة "الثلج أبيض" صادقة هو الواقعة التي تتطابق معها وهي كون الثلج أبيض بالفعل. ويرجع البعض هذه النظرية إلى أرسطو استناداً على إشارته الشهيرة في الميتافيزيقا والتي يقول فيها "إن تقول عما يوجد أنه لا يوجد، وعما لا يوجد أنه يوجد هو الكذب، في حين أن تقول عما يوجد إنه يوجد، وعما لا يوجد إنه لا يوجد هو الصدق"⁽¹⁾. وإن لم يكن في هذه الفقرة ما يتحدث صراحة عن علاقة تطابق من أي نوع، إلا أنه يمكننا أن نرى مدي إقتراب هذا الرأي من الصيغ الحديثة لنظرية التطابق عندما ننظر إلى فقرة من المقولات لأرسطو والتي يقول فيها "إن حقيقة وجود الإنسان تحمل معها صدق القضية القائلة إنه يوجد... لأنه إذا كان الإنسان موجوداً، وهي القضية التي ندعي فيها وجوده، صادقة... فإن حقيقة وجود الإنسان تبدو بطريقة ما سبب صدق القضية، لأن صدق أو كذب القضية يعتمد على حقيقة وجود الإنسان أو عدم وجوده"⁽²⁾. ونخلص من هذا إلى القول بأن أساس نظرية التطابق هو أن الصدق يتوقف على علاقة بين القضايا وطريقة وجود الأشياء في العالم، فالقضية التي تقول إن الوقائع كذا وكذا تكون صادقة إذا كانت الوقائع بالفعل كذا وكذا.

1- Aristotle., Metaphysics, 1011 b 26, Quited in Recher. N., Op. Cit, p.5

2- Aristotle., Categories, 14 b 14-21, Quited in Gralying. A.C., Op. Cit, p. 143

2-3-4-1 التطابق والذرية

مرت نظرية التطابق بعدة أطوار أساسية ابتداء من الصيغة التي قدمها كل من مور ورسل الذي يري أن المعتقد يكون صادقاً عندما تكون هناك واقعة تتطابق معه، ويكون كاذباً عندما لا تكون هناك واقعة تتطابق معه⁽¹⁾. ثم ابتدع رسل⁽²⁾ وفتجنشتين⁽³⁾ الذرية المنطقية logical Atomism، والتي تقدم تعديلاً مهماً لطريقة التطابق، فلقد ذهب كل من رسل وفتجنشتين إلى أن التطابق علاقة تماثل بنائي Structural isomorphism بين القضايا والوقائع؛ ولذلك فإنهما يقدمان بياناً مفصلاً عن بنية كل من حدي العلاقة، وبياناً عن العلاقة ذاتها. إلا أن تفسير التطابق بهذه الطريقة يواجه بعض الصعوبات، ففكرة التطابق لا تتضح بتفسيرها علي أنها "تماثل بنائي". إذ أن فكرة البنية Structure في القضايا والوقائع، وفكرة التماثل isomorphism المفترض بينهما تفتقران إلى الوضوح ناهيك عن أن فكرة التماثل ذاتها يجب أن تفهم علي اعتبار البنية والتطابق؛ فالمرء سوف يُعرّف مفهوم التماثل بأنه تشابه أو تطابق في البنية يحفظ المعلومات ويربط حدين أو أكثر، وينتج عن ذلك نوع من الدوران⁽⁴⁾.

وانظر مثلاً في المثال المشهور لقضية القطعة فوق الوسادة فهذه الجملة بها علي الأقل ثلاثة عناصر: القطعة، والوسادة، والعلاقة 'علي'، في حين أن الواقعة التي في العالم بها عنصران فقط هما القطعة والوسادة. والواقع أنه من الصعب للدرجة السخف أن نقول ما هي عدد المكونات في القضية ذلك لأنه من الممكن في لغة ما غير اللغة الإنجليزية أن توجد قضية يعبر عنها بكلمة واحدة تقول نفس ما تقوله

1- Russell, B., Problems of Philosophy, p. 129

2- C.F: Russell, B., The Philosophy of logical Atomism, logic and knowledge, Op. Cit.

3- أنظر: لودفيج فتجنشتين، مرجع سابق

4- Gralying, A.C., Op. Cit, p. 145

جملة القطة فوق الوسادة؛ فكيف لمكونات مثل هذه القضية أن تتطابق مع مكونات تلك الحالة الفعلية القائمة التي تكون فيها القطة فوق الوسادة؟ وما قيمة التماثل البنائي في هذه الحالة؟ إن هذه الصعوبة سيئة بما يكفي؛ والأسوء منها هي صعوبة تحديد التماثل البنائي بين قضايا مثل "أجوسى" والموقف السياسي معقدًا وحالات الأشياء المتعلقة بها⁽¹⁾.

وخلال العصر الحديث، وفي محاولة للتغلب على تلك الصعوبات، ظهرت محاولات لوضع نظرية التطابق هذه على أسس منظمة وثابتة. ومنها محاولة تارسكي والتي تبلورت فيما يسميه بالنظرية السيمانتيقية في الصدق، والتي ترى أن الصدق خاصية سيمانتيقية لجمال اللغة الشيئية^(*) object language⁽²⁾. أما المحاولة الأخرى، والتي تهمنا هنا، فهي محاولة أوستن Austin - وهو واحد من أهم مناصري نظرية التطابق في العصر الحديث، أن يقدم صيغة يمكن الدفاع عنها لنظرية التطابق (وتفادي الصعوبات التي تواجه تفسير التطابق باعتباره علاقة تماثل بنائي). فما هي إذن صيغة أوستن؟

1- Ibid, pp. 145 – 146

2- C.F: Tarski, A., "the Concept of Truth in Formalized Languages", Logic, Semantics, Metamathematics, Translated by J.H. Woodger, Clarendon Press, Oxford, 1956, pp. 152-278

(*) اللغة الشيئية object language هي اللغة التي تشير إلى الأشياء أو الموضوعات التي نتعامل معها في حياتنا اليومية مثل كتاب - شجرة - منضدة ... إلخ. أما اللغة الشارحة Metalanguage فهي لغة تشرح اللغة الشيئية أو تفسيرها (أنظر: إكرام فهمي حسين، فلسفة المنطق واللغة عند جوتلوب فريجه، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1997، ص 47)

2-4-3-2 صيغة أوستن

إذا كان التطابق باعتباره التماثل بين بنيات القضايا ووقائع العالم يخضع للميتافيزيقا الذرية (وهي التي تميز آراء فتجنشتين في كتابه الرسالة Tractatus، والمرحلة من فكر رسل التي أثر فيها فتجنشتين) فلقد قام أوستن بمحاولة لعرض نظرية تطابق بعيداً عن تلك الميتافيزيقا. وكان أوستن يريد أن يفسر التطابق علي ضوء علاقات قائمة علي المواضعة conventional relations البهتة بين الكلمات والعالم. إذ كان يؤمن بتلازمهما أو ترابطهما بطريقتين: (أ) عن طريق مواضعات وصفية descriptive conventions تربط الكلمات (= الجممل) بأنمط المواقف، والأشياء، والأحداث... الخ، التي توجد في العالم، و(ب) عن طريق مواضعات إشارية demonstrative conventions تربط الكلمات (= العبارات) بالمواقف أو الأحداث الفعلية الموجودة في العالم⁽¹⁾.

ولقد عبر أوستن عن ذلك بالصيغة التالية: يُقال عن عبارة إنها صادقة عندما تكون الحالة الفعلية القائمة التي ترتبط بها العبارة من خلال مواضعات إشارية (أي الحالة التي تشير إليها العبارة) هي حالة من النوع الذي ترتبط به الجملة المستخدمة في إصدار العبارة من خلال مواضعات وصفية⁽²⁾.

ويمكن جعل هذه الصيغة أكثر وضوحاً من خلال النظر في المثال التالي، افترض أن الشخص (س) يقول في وقت معين (ص) أنا أكل، فإن المواضعات الوصفية تربط الكلمات بالمواقف التي يأكل فيها الناس، والمواضعات الإشارية تربط الكلمات بالنشاط الفعلي لـ (س) في الوقت المعين (ص). وما يقوله (س) عند (ص) سيكون صادقاً إذا كانت الحالة الفعلية القائمة، التي ترتبط بالكلمات

1- Austin, J.L., "Truth", Philosophical Papers, pp. 121-122

2- Ibid, p. 122

التي يقولها (س) بمواضعات إشارية، من النوع الذي يرتبط بتلك الكلمات بمواضعات وصفية⁽¹⁾.

وهكذا يمكن القول إن مجمل رأي أوستن هو أن القول بإن عبارة ما تكون صادقة يعني القول بإن موقفاً فعلياً قائماً معين يكون من نوع معين. إلا أن ستراوسن قد عارض صيغة أوستن، وهذا ما سوف يتضح من خلال استعراض نظرية ستراوسن الخاصة في الصدق.

2-4 نظرية ستراوسن في الصدق

2-4-1 إعتراض ستراوسن على صيغة أوستن

بالرغم من محاولة أوستن تقديم صيغة يمكن الدفاع عنها لنظرية التطابق، أعني نظريته الخاصة وهي: أن القول بإن إحدى العبارات صحيحة هو القول بإن حدثاً كلامياً speech – episode معيناً يرتبط بطريقة إتفاقية معينة بشيء آخر في العالم باستثناء نفسه، إلا أن هذه النظرية لم ترضي ستراوسن إذ يقول "... لا يبدو لي أي من تفسير أوستن لحدي العلاقة المعبرة عن الصدق ولا تفسيره للعلاقة ذاتها مقنعاً وبذلك فإن نظرية التطابق لا تستحق التنقيح فحسب، بل تستحق الإستهتاد⁽²⁾. وفيما يلي سوف أحاول أن أوضح تفسير ستراوسن لحدي العلاقة (العبارات- الوقائع) بالإضافة إلى علاقة التطابق ذاتها، ومن ثم أوضح الأخطاء التي يقع فيها تفسير أوستن، في نظره.

أ- العبارات Statements

من المؤكد أننا نستخدم تعبيرات إسمية مختلفة كموضوعات نحوية لكلمة "صادق"، وهذه هي عامة العبارات الإسمية مثل "ما قاله" أو "عبارته"، أو الضمائر، أو العبارات الإسمية ذات الرابط "أن" مثل "... أن كذا" وعبارة "أن كذا". ويفترض

1- Gralying, A. C., Op. Cit, p. 146

2- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 190

أوستن أننا يجب أن نستخدم كلمة "عبارة" لكي تقوم مقام مثل هذه التعبيرات. ولا يعترض سترافون علي ذلك؛ فهو يرى أن هذا سوف يمكننا من أن نقول، بطريقة غير ملزمة فلسفياً، أننا باستخدامنا لكلمة "صادقة" فإننا نتكلم عن عبارات، ويعني سترافون بقوله "طريقة غير ملزمة فلسفياً" أننا نقول هذا بطريقة لا تلزمنا بأي رأي عن طبيعة العبارات التي نتحدث عنها هكذا، طريقة لا تلزمنا، مثلاً، بالرأي القائل بأن العبارات التي نتحدث عنها هي أحداث فعلية قائمة⁽¹⁾.

ولقد لاحظ سترافون أن كلمة "عبارة" ملتبسة المعني؛ فهي إما أن تعني محتوى ما يقال أو نطق ما يقال إذ نجده يقول "... فكلمة "عبارتي" قد تكون إما ما أقوله أو نطقي لما أقوله، فنطقي للشيء هو بالقطع حدث episode، ولكن ما أقوله ليس كذلك. ونحن نعلم أن الأخير وليس الأول هو "الصادق"⁽²⁾. وهذا يعني أن سترافون كان يؤمن بأن العبارات (أي محتوى ما يقال) هي حوامل الصدق. ويضيف سترافون أن التحدث بالصدق ليس طريقة للتحدث، بل هو قول شيء صادق⁽³⁾. فعندما نقول "قوبلت عبارته بثناء كبير" أو "زعمه الصارم تبعه صمت فظيع" فإننا بالقطع نشير إلي، أو نصف، حدثاً فعلياً ونضعه في سياق أحداث أخرى، وإذا قلت أن ذات العبارة همس بها جون أولاً ثم صاح بها بيتر بعده، ونطقنا أولاً بالفرنسية ثم تكررنا بالإنجليزية، فإنني أضع ملاحظات عن مناسبات القول. ولكن كلمة "عبارة" قد انفصلت عن الإشارة إلي أي حدث كلامي معين. والأحداث الكلامية التي نتحدث عنها هي الهمس، والصياح، والقول، والتكرار. والعبارة ليست شيئاً يظهر في كل هذه الأحداث، وعندما نقول إن العبارة صادقة فإننا لا نتحدث بصورة غير مباشرة عن هذه الأحداث أو أي أحداث أخرى (فالقول بأن أحدي العبارات صادقة لا يرتبط بالقول بأن أحد أحداث الكلام صادقاً، مثلما

1- Ibid, p.190

2- Ibid, p.190

3- Ibid, p. 190

يرتبط القول بأن إحدى العبارات قد همس بها شخص بالقول بأن أحد أحداث الكلام هو همسه⁽¹⁾.

وإذا كان ستراوسن يري أن العبارات (أي محتوى ما يقال) هي ما نحكم عليها بالصدق أو الكذب، فما هو الشيء أو الحدث الذي نتكلم عنه عند إعلاننا أن إحدى العبارات صادقة؟

يري ستراوسن أنه من العبث أن نطرح هذا السؤال لأنه لا يوجد مثل هذا الشيء أو الحدث، فكلمة "عبارة" وعبارة "ما قاله" مثل الرابطة أن المتبوعة بعبارة اسمية هي وسيلة ملائمة نستخدمها في مناسبات معينة لأغراض معينة خاصة المناسبات التي نستخدم فيها كلمة "صادق"، كما أن إفتراض أننا عندما نستخدم اسم ما مفرد فإننا نستخدمه للإشارة إلى شيء، هو خطأ قديم⁽²⁾.

والرأي الأكثر معقولة هنا، كما يقرر ستراوسن، هو أننا عندما نعلن أن إحدى العبارات صادقة فلا بد أن يكون قد حدث بالفعل واحد علي الأقل من أحداث الكلام لإصدار هذه العبارة. وهذا صحيح بصورة كبيرة، وإن لم يكن تماماً (مثلما يري أوستن)، فمناسبة إعلاني أن إحدى العبارات صادقة قد لا تكون هي أن أحداً أصدر هذه العبارة، بل تكون أنني أتصور إمكانية صدور العبارة، فعلي سبيل المثال، في مناقشة مزايا دولة الرفاهية قد أقول: "من الصادق أن الصحة العامة للمجتمع قد تحسنت (أن كذا)، ولكن هذا يرجع فقط إلي التقدم في العلوم الطبية"، فليس من الضروري أن يكون أي شخص قد قال (إن كذا) لكي تكون هذه ملاحظة سليمة تماماً⁽³⁾.

1- Ibid, p. 191

2- Ibid, p. 191

3- Ibid, p. 191

ومن ثم يري ستراوسن أن أوستن إذا كان محقاً في إقتراحه بأننا نحكم أساساً علي أحداث الكلام بأنها صادقة، فلا بد أن يكون من الممكن أن نختزل التقريرات التي نقول فيها عن إحدي العبارات (بالمعنى غير الحدتي) إنها صادقة إلي مجرد تقريرات نحكم فيها بصدق الأحداث الكلامية⁽¹⁾.

وفي حين أن أوستن كان قد أشار إلي أن الجملة نفسها قد تستخدم لعمل عبارات مختلفة (فمثلاً: أنا أقول إنه ملكي وأنت تقول إنه ملكي)، كما أن الجمل المختلفة قد تستخدم لعمل نفس العبارة⁽²⁾. نجد أن ستراوسن لا يفكر فقط في اللغات المختلفة أو التعبيرات المترادفة في نفس اللغة، بل يفكر أيضاً في المناسبات مثل تلك التي نقول فيها عن جونز إنه مريض، وأنا أقول لجونز إنك مريض، ويقول جونز أنا مريض، فباستخدام ليس فقط جمل مختلفة، بل جمل ذات معاني مختلفة أيضاً نصنع جميعاً نفس العبارة⁽³⁾. وهذا هو معني العبارة الذي يريد ستراوسن أن يناقشه، وهو ما يتفق مع تعريف رسل للقضية بأنها جميع العبارات التي لها نفس المعني الذي يكون لعبارة معلومة⁽⁴⁾.

وبالتالي يذهب ستراوسن إلي أننا نستطيع أن نقول إن الناس يصدرون نفس العبارة إذا كانت الكلمات التي يستخدمونها في المواقف التي يستخدمونها فيها موضوعه بحيث تؤدي جميعها عبارة صادقة، أو تؤدي جميعها عبارة كاذبة. ولكن هذا هو استخدام كلمة "صادق" في تفسير نفس العبارة؛ ويمكن أن نقول في حالتنا المعروضة إن: جونز، وأنت، وأنا نصدر نفس العبارة لأننا باستخدامنا للكلمات

1- Ibid, p. 192

2- Austin, J.L., Truth, Philosophical Papers, p. 120

3- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 192

4- Russell, B., an Inquiry into Meaning and Truth, George Allen & Unwin, London, 1940, p.12

التي استخدمناها في الموقف الذي نستخدمها فيه، فإننا جميعاً نطبق نفس الوصف علي نفس الشخص في لحظة معينة في تاريخه، وكل من يطبق ذلك الوصف علي ذلك الشخص (وهكذا)، سوف يصدر نفس العبارة⁽¹⁾.

مما سبق يتضح أن ما يعترض عليه ستراوسن بالنسبة لتفسير أوستن للحد الأول لعلاقة التطابق (العبارات) هو أن أوستن يحكم علي أحداث الكلام بالصدق أو الكذب؛ في حين أن ستراوسن يري أن ما نحكم عليه بالصدق أو الكذب ليس هو أحداث الكلام وإنما العبارات (بمعني محتوى ما يقال). هذا عن الحد الأول (العبارات) فماذا عن الحد الثاني (الوقائع)؟

ب- الوقائع Facts

يستخدم أوستن للتعبير عن هذا الحد الكلمات والعبارات التالية: شيء "thing" وحدث "event" وموقف "situation" وحالة الأشياء "state of affairs" وسمّة "feature" وواقعة "fact". وهذه كلها كلمات يجب تناولها بجذر، إذ يعتقد ستراوسن أنه بسبب فشل أوستن في التمييز بينها بدقة لمجده، أولاً: يشجع تشبيه الوقائع بالأشياء أو التقرير بالإشارة. ثانياً: سيء عرض استخدام كلمة "صادق"⁽²⁾. ففي القسم الثالث من مقاله "الصدق"، يشير أوستن إلى أن كل تقرير يتضمن إشارة referring ووصف description⁽³⁾. إلا أن ستراوسن يري أنه من المثير للتساؤل بالفعل ما إذا كانت جميع العبارات تتضمن كلاهما أم لا*، وإن كان من الأكيد أن بعضها كذلك. والجمل التالية، مثلاً، يمكن استخدامها لمثل هذه العبارات، أي

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, pp. 192-193

2- Ibid, p. 193

3- Austin, J.L., "Truth", Philosophical Papers, p. 123

(*) إن إفتراض أن جميع العبارات تتضمن الوصف والإشارة هو إفتراض أن كل العبارات هي عبارات تتضمن عبارات موضوع و محمول (أي عبارات حملية).

العبارات التي تتضح فيها وظائف الإشارة والوصف، ويمكن نسبة أداء الوظيفيتين تقريباً (وليس تحديداً) إلى أجزاء مختلفة من الجمل عند قولها:

- القطة مصابة بالجرب.

- هذا البيغاء ثرثار.

- كان حارسها رجلاً متوسط البنيان، حليقاً، مهنماً، ولغته غريبة.

فباستخدامنا لهذه الجمل لإصدار العبارات، فإننا نشير إلى شيء أو شخص (موضوع) لكي نستمر في توصيفه (فنحن نشير لكي نصف) ويمكن أن تكون الإشارة صحيحة أو غير صحيحة. والوصف قد يتلاءم وقد لا يتلاءم مع الشخص أو الشيء الذي ينطبق عليه. ويرى سترافسون أننا عندما نشير بصورة صحيحة تكون هناك بالتأكيد علاقة قائمة علي المواضعة بين الكلمات المستخدمة وما تشير إليه؛ وعندما نصف بصورة صحيحة، تكون هناك علاقة قائمة علي المواضعة أو الاتفاق بين الكلمات التي نستخدمها في الوصف ونوع الشيء أو الشخص الذي نصفه⁽¹⁾. وهذه العلاقات، كما يقول أوستن، هي علاقات مختلفة⁽²⁾. كما يرى سترافسون أن الحد الذي يستخدم في الإشارة يلعب دوراً منطقياً مختلفاً عن دور الحد المستخدم في الوصف. وهما يرتبطان بصورة مختلفة بالموضوع object. والتقارير تختلف عن الإشارة، وتختلف عن الوصف، لأنه في هذه الحالات، كلاهما معاً، والعبارة (أي عبارة) هي إشارة ثم وصف⁽³⁾.

ولكي نتجنب الجمل المعقدة، فسوف نتحدث من الآن فصاعداً عن أجزاء العبارات (الجزء الإشاري والجزء الوصفي)؛ علي الرغم من أن أجزاء العبارات لا يمكن مساواتها بأجزاء الجمل (أو أجزاء أحداث الكلام) أكثر مما يمكن مساواة العبارات بالجمل (أو بأحداث الكلام).

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, pp. 193-194

2- Austin, J.L., "Truth", Philosophical Papers, pp. 121-122

3- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 194

ويري ستراوسن أن ذلك الشخص أو الشيء... إلخ، الذي يشير إليه الجزء الإشاري من العبارة، والذي يتلاءم معه الجزء الوصفي أو يفشل في التلاءم معه، هو ما تكون العبارة بشأنه، ويتضح من هذا إنه لا يوجد شيء آخر في العالم ترتبط به العبارة غير ما تكون العبارة بشأنه. ويتضح أيضاً أن المطلب القائل بضرورة وجود هذه العلاقة هو عبث من الناحية المنطقية. ولكن مطلب وجود شيء في العالم يجعل العبارة صادقة (وهذا رأي أوستن) أو شيء تتطابق معه العبارة عندما تكون صادقة هو بالضبط هذا المطلب. ويري ستراوسن أن نظرية أوستن، التي تنص علي أن قولنا إن إحدى العبارات صادقة هو القول بإن أحد الأحداث الكلامية يرتبط إتفاقياً بطريقة معينة بهذا المرتبط (أي بشيء آخر في العالم) هي نظرية تجسد هذا الخطأ الكامن في المطلب السابق.. لأننا حينما نقول إن إحدى العبارات تطابق الوقائع facts، كبديل للقول بإنها صادقة، فإننا لا نقول أبداً إن العبارات تتطابق مع الشيء أو الشخص التي هي عنه، فما يجعل عبارة القطعة مصابة بالجرب "صادقة، ليس هو القطعة، بل حالة القطعة، أي واقعة أن القطعة مصابة بالجرب⁽¹⁾.

وهذا يعني أن ما يجعل العبارة صادقة هو ما تذكره العبارة (عندما تكون صادقة)، أي الوقائع. أما الأشياء (أي ما تكون العبارة بشأنها) فلا تجعل أي عبارة صادقة ولا كاذبة. وانظر إلي قول رسل عندما يتحدث عن واقعة ما فإنني لا أعني شيئاً جزئياً موجوداً مثل سقراط أو المطر أو الشمس، ذلك لأن سقراط في حد ذاته لا يجعل أي عبارة صادقة أو كاذبة. ومن ثم فيجب عليك ألا تفترض أن سقراط ذاته هو ما يضيفي الصدق علي العبارة "سقراط وجد" لأن ذلك خطأ بكل تأكيد... فسقراط ذاته، أو أي شيء جزئي بذاته، لا يجعل أي قضية صادقة أو كاذبة⁽²⁾.

1- Ibid, pp. 194-195

2- Russell, B., "the Philosophy of Atomism", logic and knowledge, p. 18

ويضيف رسل قائلاً "... فنحن نعبر عن واقعة، علي سبيل المثال، عندما نقول إن شيئاً معيناً له خاصية أو علاقة بشيء آخر، إلا أن الشيء الذي له الخاصية أو العلاقة، ليس هو ما اسميه 'واقعة' (1).

وبالتالي فالمرشح الوحيد المقبول لدور ما يجعل العبارة صادقة، كما يقرر كل من ستراونسن ورسل، هو الواقعة fact التي تذكرها. وهنا يمكن القول إن الأساس الذي ينتقد ستراونسن وفقاً له أوستن هو عدم إدراك الأخير للفرق بين الوقائع والأشياء، اذ يقول يبدو أن أوستن يتجاهل الفرق التام في النوع بين الواقعة fact والشيء thing، ويتحدث كما لو كانت الواقعة كلمة عامة (ذات سمات مضللة) تشير إلي الحدث أو الشيء (2).

كما سبق يتضح أن ستراونسن يري أن ما يجعل العبارة صادقة هو الواقعة (أي الحالة التي تذكرها العبارة ككل) وليس ما تكون العبارة بشأنه (الأشخاص - الأشياء - الأحداث... إلخ) فما يجعل عبارة القطعة مصابة بالجرب صادقة، كما قلنا، ليس هو القطعة، بل واقعة أن القطعة مصابة بالجرب. ومن هنا نجد أن ما يعترض عليه ستراونسن بالنسبة لتفسير أوستن للحد الثاني من علاقة التطابق (الوقائع) هو تجاهله للفرق بين الوقائع والأشياء أو الأشخاص أو الأحداث أو أي ما تكون العبارات بشأنه، إذ أنه يوحد بين الوقائع والأشياء أو الأشخاص أو الأحداث أو أي كان ما تشير إليه العبارات. وبالتالي نجد أن العبارة تكون صادقة، وفقاً لأوستن، عندما تتطابق مع الأشياء التي تشير إليها، وهذا ما لا يرضي

قارن: ماهر عبد القادر، فلسفة التحليل المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 162-163

1 - Russell, B., "The Philosophy of Atomism", Logic and Knowledge, p. 183.

قارن: ماهر عبد القادر، فلسفة التحليل المعاصر، ص 163

2- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 195

ستراوسن. الذي يري أن الوقائع هي ما تذكره العبارات (عندما تكون صادقة)، وهي ليست كالأشياء أو الأحداث أو الأشخاص تُرى أو تُسمع أو تُشاهد ... إلخ.

والآن بعد عرض تفسير ستراوسن لحدي علاقة التطابق (العبارات - الوقائع) وبيان مواضع الخطأ التي يقع فيها تفسير أوستن لهذين الحدين في نظر ستراوسن، بقي إيضاح تفسير ستراوسن للعلاقة ذاتها، وموقفه الكامل منها ومن تفسير أوستن لها.

ج- علاقة التطابق الإتفاقي Conventional Correspondence

يتضح من خلال ما سبق ما يعتقد ستراوسن أنه خطأ في تفسير أوستن للعلاقة ذاتها باعتباره معارضاً لحدودها. ففي القسم الرابع من مقاله "الصدق" يقول أوستن "إننا عندما نعلن أن إحدى العبارات صادقة، فإن العلاقة بين العبارة والعالم والتي يتضمنها إعلاننا تكون علاقة اتفاقية (قائمة على المواضعة)، علاقة يمكن تغييرها حسب إرادتنا⁽¹⁾. إلا أن ستراوسن يرى أن هذه الملاحظة تكشف لنا الخلط الذي وقع فيه أوستن؛ وهو بين:

1- الشروط السيمانطيقية التي يجب تحقيقها لتكون عبارة أن إحدى العبارات صادقة هي ذاتها صادقة. وبين

2- ما نزعمه عندما نذكر أن إحدى العبارات صادقة.

ذلك لأنه إذا كان أوستن محقاً في قوله إن قولنا إن إحدى العبارات صادقة هو أن نقول إن الحالة الفعلية القائمة التي ترتبط بها العبارة من خلال مواضعات إشارية هي من النوع الذي ترتبط به الجملة المستخدمة في إصدار العبارة من خلال مواضعات وصفية. أو بمعنى آخر، إذا كان محقاً في اعتقاده بأن معنى أن نقول إن

1- Austin, J.L., "Truth", Philosophical Papers, pp.126-127

عبارة ما صادقة هو أن نقول إن الشروط السيمانطيقية (الإشارية والوصفية) قد تحققت؛ فإنه ينتج عن ذلك أنه عندما نقول عن عبارة ما إنها صادقة فإننا إما أن:

1- نتحدث عن معنى الكلمات التي يستخدمها المتحدث،

أو

2- نقول أن المتحدث قد استخدم الكلمات التي استخدمها بصورة صحيحة.

ولكن ستراونسن يرى أنه ليس صحيحاً أننا نفعل أى من هذه الأشياء، فنحن بالتأكيد نستخدم كلمة 'صادق' عندما تتحقق الشروط السيمانطيقية التي وصفها أوستن، ولكننا لا نذكر، باستخدامنا للكلمة، أنها تحققت⁽¹⁾. ذلك لأننا لا نتحدث عن الكلمات المستخدمة على الإطلاق، بل نؤكد أو نوافق على ما يقال⁽²⁾.

وأحد أهم اعتراضات ستراونسن الأخرى هي أن صيغة أوستن تفسد الكثير من العبارات التي عنى منها أن تطبق عليها، وذلك بصيغها جميعاً في قالب واحد. فهذه الصيغة تعامل جميع العبارات على أنها عبارات حملية (مكونه من موضوع ومحمول)، حيث يكون الموضوع هو الموقف الفعلي المشار إليه، والمحمول هو نوع الموقف وهي تتمثل جميعاً بهذه المصادرة 'هذا من ذلك النوع'⁽³⁾. ويرى ستراونسن أن هذه المصادرة 'هذا من ذلك النوع' تتضح فقط من خلال عبارات مثل تلك التي تصدر باستخدام جمل مثل 'يوليوس قيصر كان أصلع' أو 'القطعة أنثى'، وهي العبارات التي نجد أنه بالنسبة لها يكون من السهل تحديد ما هو البند المعين المشار إليه تحديداً، وما هو النوع الذي يكون هذا البند حالة من حالاته⁽⁴⁾. وبالتالي فماذا عن أنواع العبارات الأخرى مثل 'القطعة ليست فوق الوسادة' أو 'يوجد قطط بيضاء'؟

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, pp.202-203

2- Ibid, p. 206. And C.F: Warnock.G.J., "A Problem about Truth" in Pitcher, G. (ed), Truth, p.55

3- Strawson, P.F., "Truth: A Reconsideration of Austin's Views", Logico-Linguistic Papers, p. 248

4- Ibid, p.249

يذهب ستراونسن إلى أنه إذا نظرنا إلى أبسط تلك الحالات، وهي الحالة التي تتضمن النفي، فمع أى نوع من الحالات (جزء من العالم) ترتبط جملة القطة ليست فوق الوسادة من خلال مواضعات وصفية؟ هل مع حالة منطقة الوسادة؟ هل مع حالة الكلب فوق الوسادة؟ هل مع حالة وجود قطة على الشجرة؟ فليست كل العبارات تستخدم مواضعات إشارية، فالعبارات الوجودية لا تستخدمها، وكذلك عبارات التعميم⁽¹⁾.

وهكذا يتضح أن وصف أوستن للظروف التي تكون العبارة في ظلها صحيحة ينطبق فقط على العبارات التقريرية المكونة من موضوع ومحمول، أى على العبارات التي بإصدارها نشير إلى شيء أو أكثر له مكان محدد، أو حدث أو مجموعة من الأحداث ونصفه أو نصفهم بطريقة إيجابية، وهو لا ينطبق على العبارات السلبية والعامة والوجودية ولا العبارات الافتراضية.

2-4-2 نظرية ستراونسن الأدائية في الصدق

إذا كان ستراونسن قد رفض نظرية التطابق بصفة عامة، وصيغة أوستن لها بصفة خاصة، فما هو تفسيره لفكرة الصدق؟

يقدم ستراونسن تفسيراً أدائياً لاستخدام كلمه "صادق" موحداً، مثلاً، بين عبارة "ما قاله الشرطى صادق" وعبارة "أصدر الشرطى عبارة، وأنا أؤكد لها والتي فيها تعتبر فقرة أنا أؤكد لها قولاً أدائياً لا وصفياً، ومعنى أن تقول هذا هو أن تؤكد قصة الشرطى، مثلما يمكن للمرء أن يفعله بقول نفس القصة مرة أخرى⁽²⁾. وهذا يعنى أن القول بإن شيئاً ما صادق هو حيلة لتكرار قصة دون قولها فعلياً مرة

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 211

2- Strawson, P.F., Truth, Analysis, vol. IX, 1949, p. 95

أخرى. وهذا ما أكدته ماكي Mackie أيضاً بقوله "... إنه من الطبيعي أن هذا صادق" that is true لها القوة الغرضية لعبارة أنا أؤكد ذلك⁽¹⁾.

كما أشار جرايلنج A.C. Gralying إلى أن ستراوسن، في نقده لأوستن، يعرض رأياً بديلاً عن الصدق، وهو الرأي الذي يقول إن قولنا إن عبارة صادقة لا يختلف فعلياً عن اتفاقنا معها أو قولنا نعم، أو مجرد الإيماء، وهو رأي يُدعى أحياناً، لهذا السبب النظرية الأدائية في الصدق 'theory Performative of truth'⁽²⁾.

والواقع أن اسم هذه النظرية يعبر عن أبرز سماتها، وهو الأداء اللفظي، فهذه النظرية تحاول تفسير معني الجمل التي تبدأ بهذه الصيغة (من الصدق أن...)، ليس فقط بواسطة الشروط أو الظروف التي تكون فيها العبارات التي يتم التعبير عنها بواسطة مثل هذه الجمل صادقة، بل كذلك بأن نأخذ في الاعتبار الفعل أو السلوك اللغوي الذي يتم أدائه حين ينطق شخص بمثل هذه الجمل⁽³⁾.

كما سبق يتضح أن نظرية ستراوسن الأدائية في الصدق لا تقدم معياراً يمكننا من خلاله أن نقرر صدق أو كذب الحوامل الأساسية للصدق، بل تقدم تعريفاً أو تفسيراً أدائياً لاستخدام كلمة 'صادق' (أو كاذب)، مفاده أن القول بإن العبارة صادقة لا يختلف فعلياً عن تأكيدها أو الموافقة عليها أو التسليم بها (كما أن القول بإن العبارة كاذبة لا يختلف فعلياً عن إنكارها أو الاعتراض عليها أو التسليم بنقيضها) وبالتالي يمكن القول إن مشكلة الصدق عند ستراوسن هي مشكلة عن كيف تستخدم كلمة 'صادق' وليس عن متى تستخدم كلمة 'صادق'. فلقد كتب

1- Mackie, J.L., Op. Cit, p. 51

2- Gralying, A.C., Op. Cit, pp. 152-153

3- عزمي إسلام، مفهوم المعنى، ص 112

ستراوسن قائلاً: إن الخسارة تحدث عندما نسأل السؤال: متى نستخدم كلمة 'صادق' بدلاً من السؤال: كيف نستخدم كلمة 'صادق'؟⁽¹⁾.

وفي النهاية يمكن القول إنه يمكن التمييز بين نوعين من الصدق، أحدهما تحليلي، والآخر تركيب (أو تاليفي).

1- الصدق التحليلي، يتمثل في الصيغ التحليلية التي تستخدم في إثبات صدق عبارة مع استحالة أن تكون كاذبة، أو كذب عبارة مع استحالة أن تكون صادقة

2- أما الصدق التركيبي (أو التاليفي)، فيتمثل في الصيغ التركيبية التي تستخدم في إثبات صدق أو كذب عبارة من العبارات.

إلا أن الصدق التحليلي نفسه يمكن أن نعين فيه نوعين: نوع راجع إلي معاني الكلمات المستخدمة في العبارة التحليلية، ونوع راجع لا إلي المعنى إنما إلي بنية العبارة. في الحالة الأولى يتعلق الصدق بما تقوله العبارة، في حين يرجع في الحالة الثانية إلي كيفية تركيب العبارة أو بنيتها، وليس إلي ما نخبرنا به⁽²⁾. ويطلق علي عبارات النوع الأخير الحقائق المنطقية Logical truths. وسوف أحاول توضيح تفسير ستراوسن للحقائق المنطقية، ومن ثم دحضه لوجهة نظر كواين في هذه المسألة بشيء من التفصيل في الفصل التالي.

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 207

2- عزمي إسلام، مفهوم المعنى، ص 119

الفصل الثالث

الحقائق المنطقية

1-3 تمهيد

2-3 توصيف كواين للحقيقة المنطقية

3-3 معيار التطابق المطبوع وصعوباته

4-3 معيار التطابق المدلولي لقيم الصدق

5-3 معيار الإتفاق (التكافؤ) المدلولي للمحمولات

6-3 توصيف ستراوسن للحقيقة المنطقية

الفصل الثالث

الحقائق المنطقية

1-3 تمهيد

لقد توصل الفلاسفة في دراستهم للمعرفة المفهومية Conceptual Knowledge إلى ضرورة التمييز بين حقائق العقل Truth of Reason وحقائق الواقع Truth of Fact، إذ أن حقائق العقل، فيما يري ليبتز، تصف السمات الثابتة لكل العوالم الممكنة، بينما حقائق الواقع تصف السمات الفعلية لبعض، وليس لكل، العوالم الممكنة. كما أن حقائق العقل تكون صادقة بصورة ضرورية، بينما حقائق الواقع تكون صادقة فقط بصورة احتمالية. ومن أمثلة حقائق العقل الأعزب غير متزوج، الطفل أصغر من البالغ، كل شيء متطابق مع نفسه ... الخ، أما أمثلة حقائق الواقع ألورد يُزرع في الأرض، الحديد يتمدد بالحرارة ... الخ. فصدق الحالات الأولى (أمثلة حقائق العقل) يمكن التحقق منها بالعقل فقط، ولكن صدق الحالات الأخرى (أمثلة حقائق الواقع) فيتطلب الرجوع إلى الواقع الخارجي⁽¹⁾.

وهذا ما أشار إليه كانط بتمييزه بين القضايا التحليلية Analytic Propositions (وهي ما تقابل حقائق العقل) والقضايا التركيبية Synthetic Propositions (وهي ما تقابل حقائق الواقع) إذ يقول: في أي قضية تحليلية نجد أن المحمول (ب) ينتمي إلى الموضوع (أ)، باعتباره شيئاً متضمناً بصورة خفية في الموضوع (أ)، بينما في أي قضية تركيبية نجد أن المحمول (ب) لا ينتمي إلى الموضوع (أ)، وإن كان يرتبط به بالفعل⁽²⁾. وهذا يعني أن القضايا التحليلية لا تضيف شيئاً

1 - Katz, J.J., the Philosophy of language, Harper & Row, New York and London, 1966, pp. 188 – 189

2 - Kant, I., Critique of Pure Reason, translated by N.K. Smith, London: Macmillan, New York: St Martin's Press, 1958, Introduction, p. 48. Quitted in A.J. Ayer.,

من خلال المحمول إلى الموضوع، أما القضايا التركيبية، علي الجانب الآخر، فإنها تضيف إلى فكرة الموضوع محمولاً لا يعد فيها بأي حال، ولا يمكن أن يستخلصه التحليل منها بأي حال.

وطبقاً لذلك فإن القضايا التحليلية كتلك التي تعبر عنها الجمل:

(1) الأعسر يستخدم يده اليسري.

(2) الكوابيس هي الأحلام.

(3) العزاب هم الذكور.

لا توسع فكرة المرء عن الأعسر أو الكوابيس أو العزاب، بل تحللها فقط موضحة مكوناتها المفهومية Conceptual Components. أما القضايا التركيبية مثل تلك التي تعبر عنها الجمل:

(4) الأعسر أفضل في رمي الكرات الملتفة.

(5) الكوابيس هي أحداث تقع أثناء النوم العميق.

(6) العزاب تقل احتمالات زواجهم كلما زادت أعمارهم.

فهي توسع فكرة المرء عن الأشياء التي تشير إليها موضوعاتها، فالجمل (4) مثلاً توسع مفهومنا عن الرامي الأعسر، وذلك بإضافة المعلومات الأخرى عن كونه أفضل في رمي الكرات الملتفة⁽¹⁾. ومن ثم ذهب كثير من الفلاسفة، مثل آير، إلى أن القضايا التحليلية لا تزود معرفتنا⁽²⁾.

ولقد دارت حول هذا التمييز التحليلي - التركيبي محاولات كثيرة من جانب أصحاب الفلسفة التحليلية المعاصرة منهم من يؤيده و يدافع عنه (مثل: فتجنشتين - سترافسن - جرايس - كوفمان - فيتز - كاتز - وغيرهم)، ومنهم من يرفضه

Language, Truth and Logic, (2nd ed., 17th Imp.), the Camelot Press, London, 1967, p. 77

1- Katz, J.J., the Underlying Reality of language and its Philosophical Import, Harper & Row: New York, Evanston, San Francisco, London, 1971, pp. 148-149

2- Ayer, A.J., Op. Cit, p. 80

ويعترض عليه (مثل كواين - وايت - وغيرهم)، وفي الوقت الذي يرفض فيه كواين ووايت التمييز التحليلي - التركيبي نجد أنهما يميزان بين نوعين من التقريرات التقليدية Assertions traditional يطلق عليها تحليلية. النوع الأول يتألف من فئة الحقائق المنطقية Logical truths ويرمز إليها بالصيغة إذا كان ق إذن ق، أو ليس الرجل غير المتزوج بمتزوج. أما النوع الثاني فيرمز إليه بالصيغة ليس الأعزب بمتزوج، وميزة عبارات النوع الأخير أنها يمكن تحويلها إلى حقائق منطقية عن طريق وضع مرادفات Synonyms بدلاً من مرادفات، فعن طريق، مثلاً، استبدال "رجل غير متزوج" بدلاً من "أعزب" في العبارة ليس الأعزب بمتزوج فإننا نحصل على عبارة من النوع الأول ليس الرجل غير المتزوج بمتزوج، وهي مثال للحقائق المنطقية⁽¹⁾. أما السمة التي تميز النوع الأول (فئة الحقائق المنطقية) فهي، كما يقول كواين، أنها ليست صادقة في صورتها الحالية فحسب، بل تظل صادقة في ظل كل التفسيرات الجديدة لكلمتي "رجل" و"متزوج"⁽²⁾.

ومن ثم يمكن تعريف العبارة التحليلية بأنها إما أن تكون حقيقة منطقية أو يمكن ردها (أو تحويلها) إلى حقيقة منطقية من خلال استبدال مرادفات بدلاً من مرادفات⁽³⁾.

وحول هذا النوع الأول (الحقائق المنطقية) يدور نقاشنا في هذا الفصل، فلقد كان الغرض الأساسي لمقالة كواين "عقيدتي التجريبية" Two Dogmas of Empiricism هو أن تثبت بطلان مجموعة من الأفكار غير المدلولة

1- Kaufman, A.S., "The Analytic and Synthetic, A Tenable Dualism", Philosophical Review, Vol. Lxii, 1953, p. 422

2- Quine, W.V., "Two Dogmas of Empiricism" In: From a logical Point of View, Second Edition, Harper & Row, New York and Evanston, 1963, p. 22

3- Quinton, A., "the A Priori and the Analytic" in R.C. Sleigh (Ed), Necessary Truth, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1972, p. 107

And also In: Strawson, P.F (ed), Philosophical Logic, p. 126

(غير الماصدية) non-extensional notions والتي تضم أفكار الضرورة المنطقية logical necessity، الاستحالة المنطقية logical impossibility، وترادف أو تطابق المعنى synonymy or identity of meaning. وتحتوى مقالته إلى جانب الحجج الموجهة لهذا الغرض على توصيف محدد للحقائق المنطقية. إلا أن ستراوسن حاول أن يثبت أن هذا التوصيف يكون متماسكاً فقط إذا افترضنا أنه يستخدم ضمناً فكرة أو أكثر من تلك الأفكار التي كان الغرض الأساسى للمقالة أن تثبت بطلانها، ومن ثم توضيح التناقض الذى وقع فيه كواين. فهل نجح ستراوسن فى ذلك؟ هذا ما سوف أحاول توضيحه فيما يلى.

2-3 توصيف كواين للحقيقة المنطقية

قدم كواين فى مقالة الصدق بالمواضعة - التى ظهرت أولاً فى سنة 1936 - بعض الأفكار التمهيدية للحقيقة المنطقية، من بينها أن التعبير يقال بحيث يظهر بصورة فارغة vacuously فى عبارة معينة إذا كان تعويضه فى ذلك المكان بأى تعبير آخر مقبول بصورة لحيوية يترك صدق العبارة وكذبها دون تغيير؛ وبالنسبة لأية عبارة تنطوى على بعض التعبيرات بصورة فارغة توجد فئة من العبارات، القابلة للوصف على أنها تنوعات فارغة للعبارة المعطاة، والتى تشبهها فيما يتعلق بالصدق والكذب، وتشبهها أيضاً فيما يتعلق بهيكل معين للبنية الرمزية؛ وأن التعبير يقال بحيث يظهر بصورة أساسية فى عبارة إذا كان يظهر فى كل التنوعات الفارغة للعبارة، أى إذا كان يشكل جزءاً من الهيكل المشار إليه⁽¹⁾.

إننا لو تناولنا بعض الأمثلة من قبيل بروتس قتل قيصرأ أو بروتس لم يقتل قيصرأ، وكل إنسان إنسان فى محاولة لتجسيد تلكم الأفكار التمهيدية، لوجدنا ضرورة التمييز بين نوعين من التعبيرات أو الكلمات؛ الكلمات المنطقية مثل "أو" و"و" فى المثال الأول، وكل "ويكون" المستترة فى المثال الثانى، والكلمات اللامنتطقية أو إن

1- صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق؛ دراسة فى فلسفة كواين، ص 322.

شئت قل الوصفية مثل 'بروتس' و'قتل' و'قيصر' فى المثال الأول وأنسان فى المثال الثانى، وطالما أننا نقوم باستبدال جميع الكلمات الوصفية الواردة فى عبارة معينة بكلمات وصفية أخرى وتظل هذه العبارة صادقة، فإن الكلمات الوصفية تظهر فى هذه العبارة بشكل فارغ على حين تظهر الكلمات المنطقية بشكل أساسى، وتسمى العبارة فى هذه الحالة باسم الحقيقة المنطقية، وهكذا لحل فكرة الحقيقة المنطقية إلى عناصرها، كما يحلل الكيميائى مادة معينة ليرى من أى العناصر تتكون، وقد تبين لنا أن الحقيقة المنطقية تتركب من عنصرين أساسيين هما: الكلمات المنطقية، والكلمات اللامنطقية أو الوصفية.

ويمكن أن نكشف عن طبيعة الحقيقة المنطقية بصورة أكثر وضوحاً عن طريق إمعان النظر فى المثال الأول:

بروتس قتل قيصراً أو بروتس لم يقتل قيصراً.

وصيغة هذه العبارة هى:

ق أو لا ق

تتميز هذه العبارة بأنها تظل صادقة مهما تكن التغيرات التى نضعها فى مكان الأجزاء غير المنطقية، وهذه الأجزاء غير المنطقية السابقة يوضحها الرمز (ق)، ومهما تكن الجملة التى نضعها مكان (ق)، أى (بروتس قتل قيصراً)، فسوف تظل العبارة الناتجة المركبة صادقة، ولا تتمتع الحقائق غير المنطقية بهذه الخاصية، ولنتأمل العبارة (بروتس قتل قيصراً أو بورشيا قتلت قيصراً)، نجد أنها صادقة طالما أن أحد البديلين - وهو هنا البديل الأول - صادق على الأقل، وصورتها (ق أو ك)، أما إذا غيرنا (بروتس قتل قيصراً) ووضعنا بدلاً منها الجملة الكاذبة (كالبورنيا قتلت قيصراً)، فإن الفصل التالى (كالبورنيا قتلت قيصراً أو بورشيا قتلت قيصراً) يكون كاذباً. وبعبارة أخرى لا يمكن تغيير الحقيقة المنطقية إلى كذب عندما نغير التعبيرات غير المنطقية التى تتضمنها على حين يمكن تغيير

الحقيقة العادية إلى ذلك. وعلى هذا النحو يكون أساس التفرقة بين الحقائق المنطقية والحقائق العادية هو أن الحقائق المنطقية تعتمد على الأدوات المنطقية اعتماداً أساسياً، ولا غرو بعد ذلك أن يقال أنها صورية أو تعتمد على صورتها المنطقية⁽¹⁾.

ولقد صاغ كواين توصيفاً (تعريفاً) للحقيقة المنطقية، فى مقالة عقيدتى التجريبية، كالتالى: إذا افترضنا قائمة قبلية من الأدوات المنطقية تضم (لا - غير - ليس - إذا - إذن - و - أو - وهلم جرا) فإنه يمكن تحديد الحقيقة المنطقية بأنها عبارة تكون صادقة وتبقى صادقة فى ظل جميع التفسيرات الجديدة reinterpretations لمكوناتها الأخرى غير الأدوات المنطقية⁽²⁾. وفى كتابه فلسفة المنطق يقول: إن الحقائق المنطقية هى تلك الجمل التى يعتمد صدقها فقط على بنيتها المنطقية⁽³⁾. إلا أننا نجد فى كتابه 'مناهج المنطق' يقول: إن التفسير الجديد لمكونات إحدى العبارات يعنى عمل استبدالات 'كما نشاء' على الكلمات والفقرات المكونة للعبارة⁽⁴⁾.

وهذا ما يعقب عليه ستراونسن إذ يري أن التحرر الظاهري للتعبير 'كما نشاء' لا يجب أن يؤخذ بجديّة، لأنه إذا افترضنا أننا أخذنا مثلاً لحقيقة منطقية أكيدة مثل 'إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيم' فقد نرغب فى استبدال فقرة 'سقراط حكيم' فى ظهورها الثانى من الحقيقة المنطقية هذه بفقرة أفلاطون 'أحق' فى حين نتركها فى ظهورها الأول كما هى. إلا أن البعض فقط هم الذين سيقولون أن العبارة 'إذا كان سقراط حكيماً، فإن أفلاطون أحق' تعبر عن حقيقة من أي نوع،

1- المرجع السابق، ص 323-324.

2- Quine, W.V., 'Two Dogmas of Empiricism', pp. 22-23

3- Quine, W.V., Philosophy of logic, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice- Hall, Inc, 1970, p.48

4- Quine, W.V., Methods of logic, third edition, London and Henley: Routledge & Kegan Paul, 1974, p. XV

والبعض الآخر سيقولون أن حقيقة أنه أمكن الحصول على العبارة الجديدة بواسطة هذا النوع من الاستبدال في عبارة إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيماً هي حقيقة تظهر أن هذه العبارة الأخيرة (أى: إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيماً) لا تعبر عن أى حقيقة منطقية⁽¹⁾.

وهذا يعنى أننا نحتاج هنا إلى شرط تحديدي لمسألة تناسق الاستبدال، فما هو ذلك الشرط؟ يحدد ستراوسن هذا الشرط كالتالى: "... إذا كانت الكلمة أو الكلمات التى نستبدلها تظهر أكثر من مرة فى العبارة الأصلية فيجب أن نقوم بنفس الاستبدال فى كل مرة لظهورها⁽²⁾. ولكن المدقق فى هذا الشرط يجد نفسه أمام السؤال التالى: ما الذى يعتبر كنفس الاستبدال؟ أو ما هو معيار تطابق الاستبدالات؟ إذ أنه لن يكون لدينا توصيف ملائم للحقيقة المنطقية، ما لم يكن لدينا معيار سليم لتطابق العبارات والقضايا.

3-3 معيار التطابق المطبعي وصعوباته

إذا حصرنا اهتمامنا الآن على الحالات المماثلة للمثال الذى ذكرناه هنا، حيث يمكننا استبدال فقرات يمكنها أن تقوم مقام الجمل الكاملة، فكيف نقوم بنفس الاستبدال مرتين فى هذه الحالة؟ هل يكفى أن تكون الجمل هي نفسها فى كل حالة، أى أن تتكون فى كل حالة من نفس الكلمات وب نفس الترتيب؟ أم أنه يكفى، إذا كانت البدائل مكتوبة، أن تتكون من نفس الحروف ومرتبعة بنفس الترتيب؟ وهذا ما يطلق عليه ستراوسن، اختصاراً، شرط التطابق المطبعي Typographical identity. فهل التطابق المطبعي يصلح كمعيار مناسب لتطابق الاستبدالات (البدائل) فى الحالات التى نحن بصدددها؟

1- Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", In: Logico-Linguistic Papers, p.116

2- Ibid, pp.116 -117

يرى ستراوسن أنه بإمكان المرء أن يدعى ذلك على نطاق بسيط جداً، لأنه إذا نظرنا إلى نوعين من الظهور للتطابق المطبعي لجملة "هو مريض"، ففي الظهور الأول نجد أن الجملة قد تستخدم لتشير إلى حالة ذهن أحد الأشخاص، وفي الظهور الثاني قد تشير إلى الحالة الجسمية لشخص آخر مختلف (لا تتغير هذه الحقيقة إذا استبدلنا الضمير "هو" باسم العلم "جون"). إذا وضعنا في اعتبارنا هذين الاستخدامين لهذا التعبير فإننا نصل إلى جملة "إذا كان هو مريضاً، فإنه مريض"، ونحصل على شيء يمكن استخدامه لإصدار عبارة يكون بعضها صحيحاً وبعضها خاطئاً⁽¹⁾.

وبالتالي يتضح أنه يجب علينا الاختيار بين الاعتراف بأن التطابق المطبعي ليس معياراً مناسباً للتطابق، وبين قبول النتيجة القائلة بأنه لا توجد حقائق منطقية على الإطلاق. إذ يقرر ستراوسن أنه إذا أصررنا على أن التطابق المطبعي هو شرط كافٍ للتطابق الذي ننشده، فإنه بالنسبة لأي مرشح للحقيقة المنطقية، يمكننا أن نجد تفسيراً جديداً للمكونات الأخرى غير الأدوات المنطقية، حيث تكون العبارة الناتجة كاذبة. والمثال الذي قدمناه للتو يهدم الإدعاء بأن "إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيم"، ويهدم أي عبارة أخرى تأخذ هذه الصيغة. وبالنسبة للمثال الذي أتى به كواين نفسه "لا رجل غير متزوج متزوج" قد يكون أحد الأمثلة المقابلة والملائمة، مثلاً، هو "لا كتاب غير موضح موضح" فليس من الصعب تخيل الظروف التي يمكن للمرء فيها أن يصدر عبارة كاذبة بهذه الكلمات⁽²⁾.

وهذا لا يعني أن ستراوسن يرفض معيار التطابق المطبعي على الإطلاق، فهو يقبله ولكن بعد أن يضيف إليه الشرط التالي: "يجب أن نستلزم في حالة الاستبدالات المتطابقة لفقرات أشباه الجمل sentence-like clauses ليس فقط أن تكون الجملة المستبدلة متطابقة (بالمعنى المطبعي) بل وأيضاً يجب أن تستخدم هذه

1- Ibid, p. 117

2- Ibid, pp. 117-118

الجميل فى إصدار نفس العبارة أو التعبير عن نفس القضية، أو أى كان ما نطلقه على الأشياء المعبر عنها لغوياً والتي تحكم عليها بالصدق أو الكذب⁽¹⁾.

ولكن هناك مسألة يجب التشديد عليها إذا ما قدمنا هذا المعيار المعدل، وهى أنه يجب أن نتساءل: كيف نستخدم جملتين أو فقرتين (سواء كانتا متطابقتين مطبعياً أم لا) لإصدار نفس العبارة أو التعبير عن نفس القضية؟ أى لابد أن نبحث عن معيار تماثل العبارات والقضايا؛ وفيما يلى إحدى الإجابات التى يقدمها سترافوسن على ذلك إذ يقول: 'يستخدم تعبيرين لإصدار نفس العبارة (أو التعبير عن نفس القضية) عندما يكون من المستحيل منطقياً أن تكون العبارة الصادرة - أو القضية المعبر عنها - بأحدهما صادقة، فى حين تكون العبارة - أو القضية - الصادرة عن الآخر كاذبة'⁽²⁾. ومن ثم يمكن القول إن هذا المعيار المقدم معقولا تماماً، على الأقل كبداية، من وجهة نظر سترافوسن، فى حين أن كواين لم يستطيع أن يقبله لأنه يقوم بصفة أساسية على فكرة الإستحالة المنطقية logical impossibility وهى واحدة من ضمن مجموعة الأفكار التى يهتم كواين بإثبات بطلانها وسطحيها؛ وبالتالى فإن هذا المعيار المعدل لا يعتبره كواين مخرجاً على الإطلاق، بل عقبة فى سبيل التقدم.

ولنلقى نظرة قصيرة على عقبة أخرى فى سبيل التقدم. فلقد لاحظنا فى المثال الذى سقناه أن الصعوبات كانت من نوعين مختلفين. أولاً؛ أن الجملتين 'هو مريض' و'هو مريض' وعلى الرغم من تطابقهما المطبعي، ليس لهما نفس المعنى. أو بمعنى آخر؛ أن الجملة 'هو مريض' لها معنيان مختلفان - معنى نفسانى ومعنى جسدى - أما النوع الثانى من الصعوبات فليس له شأن بفروق المعنى وله كل الشأن بفروق الإشارة. وفى الحالة المعروضة، فإن الضمير 'هو' لا يتسبب فى أي

1- Ibid, p. 118

2- Ibid, p.118

إختلاف فى المعنى، فهذا الضمير قد قام بوظيفته الأساسية والوحيدة وهى الإشارة إلى شخص ذكر، وإن كان بالطبع مختلفاً فى الحالتين.

وهنا يشير ستراوسن إلى أنه يمكن مقابلة الصعوبة الخاصة بالإشارة باشتراط أنه عندما يظهر نفس التعبير الإشارى فى نفس المواضع فى فقرتى الاستبدال المتطابقتان مطبعياً، والتي يلزم أيضاً أن تكون متطابقة بالمعنى الآخر الذى نرغبه، فإننا لابد أن نعتبر أن التعبير الإشارى، فى كلتا الحالتين، له نفس الإشارة، أى يشير إلى نفس الشخص أو الشيء.... إلخ. ويبدو أن هذا الاشتراط لا ينطوى على أى صعوبة أو يثير أى غموض ... أما الصعوبة الثانية والخاصة بالمعنى فيبدو من السهل التغلب عليها باشتراط أنه فى حالة إصدار فقرتين استبداليتين متطابقتين فإن الفقرتين أو الجملتين لا يجب فقط أن تكونا متطابقتين مطبعياً، بل وأيضاً متطابقتين فى المعنى أى مترادفتين⁽¹⁾. ومن الممكن تحديد ترادف الجمل، فيما يرى جرايس وستراوسن، كالتالى: تكون الجملتان مترادفتين فقط إذا كانت أية إجابة صحيحة على السؤال "ماذا تعنى؟" المطروح بالنسبة لجمله منهما هى إجابة صحيحة على السؤال نفسه المطروح بالنسبة للجمله الأخرى⁽²⁾.

وبالرغم من أن هذا الاشتراط يبدو مغريباً بالنسبة لستراوسن، فمن الواضح أنه لن يغرى كواين، على الأقل، لأنه ينطوى على فكرة الترادف synonymy وهى إحدى الأفكار الباطلة التى يحاول كواين إثبات بطلانها. ويتفق معه فى ذلك وايت إذ يقول إننى أجد، مثلما يجد كواين، فكرة الترادف غامضة إلى حد بعيد⁽³⁾.

1- Ibid, p.119

2- Strawson, P. F (With H.P. Grice), In Defense of A Dogma, Philosophical Review, Vol. Lxv, 1956, p. 146

3- White, M., "Normative Ethics, Normative Epistemology and Quine's Holism", In L.E. Hahn and P.A. Schilpp (eds), The Philosophy of W.V. Quine, La Salle, Illinois, Open Court, 3rd ed, 1988, p.651

ولذلك يجب أن نمضى بدون هذه الفكرة كي نكشف عما إن كان من الممكن تقديم توصيفاً ملائماً للحقائق المنطقية دون اللجوء إلى مثل تلك الأفكار أم لا.

وهنا يذهب ستراوسن إلى أنه قد يبدو من الأفضل، من وجهة نظر كواين، أن نغير تناولنا للمشكلة ككل، فبدلاً من أن نبدأ بالتطابق المطبعي ونحاول معالجة قصوره باشتراطات إضافية عن تطابق العبارات أو القضايا أو معانى الجمل (فكلها أفكار مفهومية intensional notions) لابد أن نبحث عن بديل مدلولي (ماصدقي) extensional substitute آمن أو عن نوع من التطابق المدلولي لا ينطوي على هذه الصعوبات⁽¹⁾. فهل هناك حقاً أى نوع من التطابق المدلولي (الماصدقي)، بدلاً من التطابق المطبعي، لا ينطوي على مثل تلك الأفكار؟.

سوف نقدم هنا نوعين من التطابقات المدلولية يطرحهما ستراوسن وهما التطابق المدلولي لقيم الصدق extensional identity of truth-values، والاتفاق (أو التكافؤ) المدلولي للمحمولات extensional agreement (or equivalence) of predicates، ونحاول الكشف عما إن كان أي منهما يصلح كمعيار مناسب لتطابق الاستبدالات أم لا، وعما إن كان أي منهما ينطوي على فكرة أو أكثر من مجموعة الأفكار التي يرفضها كواين أم لا.

3-4 معيار التطابق المدلولي لقيم الصدق

يرى ستراوسن أننا إذا استدعينا فريجة وأتباعه للذاكرة الآن، فإننا قد نتعلق بفكرة قيمة الصدق، ونقترح بأن النوع الوحيد من التطابق المطلوب في استبدال الجمل هو تطابق قيم الصدق الخاصة بالأجزاء المستبدلة، ولكنه يعتقد أن هذا النوع من التطابق قد يبدو أقل الإقتراحات جاذبية، فهذا الاقتراح له ميزة واحدة، وهي أنه يتفادى تهديد النتيجة التي تقول إنه لا يوجد حقائق منطقية على الإطلاق⁽²⁾.

1- Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", In: Logico-Linguistic Papers, p.120

2- Ibid, p.120

وهنا قد نتساءل: كيف لنا أن نعرف متى يجب فرض المطلب الجديد الخاص بالتطابق في قيم صدق الأجزاء المستبدلة؟ فمن المفترض أنه إذا إختبرنا عبارة مقدمة كحقيقة منطقية، فسوف يتوجب علينا أحياناً أن نلاحظ هذا القيد restriction على الاستبدالات المتاحة، وأحياناً لا. فما هي الحالات الخاصة بكلا الحالتين؟.

بالنظر إلى طبيعة القيد ستكون الإجابة الطبيعية، كما يقول سترأوسن، كالتالى: أنه إذا كانت العبارة المرشحة تحتوى على اثنين أو أكثر من الفقرات ذات قيم صدق متطابقة. فإن أى عبارة تُستبدل محل هذه الفقرات يجب أن تكون أيضاً ذات قيم صدق متطابقة⁽¹⁾.

ولكن تطبيق هذه القاعدة ينتج عنه توسعا غير مرغوب فى فئة الحقائق المنطقية، فعلى سبيل المثال، أى عبارة تحتوى على الأداة المنطقية "⊃" أو الأداة المنطقية "≡" واثنين من الفقرات المتطابقة فى قيم الصدق فسوف تتحول إلى حقيقة منطقية. مثال ذلك:

"سقراط يونانى ⊃ إيزنهاور أمريكى" و "إيزنهاور يونانى ≡ سقراط أمريكى"

ذلك لأن مثل هذه العبارة سوف تكون صحيحة بالفعل، وسوف تبقى صحيحة فى ظل كل الاستبدالات المتاحة⁽²⁾.

ولكن ماذا لو استدعينا التطابق المطبعى هنا، وقلنا أن التقيد بالاستبدالات المتطابقة فى قيم الصدق يتم فرضه فقط فى حالة الفقرات المتطابقة مطبعياً فى العبارة المختبرة؟

يرى سترأوسن أن إضافة هذا الشرط (شرط التطابق المطبعى) إلى الشرط الذى نظرنا فيه للتو (شرط تطابق قيم الصدق)، والإصرار على تحقيق كليهما

1- Ibid, p.120

2- Ibid, p.120

سوف يجعلنا نسلم بأن بعض العبارات هي حقائق منطقية في حين أنها ليست كذلك، فعلى سبيل المثال، أى عبارة تصدر بالكلمات إذا كان مريضاً، فإنه مريضاً. طالما كانت صادقة فسوف تعد كحقيقة منطقية. حتى إذا كان ما يعنيه القائل بها يمكن أن يعبر عنه بالكلمات إذا كان جون مريضاً، فإن وليام مكتتب⁽¹⁾. إذن فإن محاولة عرض التطابق في قيم الصدق كبديل مدلولي مقنع لتطابق القضايا هي محاولة فاشلة، إذ يترتب عليها أن أى عبارة صادقة سوف تكون حقيقة منطقية.

3-5 معيار الاتفاق (التكافؤ) المدلولي للمحمولات

إذا كانت محاولة عرض التطابق في قيم الصدق كبديل مدلولي مقنع لتطابق القضايا هي محاولة فاشلة فلا ينتج عن ذلك عدم إمكانية إيجاد بديل مدلولي مقنع. فهناك اتجاه آخر يمكن المحاولة فيه، فلقد لاحظنا بالفعل أن الصعوبات التي ظهرت في المعيار المطبعي من نوعين: إذ ينشأ بعضها عن حقيقة أن التطابق المطبعي لتعبيرات الإشارة لا يضمن تطابق الإشارة، ونشأ بعضها عن حقيقة أن التطابق المطبعي لتعبيرات المحمول لا يضمن تطابق المعنى. ويرى ستراوسن أن هذا يوحى لنا بالاشتراط العام التالي، بالنسبة للحالات التي تستلزم تطابق الاستبدال، وهو:

(1) أنه عندما يلزم تطابق استبدالات تعبيرات الإشارة فإنه لابد أن يكون لتعبيرات الإشارة المستبدلة نفس الإشارة.

(2) أنه عندما يلزم تطابق استبدالات تعبيرات المحمول، فإنه لابد أن يكون لتعبيرات المحمول المستبدلة نفس المعنى.

(3) أنه عندما يلزم تطابق استبدالات فقرات العبارة فإنه لابد من تحقيق الشرطين السابقين على الأقل.

1- Ibid, p.121

وميزة هذا الاشتراط هو أنه عام، أى أنه يغطى جميع التفسيرات الجديدة التى يجب أن ننظر فيها⁽¹⁾.

وهنا يمكن القول أن الاعتراض الذى يثار ضد هذا الشرط، من وجهة نظر كواين، هو أنه يتحول مرة أخرى إلى فكرة يعترض عليها، وهى فكرة ترادف المحمول.

ومع ذلك يرى ستراوسن أنه قد يكون هناك بديل مدلوليا مناسباً لترادف المحمولات فى فكرة الاتفاق (أو التكافؤ) المدلولى (الماصدقى) للمحمولات، إذ يقال إن محمولين يتفقان مدلوليا (ماصدقياً) أو يتكافئان مدلوليا (ماصدقياً) عندما يكونان صادقين على نفس الأشياء⁽²⁾. ويذهب كواين إلى أن أى لغة تعتمد على هذه الفكرة (أى: الاتفاق الماصدقى) هى لغة ماصدقية (مدلولية) بمعنى أن أى محمولين فيها يتفقان فى الماصدق (المدلول) يمكن أن يحل الواحد منهما محل الآخر مع الاحتفاظ بقيمة الصدق⁽³⁾. وأحد الأمثلة التى ساقها كواين على ذلك هو زوج المحمولات التالى: 'كائن ذو قلب' و'كائن ذو كليتين'⁽⁴⁾.

ولذلك فلنحاول أن نضع إطاراً لقاعدة مناسبة باستخدام هذا البديل (الاتفاق المدلولى أو الماصدقى). إذ يرى ستراوسن أنه يجب علينا أولاً أن نحاول أن نتجاهل شرط التطابق المطبعى كلية. وبالتالي يكون الأسلوب المناسب لتوصيفنا للحقيقة المنطقية يسير كالتالى: تكون العبارة حقيقة منطقية إذا كانت صادقة وتبقى

1- Ibid, pp.122-123

2- Ibid, p.123

3- Quine, W.V., "Two Dogmas of Empiricism", p.30

4- Ibid, p.31

صادقة في ظل جميع التفسيرات الجديدة بشرط أن تُستبدل المحمولات المتطابقة مدلوليا (ماصدقيا) بمحمولات أخرى متطابقة مدلوليا (ماصدقيا)⁽¹⁾.

ولكن من المفترض أن هذا ليس هو المطلوب، حيث تكون نتيجته المباشرة هي أن العبارة:

"س له قلب \supset س له كليتان"

تكون حقيقة منطقية، وكذلك العبارة:

"س تنين \supset س وحيد القرن"

تكون حقيقة منطقية. ولذلك فسوف نضطر هنا لأن نستدعي التطابق المطبعي مرة ثانية لكي نصلح شرطنا ليكون "على شرط أن تستبدل المحمولات التي هي متطابقة مطبعياً مع بعضها ومتكافئة مدلوليا (ماصدقيا) مع بعضها بمحمولات أخرى متكافئة (متطابقة) مدلوليا مع بعضها"⁽²⁾.

ولنطبق بعد ذلك الوصف الجديد على إحدى الحالات الصعبة - وهي حالة المحمول الغامض، ويمكننا هنا أن نعود إلى المثال القديم إذا كان هو مريض، فإنه يكون مريضاً حيث يكون الشخص الذي يقول هذه الجملة يستخدمها بقوة جملة "إذا كان هو مريضاً، فإنه يكون مكتئباً. ومن الواضح أن الشخص الذي يقول هذه الجملة بهذه القوة ربما يقول شيئاً صادقاً أو شيئاً كاذباً. ولا بد أن يكون أملنا هو أن يكون أثر قاعدتنا الجديد هو أنه حتى إذا كانت الجملة الصادرة صادقة، فإنها تخرج من نطاق الحقائق المنطقية. وقد يبدو الآن، وفقاً لستراوسن، أن الشرط الجديد يتعامل على نحو مرضٍ مع الحالة التي تستخدم فيها كلمة "مريض" بمعنىين مختلفين، لأنه من المؤكد أن كلمة "مريض" في استخدامها الأول لها مدلول مختلف عن مدلول

1- Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", In: Logico-Linguistic Papers, p.124

2- Ibid, p.124

كلمة "مريض" في استخدامها الثاني؛ أي غير متكافئة مدلوليا (ما صدقيا). ولذلك فإن الشرط المقيد الخاص باستبدال المحمولات المتكافئة مدلوليا فقط لا ينطبق هنا، وبذلك لن تكون لدينا صعوبة في إيجاد تفسيرات جديدة متاحة تكون خاطئة، وبذلك لا تكون هناك صعوبة في إثبات أن العبارة موضع البحث ليست حقيقة منطقية⁽¹⁾.

ولكن لابد أن نتوقف عند هذه الفكرة، فمن الواضح أنها تعتمد على تمييز كلمة "مريض" في استخدامها الأول عن كلمة "مريض" في استخدامها الثاني. وهذا ما يعترض عليه سترافسن إذ يرى أن الكلمة ليست شيئا له مدلول. وبالتالي لا نستطيع حتى أن نثير السؤال الخاص بما هو مدلولها، كما يقرر أننا إذا كنا نصر على إثارة هذا السؤال الخاطئ بهذا المعنى لكلمة "الكلمة" فقد نستطيع أن نجيب فقط بأن مدلولات اللفظ تكون في الواقع هي ذاتها في الحالتين حيث أن اللفظين (هذين اللفظين) ينطبقان، بالفعل، على نفس الفرد، ولا ينطبقا على غيره (لأنهما لا ينطبقا على أي شيء آخر) ... فلا بد أن يكون المدلول مدلولاً لشيء أو لتعبير، فإذا تحدثنا فقط عن مدلول كلمة "مريض" دون تحديد، حيث يكون معيار تطابق الكلمة معياراً مطعياً، إذن، ولأننا نملك هنا كلمة واحدة فقط، يكون لدينا مدلول واحد فقط، بغض النظر عن غموضها، وفي جملتنا المثال أيضاً يكون للكلمة مدلول واحد فقط، بغض النظر عن الغموض، وهو مدلول يضم كل من المرض والإكتئاب.

ولذلك فلن يكون هناك سؤال عن كون الكلمة ذات مدلولات مختلفة في المرتين التي وقعت فيهما، وسوف تنطبق الشروط المقيدة على العبارة الاستبدالية، وسوف تكون العبارة حقيقة منطقية إذا كانت صادقة، وبالتأكيد فسوف تنطبق هذه الشروط وسوف يكون المرء قادراً على استبدال المحمولات المتطابقة في المدلول في التفسيرات الجديدة المتاحة، ولكن هذا، كما يتضح من الحجة السابقة، سوف

1- Ibid, p.124

يشتمل أيضا علي المحمولات الغامضة، مثل "به الكثير من الرذائل" ولذلك سوف يكون من بين الجمل الناتجة بعض الجمل التي ينتج عن استخدامها عبارات خاطئة. ولذلك لن يكون من المسموح لدعاوى العبارة المثال أن تكون حقيقة منطقية.

ولكن التعلق بهذه القشة، فيما يرى ستراوسن، سوف يقوض المنزل المتداعى كله؛ لأنه من الواضح أنه يمكن تطبيق هذه الحجة أيضا في حالة العبارات التي نريد أن نبقي عليها كحقائق منطقية، كما تنطبق على حالة العبارات التي لا نريد أن تكون حقائق منطقية، ولذلك فإن هذه الحجة تكشف لنا عدم ملائمة البديل المدلولي للمحمولات⁽¹⁾.

هكذا نكون قد عرضنا بعض المحاولات لإيجاد معيار للتطابق يلاءم توصيف كواين للحقيقة المنطقية بحيث لا ينطوي على اللجوء إلى أفكار مفهومية من النوع المشكوك فيه. وقد تبين فشل هذه المحاولات، وبالتالي يمكن القول إن توصيف كواين للحقيقة المنطقية يمكن جعله متماسكا فقط من خلال الاستخدام الضمني لبعض الأفكار التي تنتمي إلى المجموعة التي يريد كواين نفسه أن يثبت بطلانها.

3-6 توصيف ستراوسن للحقيقة المنطقية

لقد كان إهتمامنا حتى الآن مركزا على أنواع معينة من التطابق حاضرة وأساسية في الحقائق المنطقية. ولقد ذكرنا أولا: أن أي تفسير للحقيقة المنطقية لا يكون متكاملًا ما لم يبين ما هي تلك التطابقات، وثانيا: أنه لا يبدو من الممكن أن نقول إن هذه التطابقات مقبولة عند كواين. وهنا قد نشير التساؤل التالي: ما هو تصور ستراوسن عن هذه التطابقات، وكيف يعتبرها مرتبطة بالصيغة المعتادة لنموذج الحقيقة المنطقية؟

إن أفضل طريقة للإجابة عن هذا التساؤل هي أن نصيغ تعديل لتوصيف كواين الأصلي، وكخطوة أولى نحو صياغة هذا التعديل يقول ستراوسن "يجب القول

1- Ibid, pp.125-126

إن الحقيقة المنطقية هي عبارة تكون صادقة وتبقى صادقة في ظل جميع التفسيرات الجديدة لمكوناتها الأخرى غير الأدوات المنطقية، على شرط أنه في أي تفسير جديد للمكونات القضية Propositional Components لابد أن تبقى بعض التطابقات القضية Propositional Identities في التفسير الجديد، وأنه في أي تفسير جديد للمكونات غير القضية non-Propositional Components لابد أن تبقى بعض تطابقات الإشارة والمعنى في التفسير الجديد⁽¹⁾. ويجب أن نلاحظ هنا أن ستراوسن عندما يتحدث عن الإبقاء على التطابقات، فإنه لا يعنى بالطبع الإبقاء على تطابق القضايا، والأفكار، والإشارات التي نتحدث عنها بحيث لا تتغير في التفسير الجديد، بل يعنى أن القضايا والأفكار والإشارات المتطابقة مع بعضها في العبارة الأصلية يتم استبدالها بقضايا وأفكار وإشارات متطابقة مع بعضها في التفسير الجديد.

إلا أن ستراوسن يعترف بأن الوصف الذي قدمناه للتو ليس له طبيعة التعريف، لأننا نتحدث عن تطابقات معينة دون تحديد ما هي. ويضيف ستراوسن أنه من الواضح أن التطابقات التي نتحدث عنها معروضة (ممثلة) في مخطط المنطقة بتكرار ما يطلق عليه كواين حروف الجملة sentence-letters؛ وحروف المحمول predicate-letters، والمتغيرات variables. ولكن هذه الحقيقة وحدها لا تخبرنا بما هي هذه التطابقات؛ إذ يلزمنا أن نعرف الكثير عن القواعد التي تحكم استخدام هذه الحروف، وأنظر على سبيل المثال إلى جملة 'إذا كان الملك ميتا dead، فإن الملك يكون ميتا deceased'، فإذا افترضنا تطابق الإشارة فإن أي عبارة تصدر باستخدام هذه الجملة سوف تكون صحيحة، ولما كانت الفكرة المعبر عنها بكلمة ميت 'dead' متطابقة مع تلك المعبر عنها بكلمة ميت 'deceased' فإنه يمكن القول بأن هاتين القضيتين الفرعيتين sub-propositions تكونان متطابقتين (بمعيار واحد) وأن العبارة الكلية مرشحة لتعد كعبارة تأخذ الصورة 'إذا كان س، فإن س' ... أو أنظر

1- Ibid, pp.126-127

مثلا إلى عبارة إذا كان السيد والتر سكوت متباه، فإن مؤلف رواية ويفرلى متباه، إذ يكون لدينا هنا تطابق في الإشارة وتطابق في الفكرة. وإذا اعتبرنا هذا شرط كافي للإستخدام الخاص للمتغيرات وحروف الجمل المتكررة، فلا بد أن نقول أن لدينا عبارة من الصورة إذا كان س ص، فإن س ص، ومن ثم يكون لدينا حقيقة منطقية⁽¹⁾.

ويذهب سترأوسن إلى أنه لكي نكشف عما هي التطابقات التي نتحدث عنها، لابد أن نتحول ليس إلى مخطط المنطقى، بل إلى أمثله، والتحول إلى هذا يعنى الإرتداد إلى نقطة البداية، لأن التطابقات التي نتحدث عنها هنا تكون ممثلة بالتطابق المطبعى للكلمات والعبارات. وهذا ليس مجرد طريقة تعاقدية لتمثيل التطابقات التي نتحدث عنها هنا، بل يوجد هناك مواضعة معقولة تماما وهى أننا لا نتحدث، ولا يجب أن نتحدث، عن حقائق منطقية إلا إذا كانت التطابقات المناسبة (أو المتعلقة بها) ممثلة على النحو المشار إليه. ولذلك يقرر سترأوسن أنه يجب إعادة صياغة توصيفنا للحقيقة المنطقية كالتالى تكون إحدى العبارات حقيقة منطقية إذا كانت صادقة، وتبقى صادقة فى ظل جميع التفسيرات الجديدة لمكوناتها الأخرى غير الأدوات المنطقية، بشرط أنه فى أى تفسير جديد للمكونات القضية (الفقرات) يتم الإبقاء على جميع تلك التطابقات الممثلة فى العبارة الأصلية عن طريق فقرات متطابقة مطبعيا فى التفسير الجديد؛ وفى أى تفسير جديد للمكونات غير القضية يتم الإبقاء على جميع تطابقات المعنى والإشارة فى العبارة الأصلية عن طريق تعبيرات محمول، وتعبيرات إشارة متطابقة مطبعيا فى التفسير الجديد⁽²⁾.

وبالنظر إلى هذا التوصيف للحقيقة المنطقية نجد أنه مرض بهذا المعنى، فهو من ناحية يستثنى تلك العبارات التي تمثل مشكلة لكواين، مثل بعض استخدامات جمل إذا كان مريضا، فإنه يكون مريضا لأنه فى هذه الحالات لا يتم الإبقاء بأحد

1- Ibid, p.127

2- Ibid, p.128

الشروط المقيدة للتفسير الجديد (وهو شرط وجود تطابق في الأفكار والقضايا). ومن الناحية الأخرى، فإنه لا يسمح بالأمثلة من قبيل المثالين المقدمين للتو، لأنه في هذه الحالة لا يتم الإيفاء بأحد الشروط الأخرى المقيدة للتفسير الجديد (وهو شرط التعبير عن التطابقات بتعبيرات متطابقة مطبعياً)⁽¹⁾.

ومن ثم يمكن القول إنه لا يمكن أن نتحدث عن حقائق منطقية إلا في الحالات التي تفي بشرط التطابق المطبعي، إذ يقول سترافسن ليس من الصعب أن نرى تبريراً للقاعدة التي تقول بإننا نتحدث عن حقائق منطقية فقط في الحالات التي تفي بشرط التطابق المطبعي، وإن كان يصعب صياغة ذلك بدقة⁽²⁾. وقد يساعدنا في محاولة تبريرها الرجوع إلى الوصف القديم - وغير الواضح - لقضايا المنطق باعتبارها قضايا صادقة بفضل صورتها فقط، ولكن ماذا يعنى هذا؟ هل يعنى هذا أن صدقها هو فقط نتيجة لاحتوائها على الأدوات المنطقية التي تحتوى عليها؟

من الواضح أن الأمر ليس كذلك، لأن هذا يتغاضى عن المسألة الكلية الخاصة بالتطابقات التي تشغلنا هنا، وفي ذلك يذهب سترافسن إلى أن صدق القضايا مستقل تماماً عن ما هي الأفكار والإشارات والقضايا الثانوية التي تحتويها بالفعل، بل يعتمد صدقها فقط على الأدوات المنطقية جنباً إلى جنب مع علاقات التطابق التي توجد بين هذه الأفكار والإشارات والقضايا الثانوية. ولكن، بالطبع، فإن الحقيقة القائلة أنه تسود علاقات تطابق معينة بين الإشارات الصادرة في العبارات، قد تكون مسألة تجريبية، مثلما يكون كون سكوت هو مؤلف ويفرلى هي مسألة تجريبية، وقد تكون مسألة لغة، ولكن مسألة لغة ترتبط بتعبيرات معينة في العبارة إلى جانب الأدوات المنطقية، مثلما هو الحال في أن كلمة ميت 'dead' تعنى نفس معنى كلمة ميت 'deceased'؛ إذن ففى هذه الحالات عندما يكون صدق

1- Ibid, p.128

2- Ibid, p.128

العبارة معتمدا على وجود هذه التطابقات، ويكون وجود التطابقات معتمدا على مسألة اللغة أو الواقع فمن الصعب أن نقول إن لدينا مثالا ثابتا لعبارة صادقة بفضل صورتها فقط، فلكي نتبع مثل هذا المثال لا بد أن نستغل إحدى القواعد اللغوية العامة لتمثيل التطابقات التي نتحدث عنها. وهنا يطرح التطابق المطبعى نفسه على أنه الحل الوحيد المعقول، لأنه على الرغم من أن قواعد الإشارة متنوعة ومعقدة فإنه يوجد على الأقل افتراض قوى بأنه فى سياق قول إحدى الجمل المفردة، سوف يكون لتعبيرات الإشارة المتطابقة مطبعيا نفس الإشارة؛ فى حين أنه، من الناحية الأخرى، يبدو من شروط إمكانية الإتصال أن يكون غموض تعبيرات المحمول سمة استثنائية، أى زلة فى اللغة، إذن فليس هناك شيء تعسفى فى الإصرار على أنه فى تلك الحالات فقط حيث يتحقق الشرط المطبعى يكون لدينا مثال لحقيقة منطقية⁽¹⁾.

هكذا يمكن القول إن سترأوسن قد توصل إلى ما كان يرنو إليه من توصيفه للحقيقة المنطقية وهو إثبات أن توصيف كواين للحقيقة المنطقية لا يمكن التوصل من خلاله إلى النتائج التى يرغبها إلا إذا اعتبرنا أنه يستخدم ضمنا أفكاراً معينة يهاجمها هو ذاته فى موضع آخر، كما سبق أن أشرنا، معلنا أنها غير ضرورية وأنها تجسد فروقا أسطورية. فلقد اتضح فى الصورة المحددة التى أخذها تعديل سترأوسن لتوصيف كواين أن الأفكار المستخدمة هى أفكار مترادف وتطابق القضايا والمفاهيم، وهاتين الفكرتين ينتميان إلى مجموعة الأفكار التى حاول كواين أن يثبت بطلانها. والتى تضمن أفكار الإستحالة المنطقية، والترادف، والضرورة المنطقية، والتناقض.

1- Ibid, p.128

الفصل الرابع اللاتماثل بين الموضوع والمحمول

1-4 تمهيد

2-4 التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية في الموضوع الحمل

3-4 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي والتركيب.

3-4-1 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي

3-4-2 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب

4-4 صور أخرى لللاتماثلات

4-5 إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق
بالنفي والتركيب

4-5-1 إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي

للتشريع والتوزيع

4-5-2 إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب



www.alwaraq-pub.com

الفصل الرابع

اللاتماثل بين الموضوع والمحمول

1-4 تمهيد:

يُعد التمييز بين الموضوع والمحمول من أهم وأعقد المشكلات المنطقية التي واجهت المنطق الكلاسيكي. فلقد ذهب المناطقة الكلاسيكيون إلى أن القضية تتألف من حدين: حد نخبر عنه ويسمى 'الموضوع' subject، وحد نخبر به ويسمى 'المحمول' predicate. فإذا نظرنا إلى القضية القائلة 'السماء ساطعة' لوجدنا أن الحد 'السماء' يعد موضوع هذه القضية، إذ أننا نخبر عنه، أما الحد 'ساطعة' فيعد محمول القضية، إذ أننا نخبر به أو نحمله على الموضوع. وبين الموضوع والمحمول توجد رابطة capula يعبر عنها في اللغة الإنجليزية بفعل الكينونة (to be)، وغالبا ما لا يصرح بها في اللغة العربية. وهذا ما أوضحه أرسطو، على حد قول كوهين وناجيل، إذ يذهب إلى أن كل القضايا إما تقرر أو تنكر شيء لشيء آخر، والشيء الذي يكون التقرير عنه يطلق عليه 'الموضوع'، أما الشيء الذي يتم تقريره عن الموضوع فيطلق عليه 'المحمول' ⁽¹⁾. والقضايا التي تأخذ هذه الصورة [أي صورة 'الموضوع-المحمول'] هي ما يطلق عليها القضايا الحملية 'subject-predicate propositions'.

والقضية الحملية عند رسل صورة منطقية أساسية من صور القضايا، ولا يمكن الاستغناء عنها، والقضية الشخصية singular proposition هي القضية الحملية subject-predicate proposition بالمعنى الدقيق. أما القضية الكلية أو العامة فإنها ليست حملية، إذ لا تحوي موضوع حمل بالمعنى الدقيق، وإنما تنطوي على علاقة معينة بين محمولين ⁽²⁾. ففي القضية الشخصية نقوم بإسناد محمول إلى

1- Cohen.M.& Nagel, E., An Introduction To Logic, Harcourt Brace Jovanovich, INC, New York and London, 1962, p. 30

2- محمود زيدان، المنطق الرمزي؛ نشأته وتطوره، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 180

اسم شيء جزئى. ولقد كان أصحاب برنكييا يطلقون على أسماء الأشياء الجزئية أسماء الأعلام 'proper names'، ويسمون ما تشير إليه هذه الأسماء أفراداً individuals أو 'جزئيات' particulars⁽¹⁾.

ومن ثم يذهب رسل إلى أن الجزئيات هي الموضوعات الحقيقية للحمل، إذ يقول إن الجزئيات كيانات يمكن أن تكون فقط موضوعات لمحمولات، أو حدود علاقات⁽²⁾. أى أن الجزئيات هي الجواهر substances بالمعنى المنطقى. كما يذهب كوبر D.Cooper إلى أن الجزئيات لا يمكن أن تُحمل على أى شيء⁽³⁾. وهذا يعنى أن التعبيرات التى تشير إلى جزئيات لا يمكن أن تظهر فى موضع المحمول. وبالتالي نجد أن ستراون يتفق مع كل من رسل وكوبر فى أن الجزئيات هي الموضوعات الحقيقية للحمل إذ يقول إن الكليات يمكن أن تُحمل ويُحمل عليها الأشياء أيضاً (أى تكون محمولات أو موضوعات) فى حين أن الجزئيات لا يمكن أن تُحمل، بالرغم من أن هناك أشياء تُحمل عليها (أى تكون موضوعات فقط)، ويمكن أن تكون أجزاء مما يُحمل⁽⁴⁾. وفى موضع آخر يقول فى القضايا الحملية الأساسية [المكونة من موضوع ومحمول] تشير الموضوعات إلى أشياء زمكانية spatio-temporal objects⁽⁵⁾. أى إلى جزئيات لها زمان ومكان محدد.

كما سبق يتضح أن كل من رسل وكوبر وستراون يتفقون مع ما يرنو إليه المذهب التقليدى الذى يرى أن الجزئيات يمكن أن تظهر فى القضايا كموضوعات

1- المرجع نفسه، ص 179

2- Russell, B., "On Relations of University and Particular", logic and Knowledge, p.123

3- Cooper, D.E., Philosophy and the Nature of language, p. 95

4- Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Descriptive Metaphysics, Doubleday & Company, INC., Garden City, New York, 1963, p.174

5- Strawson, P.F., Positions for Quantifiers, In: Entity and Identity, and Other Essays, p.84

فقط ولا يمكن أن تظهر قط كمحمولات. في حين أن الكليات، أو غير الجزئيات عموماً، من الممكن أن تظهر كموضوعات أو محمولات على السواء⁽¹⁾.

وبالتالي يتضح أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الفرق بين الموضوع والمحمول يمكن تفسيره بشكل مستقل عن الفرق بين الجزئى والكلى. ومن ثم فسوف أحاول توضيح تفسير ستراون للفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضوع الحمولى، وكيف يمثل هذا الفرق أحد اللاتماثلات بين الموضوع والمحمول، ثم أعرض لبعض اللاتماثلات الأخرى، والتي يضعها ستراون بين الموضوع والمحمول لتأكيد الفرق بينهما.

4-2 التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضوع الحمولى:

عادة ما نشير إلى الحد الجزئى بأنه ذلك الحد الذى يمكن إطلاقه على شيء واحد معين بالذات، ومن ثم فالجزئى لا يصلح لأن يشترك فى معناه أفراد كثيرة، أما الحد الكلى فهو الذى يمكن حمله على وحده كلية مكونة من عدد لا محدود من الوحدات، ومن ثم فإن الكلى هو الذى يصلح لأن يشترك فى معناه أفراد كثيرة لتحقيق مجموعة من الصفات فى هذه الأفراد مثل إنسان⁽²⁾. وعلى ذلك يعرف أرسطو الكلى "على أنه ما يمكن حمله على موضوعات كثيرة، أما الجزئى فهو لا يقبل مثل هذا الحمل"⁽³⁾.

وتعتبر قضية التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية من القضايا الفلسفية التى كانت جديرة باهتمام الفلاسفة منذ القدم، إذ ناقشها رامزى⁽⁴⁾ فى صيغة:

1- Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Descriptive Metaphysics, p.136

2- ماهر عبد القادر، أسس المنطق الصورى ومناهج البحث العلمى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 25.

3- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 151.

4- C.F: Ramsey, F.P., The Foundations of Mathematics: and Other Logical Essays, Routledge & Kegan Paul, London, 1931, pp.112-134

ما هو الفرق بين الجزئى particular والكلى universal؟ وفى وقت لاحق ناقشها آير⁽¹⁾ فى صيغة: ما هو الفرق بين الصفات properties والأفراد individuals؟ إلا أنه بعد بعض الافتراضات المثيرة غير آير الموضوع، وناقش بدلا منه قضيتين أخرتين هما: ما هو الفرق فى الوظيفة بين الكلمات الإشارية indicator words والمحمولات predicates؟ وهل يمكننا كمبدأ أن نقول ما نريد قوله دون استخدام الفارق السابق؟.

وقد تكون نقطة الإنطلاق بالنسبة للقضية الأصلية سهلة بينما يكون تحديدها أكثر صعوبة بسبب الفشل فى توضيح أنماط وفئات الأشياء التى تتواجد فى الفئتين الأصليتين على نحو صحيح، واللتين ينبغى إيجاد فرق بينهما. وفى محاولة لإيجاد أساس للتمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية، يستعرض ستراوسن بعض الافتراضات التى كانت مرفوضة لدى آير أو رامزى أو كلاهما، على أساس أنهما اعتبروها خاطئة، وهذه الافتراضات هى:

أولا: إفتراض أن الأشياء الكلية، بخلاف الجزئية، لا يمكن إدراكها عن طريق الحواس:

ويعلق ستراوسن على هذا الإفتراض بقوله إن هذا الكلام يبدو أكثر معقولة لو أن أحدا فكر فى الأشياء التى يشار إليها عن طريق بعض الأسماء المجردة. فنحن لا نفترض أن أحدا يرى الأمل بالأعين، ولكن من الممكن لشخص أن يرى الكريكييت (لعبة من ألعاب الكرة والمضرب)، وأن يسمع الموسيقى أو الرعد، وعلى الجانب الآخر، هناك جزئيات معينة تعطى إحساساً بالغموض إذا قلنا أن أحدا يدركها. وبالرغم من ذلك يشير ستراوسن إلى أنه عند قولنا إننا ندرك

1- C.F: Ayer, A.J., Individuals, Mind, Vol.Lxi, 1952, p.441-457

الأشياء الكلية عن طريق الحواس فإن ما ندركه فعلا هو أمثلة جزئية عليها، وليست الأشياء الكلية نفسها⁽¹⁾.

ثانيا: إفتراض أن الأشياء الكلية، بخلاف الجزئية، من الممكن أن تكون فى أماكن مختلفة فى نفس الوقت:

ويعلق ستراوسن على هذا الإفتراض بقوله من الممكن أن توجد انفلونزا فى لندن وفى برمنجهام أيضا، وذهب فى استراليا وفى أفريقيا أيضا. ولكن بالرغم من ذلك، فمن الممكن لكثير من الجزئيات أن تتناثر فوق سطح منضدة، أو تنتشر عبر الكرة الأرضية. علاوة على ذلك؛ فإن القول بأن بعض الأشياء الكلية (مثل: قابلية الذوبان) تكون فى أى مكان يعطى إحساساً بالغموض، ونفس الإحساس بالغموض سيرد لقولنا إن بعض الأشياء الجزئية (مثل: فكرة مفاجئة، صورة عقلية، دستور فرنسا) لها حيز مكاني جزئي .. وبالرغم من ذلك يشير ستراوسن إلى أن القول بأن الأشياء الكلية يمكن أن تكون فى أماكن مختلفة فى وقت واحد يعنى القول بأن هذه الأشياء قد يكون لها أمثلة مختلفة موضوعه فى أماكن مختلفة، فى حين لا معنى لقول أمثلة مختلفة للجزئيات⁽²⁾. فالأشياء الكلية قد يكون لها أمثلة بينما الأشياء الجزئية قد لا يكون لها⁽³⁾.

ثالثا: إفتراض أن الأشياء الجزئية، بخلاف الكلية، لها مواعيد أو تواريخ:

ويرى ستراوسن أن هناك إعتراضات مماثلة ستنتطبق على هذا الإفتراض، فقد نتحدث عن تاريخ الهندسة، أصول الحضارات، إكتشاف الجولف، أو تطور

1- Strawson, P.F., Particular and General, In: Logico-Linguistic Papers, p.30

2- Ibid, p.30

3- Ibid, p.52

الإنسان. وهذا الافتراض كغيره قد يثير فرقا منطقيا مثيرا، ولكنه مثلها، لا يثير الفرق الذى يتوافق مع الحد التصنيفى الفاصل بين الجزئى والكلى⁽¹⁾.

أما الافتراض الذى قد يبدو أكثر قبولا، لأنه أكثر عموما من غيره، فهو الافتراض القائل بأن الجزئيات تستطيع أن تعمل فى القضايا فقط كموضوعات، لا كمحمولات، فى حين تستطيع الكلبيات أن تعمل كموضوعات أو محمولات (أى القيام بالمهمتين)⁽²⁾. وبالرغم من ذلك يرى ستراوسن أن ما يرنو إليه هذا الافتراض يبدو غير واضح. فعلى أى أساس، إذن، يفسر ستراوسن الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية؟.

إن الإجابة على هذا السؤال يمكن توضيحها من خلال استعراض تفسير كواين للفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية، والذى يمكن من خلاله توضيح تفسير ستراوسن للفرق المقصود. إذ أن تفسير ستراوسن يتمثل فى بعض التعديلات التى أجراها على تفسير كواين.

يميز كواين فى كتابه "الكلمة والموضوع" word and object بين الحدود الجزئية والحدود الكلية، وهو يتحدث أيضا عن "المواضع المختلفة التى قد تشغلها الحدود فى الجمل، وبالتحديد الموضع الإشارى referential position والموضع الحملى predicative position. وبالرغم من أن العلاقات بين هذه الأفكار عن الحدود والمواضع ليست بسيطة أبدا، فإنه يبدو من عرض كواين أن هناك تمييزاً أساسياً يمثل فهمه أساسا لكل شيء آخر، وذلك هو التمييز بين الحد الجزئى من ناحية، والحد الكلى فى الموضع الحملى من الناحية الأخرى.

ولتحديد الفرق الأساسى بصورة دقيقة يميز كواين بين الحدود الجزئية المحددة والحدود الجزئية غير المحددة (ومن أمثلة الحدود الجزئية المحددة: الأسد، ذلك

1- Ibid, p.30

2- Ibid, p.31. and Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Descriptive Metaphysics, p. 136

الأسد، وأحياناً هو/ هي للعاقل، وهو/ هي لغير العاقل؛ ومن أمثلة الحدود الجزئية غير المحددة: كل شيء، شيء ما، كل أسد، أسد ما، إذ يرى كواين أن الحدود الجزئية المحددة هي حدود جزئية بالمعنى الأساسي، والحدود الجزئية غير المحددة هي حدود جزئية فقط بالمعنى الثانوي، ويأتي جزء من التدليل على هذا في تعليقات كواين العرضية التي يقارن فيها، مثلاً، بين الحدود الجزئية غير المحددة باعتبارها "حدود جزئية مزيفة، والحدود الجزئية العادية أو المحددة"⁽¹⁾.

إذن فتفسير كواين للفرق الأساسي بين الحدود الجزئية والحدود الكلية في الموضوع الحملى يجب فهمه على أنه ينطبق فقط على الحدود الجزئية المحددة، وبالتالي فالفرق الأساسي الذى يجب أن نضعه فى الاعتبار هو الفرق بين الحدود الجزئية المحددة من ناحية، والحدود الكلية فى الموضوع الحملى من ناحية أخرى.

وقبل النظر إلى تفسير كواين لهذا الفرق، أذكر تعليقا سلبيا قام به كواين عن الفرق بين الحدود الجزئية والكلية عموماً؛ فهو يوضح أن هذا الفرق لا يتوقف على انطباق كل حد جزئى على شيء واحد فقط، فى حين أن كل حد كلى ينطبق على أكثر من شيء واحد .. ويقول أنه يتضح أن الفرق لا يتوقف على ذلك من حقيقة أن بعض الحدود الجزئية مثل الفرس المجنح قد لا ينطبق على أى شيء أصلاً، فى حين أن بعض الحدود الكلية مثل القمر الطبيعى للأرض قد ينطبق على شيء واحد فقط⁽²⁾. وعلى ذلك فليس من الضروري أن يكون "لكلى" محمولا على كثير من الأشياء.

ويضيف ستراوسن سبباً آخر، لا يذكره كواين، لرفض ذلك التفسير للفرق، إذ يرى أن الجملة الكابتن غاضب هي جملة تحتوى على الحد الجزئى الكابتن والحد الكلى غاضب فى موضع حملى. وإذا نظرنا عموماً للحدين "لكابتن" و"غاضب" فإنه

1- Quine, W.V., Word and Object, pp.112-114

2- Ibid, p.95

يتضح أن كلاهما ينطبق على أشياء كثيرة، وقد ينطبقا هكذا من خلال استخدام هذه الجملة بين الاستخدامات الأخرى. ومن الناحية الأخرى، إذا فكرنا في هذه الجملة على أنها تستخدم في إصدار تقرير بعينه في مناسبة معينة، فإنه يتضح أن كل من الحد الجزئي والحد الكلى، في تلك المناسبة المعينة، ينطبقان على شيء واحد فقط (وهو نفس الشيء)⁽¹⁾. وبالتالي يتضح أنه ليس أى من الطريقتين السابقتين في النظر إلى الجملة توضح لنا فرقا يمكن التعبير عنه على ضوء الفرق بين الإنطباق على شيء واحد فقط، والإنطباق على أكثر من شيء واحد.

ويذكر كواين طريقة أخرى، يعتقد أيضا أنها مقنعة، لمحاولة توضيح الفرق بين الحدود الجزئية المحددة والحدود الكلية في الموضع الحملى، فيقول إن الحد الجزئي يفهم منه أنه يشير إلى شيء واحد فقط، في حين أن الحد الكلى لا يفهم منه ذلك، وحتى إذا كان الحد الكلى مثل "القمر الطبيعي للأرض" يتصف بفردية الإشارة، فإن هذه الفردية في الإشارة ليست شيئا يفهم من الحد ذاته⁽²⁾. ولقد أشار ستراوسن إلى هذه الطريقة ولكن بشكل أكثر دقة إذ يقول: إن الحد الجزئي يفهم منه أنه يصدر إشارة تحديدية لشيء مفرد، في حين أن الحد الكلى لا يفهم منه ذلك⁽³⁾. ويقول كواين عن هذه الطريقة لتفسير الفرق: إن هذا الحديث عن الفحوى (أى ما يفهم من الشيء) هو فقط طريقة رائعة للتلميح إلى الأدوار النحوية المختلفة التى تلعبها الحدود الجزئية والكلية فى الجمل، ومن ثم يتم التمييز الصحيح بين الحدود الجزئية والكلية من خلال دورها النحوى⁽⁴⁾.

1- Strawson, P.F., Singular Terms and Predication, In: Logico-Linguistic Papers, p.55

2- Quine, W.V., Methods of Logic, pp.203-205

3- Strawson, P.F., Singular Terms, Ontology and Identity, Mind, Vol.Lxv, 1956, p.439

4- Quine, W.V., Word and Object, p.96

وهذا يعنى أن كواين يفسر الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية على أساس الفرق بين الأدوار النحوية، ويسير تفسير كواين كالتالى: إن التركيب الأساسى الذى تجدد فيه الحدود الكلية والجزئية أدوارها هو الحمل predication ... فالحمل يربط بين حد كلى وحد جزئى ليكون جملة قد تكون صادقة أو كاذبة وفقا لصدق أو كذب الحد الكلى على الشيء الذى يشير إليه الحد الجزئى⁽¹⁾. وبافتراض أن هذا وصف للتناقض بين الأدوار النحوية، فإن التباين بين الحدود يفترض أنه يتضح من هذا الوصف للأدوار⁽²⁾. ويرى كواين أن الفروق فى الصورة النحوية ترتبط بهذا التباين فى الأدوار، فمثلا، النحو يتطلب أن يشار إلى الدور الحلقى بصورة الفعل، فإذا لم يكن الحد الكلى يجوز هذه الصورة بالفعل فلا بد أن تسبقه الرابطة 'يكون' is لكى يتناسب مع الوضع الحلقى⁽³⁾. ولكن سترافسون يذهب إلى أن المهم للنظرية المنطقية هو الفرق فى الدور الذى يشار إليه هكذا، وليس صور الإشارة⁽⁴⁾. ولكن ما هو هذا الفرق؟

يرى سترافسون أن الفقرة التى يقول فيها كواين، والتى ذكرتها آنفا، إن الحمل يربط بين حد كلى وحد جزئى ليكون جملة قد تكون صادقة أو كاذبة وفقا لصدق أو كذب الحد الكلى على الشيء الذى يشير إليه الحد الجزئى، تبدو وكأنها تصور موقف فيه، من ناحية، جملة تتكون من ربط حدين، ومن ناحية أخرى، قد يكون وقد لا يكون فيه شيء ينطبق عليه الحدين بصورة صحيحة⁽⁵⁾. ومن ثم نجد سترافسون يذهب إلى أنه يمكن توضيح الفرق فى الدور بين الحدين بالفروق الضمنية بين الطرق التى يمكن ألا يوجد بها مثل هذا الشيء، إذ يرى أن الفشل فى

1- Ibid, p.96

2- Ibid, p.97

3- Ibid, pp.96-97

4- Strawson, P.F., Singular Terms and Predication, In: Logico-Linguistic Papers, p.56

5- Ibid, p.56

إيجاد هذا الشيء قد يوضع على عاتق الحد الكلى، ولكن هذا فقط إذا: (1) كان هناك بالفعل شيء معين إنطبق عليه الحد الجزئى بصورة صحيحة، و(2) فشل الحد الكلى فى الإنطباق على ذلك الشيء، أى الشيء الذى إنطبق عليه الحد الجزئى بصورة صحيحة... ومن المفهوم ضمناً أنه فى هذه الحالة من الفشل تكون الجملة (أو العبارة) كاذبة. أو من ناحية ثانية قد يوضع الفشل على عاتق الحد الجزئى، ولكن هذا سيكون نوعاً مختلفاً تماماً من الفشل، فهو لن يكون فشلاً للحد الجزئى فى الإنطباق على الشيء الذى... - حيث يمكن إكمال فقرة 'الذى' هذه بذكر الحد الكلى. ففشل انطباق الحد الجزئى لن يعتمد، مثل فشل شريكه (الحد الكلى)، على نجاح الشريك الآخر، بل سوف يكون فشلاً مستقلاً تماماً⁽¹⁾. وعلى هذا فإن نتيجة هذا الفشل لن تكون هى أن الجملة سوف يحكم عليها بأنها كاذبة، بل سيحكم عليها بأنها ليس بها قيمة صدق أصلاً⁽²⁾. وهذا يعنى أن مسألة ما إذا كانت الجملة (أو العبارة) صادقة أو كاذبة يعتمد على نجاح أو فشل الحد الكلى فى الإنطباق على الشيء الذى ينطبق عليه الحد الجزئى، ولكن فشل الحد الجزئى على ما يبدو يحرم الحد الكلى من فرصة النجاح أو حتى الفشل فى الإنطباق.

فالحدود الجزئية، إذن، كما يقرر ستراوسن، هى ما يتسبب فى حدوث فجوات فى قيم الصدق truth-values عندما تفشل هذه الحدود فى أداء دورها، والحدود الكلية هى ما تتسبب فى الصدق أو الكذب، عندما تنجح الحدود الجزئية فى أداء دورها، إما بالإنطباق أو الفشل فى الإنطباق على ما تنطبق عليه الحدود الجزئية⁽³⁾.

وهكذا يمكن القول إن ستراوسن يفسر الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحمل على أساس الأدوار المتعارضة التى تلعبها فى الحمل كل

1- Ibid, pp.56-57

2- Ibid, p.57

3- Ibid, p.58

من الحدود الجزئية المحددة والحدود الكلية التي في موضع حملي. فالحد الجزئي يقوم بدور الإشارة والتحديد (يشير/ يرمز إلى ...)، في حين أن الحد الكلي يقوم بدور الوصف أو الإنطباق على الشيء الذي يشير إليه الحد الجزئي في الواقع (يصدق على ...).

ولكن هذا لا يعنى أن الحد الكلي لا يمكن أن يقوم بدور الإشارة والتحديد أيضاً. وبالتالي نجد أنه في حين تظهر الجزئيات في القضايا كموضوعات فقط، نجد أن الكليات تظهر كموضوعات أو محمولات. وهذا ما كان يرنو إليه المذهب التقليدي الذي يرى كما أشرنا - أن الجزئيات يمكن أن تظهر في القضايا كموضوعات فقط، ولا تظهر أبدا كمحمولات، في حين أن الكليات، أو غير الجزئيات عموماً، من الممكن أن تظهر كموضوعات أو محمولات علي السواء - وبناء علي ما سبق يتضح أحد الفروق المميزة بين الموضوع والمحمول، والذي يتمثل في أنه في حين أن الموضوع قد يكون حداً جزئياً أو كلياً علي السواء، نجد أن المحمول لابد وأن يكون حداً كلياً، مع الأخذ في الاعتبار أن الحد الجزئي قد يكون جزءاً من أحد التعبيرات الحملية، وهذا ما يذهب إليه فريجه إذ يقول إن إسم العلم لا يمكن أبداً أن يكون تعبيراً حملياً، بالرغم من أنه من الممكن أن يصبح جزءاً من أحد التعبيرات الحملية⁽¹⁾.

وهذا الفرق بين الموضوع والمحمول يمكن أن نطلق عليه اسم اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالحدود الجزئية والكلية. ولكن هل هذا هو الفرق أو اللاتماثل الوحيد بينهما؟! وإن لم يكن هو اللاتماثل الوحيد فما هي اللاتماثلات الأخرى؟

1- Frege, G., "On Concept and Object", In P. Geach and M. Black (eds),
Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege, Oxford,
England: Blackwell, 3rd ed, 1980, p. 50.

3-4 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي والتركيب:

يذهب ستراونسن إلي أن هناك لاتماثلات أخرى، بخلاف اللاتماثل السابق، بين الموضوع والمحمول، من بينها:

1- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي.

2- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب.

و لكن ما هو تفسير ستراونسن لهذه اللاتماثلات؟ وكيف استطاع إثبات صحتها؟

1-3-4 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي:

يذهب العديد من المناطقة إلي أنه يمكننا التمييز بين الموضوع والمحمول علي أساس أن إلحاق النفي بالمحمول، ينتج محمولاً منفيّاً جديداً من نفس النوع، وله نفس الدور الذي لمحمول القضية الأصلية، في حين أن إلحاق النفي بالموضوع لا يفعل ذلك. إذ نجد أنسكومب Anscombe، كما يذكر ستراونسن، تقول: إن ما يميز الأسماء names عن تعبيرات المحمول علي نحو بارز هو أن تعبيرات المحمول يمكن نفيها، ولكن الأسماء لا يمكن نفيها، أعني أن النفي عندما يلحق بمحمول ينتج محمولاً جديداً، ولكن حين يلحق باسم فإنه لا ينتج أي اسم⁽¹⁾. كما نجد جيس Geach يقول: إن ما يميز المحمولات عن الموضوعات، في رأي، هو ... أنه بنفي المحمول يمكننا أن نحصل علي نفي القضية التي حمل فيها هذا المحمول في الأصل (ومن الواضح أنه لا يوجد شيء مثل هذا بالنسبة لحدود الموضوع)⁽²⁾. وفي كتابه الإشارة والعمومية يقول جيس في جملة أطول بعض الشيء ولها نفس المعني: "عندما

1- C.F: Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p. 96

2- Geach, P.T., " Assertion ", In J.F. Rosenberg and C. Travis (eds)., Readings In The Philosophy of language, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey, 1971, p. 259

تنفي إحدي القضايا، فإنه يمكن اعتبار أن النفي يرتبط بالحمول بطريقة لا يمكن بها أن يرتبط بالموضوع، ذلك لأن الأشياء التي يمكن حملها توجد دائماً في أزواج متناقضة، ويربط هذا الزوج بموضوع مشترك، نحصل على زوج متناقض من القضايا، ولكننا لا يكون لدينا أبداً زوج من الأسماء المرتبطة جداً بحيث أننا لو ألحقنا بكليهما نفس المحمولات فإننا نحصل دائماً على زوج من القضايا المتناقضة⁽¹⁾.

وبالرغم من أن هذه التعليقات لا تنتهي جميعها إلى نفس النتيجة، إلا أنها تقترب فيما تنتهي إليه، بحيث يمكن أن نطلق عليها اسم واحد هو: "فرضية اللاتماثل بين الموضوع والحمول فيما يتعلق بالنفي". وستراوسن هنا لا يجادل في هذه الفرضية ولكن يحاول تفسيرها وإثبات صحتها.

وقبل توضيح تفسير ستراوسن لفرضية اللاتماثل هذه، وإثبات صحتها، سوف أبدأ بالنظر في إعتراض محتمل علي فرضية اللاتماثل هذه يطرحه ستراوسن، ثم يبين أنه إعتراض سيؤمن أنصار الفرضية أنه خطأ غرضه تماماً.

فبالنظر مثلاً إلى الجمل الثلاثة التالية عن توم، وكاميرته، والعلاقة بينهما.

- إذا كان أحد قد باع كاميرته، فإنه ليس توم.
 - إذا كان توم قد تخلص من كاميرته، فلم يحدث هذا بيعها.
 - إذا كان توم قد باع أي شيء، فليس هذا الشيء هو كاميرته.
- وفيما يتعلق بشروط صدق هذه الجمل، فإنها تبدو مساوية لبعضها البعض، وأيضاً لنفي الجملة:

- توم قد باع كاميرته.

أي مساوية لـ _____:

1- Geach, P.T., Reference and Generality, An Examination of some medieval and modern theories, Ithaca, New York, Cornell University Press, 3 rd ed, 1980, p.32.

- توم لم يبع كاميرته.

نجد أنه، علي حد قول ستراونسن، بتغيير موضع التوكيد في نطقنا للجملة الأخيرة، يمكننا أن نمنحها قوة كل واحدة من الجمل الثلاثة السابقة على الترتيب (فنؤكد أولاً كلمة توم، ثم باع، ثم الكاميرا). ويمكننا بعد ذلك أن نصف بدقة الفرق بين الجمل الثلاثة، مثلما تم بالطريقة الثانية، أى بتغيير موضع التوكيد، بالقول إن النفى كان يؤخذ في كل حالة مع جزء مختلف من القضية يُنفى بنفس الطريقة في الجمل جميعاً. فإذا قدمنا الآن مصطلحات الموضوع والمحمول، وقمنا بتطبيق مقبول لها، فإننا نستطيع إضافة أننا لم نكن لنحصل على النفى في أى حالة من الحالات المذكورة بنفي المحمول ككل، ففي إحدى الحالات كنا نحصل عليه بنفى جزء من المحمول، وهو "... باع ..."، وفي حالة أخرى بنفى جزء آخر، وهو "... كاميرته"، وفي الحالة الباقية بنفى الموضوع، وهو توم⁽¹⁾. ويعتبر فريجه من أنصار هذا الإعتراض إذ يذهب إلى أننا عادة ننفي القضية كلها عن طريق نفى أحد أجزائها⁽²⁾. وهكذا يمكن إجمال هذا الاعتراض كالتالي: أن النفى ليس له صلة طبيعية بجزء دون الآخر في القضية الحملية (المكونة من موضوع ومحمول) المنفية. فقد تتغير إتحاقاته من جزء لآخر، اعتماداً على القوة التي تقدم بها القضية.

ويذهب ستراونسن إلى أن أنصار فرضية اللاتماثل قد يردون بأن هذه الحقائق المذكورة في هذا الإعتراض تجانب الصواب تماماً، فالمعنى الذي يمكن به الحصول على النفى مع جزء من القضية في حين، وجزء آخر في حين آخر، ينتمي لنظرية مختلفة تماماً عن تلك التي تنتمي إليها فرضية اللاتماثل، فالفرضية لا تهتم إطلاقاً

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.97

2- Geach, P.T., Strawson on Subject and Predicate, In Straaten, Z.V (ed), Op.Cit, p.178.

بالاختلافات فى القوة التى تقدم بها القضية أو نفيها، بل بالشئ المقدم عموماً، أى القضية أو نفيها⁽¹⁾.

ويضيف ستراوسن بأن النقطة الأساسية بالنسبة للفرضية موضع البحث هى: أنه لا يمكن أبداً اعتبار أن النفى مع موضوع القضية المنفية ينتج تعبيراً جديداً من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذى لموضوع القضية الأصلية، فى حين أنه يمكن دائماً اعتبار أن النفى مع محمول القضية المنفية ينتج تعبيراً جديداً من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذى لمحمول القضية الأصلية⁽²⁾. ولكن هذا الرد، على الرغم من أنه قد يبدو سليماً تماماً، فإنه يزيد من حدة حاجتنا للتفسير.

4-3-2 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب:

قبل البدء فى تفسير اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى، لابد أن أشير إلى أن هذا ليس هو اللاتماثل الوحيد الذى يجب تفسيره. إذ يرى ستراوسن أن اللاتماثل المتعلق بالنفى يحمل معه، كنتيجة له، لاتماثل آخر يتعلق بالتركيب. ولتوضيح ذلك، يرى ستراوسن أنه يجب أن ننظر إلى فرضية اللاتماثل الأصلية باعتبارها تمثل إختباراً للموضوع والمحمول، إختبار نفهمه على أنه إذا ما طبق على قضية مثل 'توم طويل' فإنه ينتج 'توم كموضوع، و'طويل' كمحمول؛ أى أنه من المفترض منا أن نفهم مطلب التماثل لنوع التعبير جيداً لنذكر أنه عندما ندخل 'ليس' not على القضية الأصلية لكى ننتج نفيها، فإننا يمكن أن نأخذ 'ليس' مع 'طويل' لكى ننتج تعبير جديد من نفس نوع 'طويل'؛ فى حين أنه إذا كان من المسموح به فى بعض الأحوال إتخاذ 'ليس' مع 'توم'، فإننا لن نحصل بذلك على تعبير من نفس نوع 'توم'.

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.98

2- Ibid, p.98

فبالنظر إلى القضايا الأربعة التالية:

(1) توم إما طويل أو أصلع.

(2) توم طويل وأصلع .

(3) كل من توم ووليام طويلان.

(4) إما توم أو وليام طويل.

نجد أنه من الواضح أن كل من الجمل (1 - 4) تعتبر فصلا أو وصلا لاثنين أو ثلاثة من القضايا (الذرية) هي : 'توم طويل'، 'توم أصلع'، و'وليام طويل'.

ويذهب ستراوسن إلى أنه إذا طبقنا اختبارنا على القضيتين (1) و(2) فإنه يبدو أننا نصل إلى النتيجة المرضية القائلة بأن 'توم' هو الموضوع في كل حالة، وأن 'طويل أو أصلع' و'طويل وأصلع' هي محمولات مركبة. وهذه النتيجة مرضية لأننا، على حد تعبير ستراوسن، نرى هنا إمكانية وجود نظرية صورية مترابطة لمنطق القضايا فيما يتعلق بالمحمولات البسيطة والمركبة، نظرية يمكن بها عرض العلاقات الخاصة بالجمل 'توم طويل وأصلع'، 'توم طويل'، و'توم طويل أو أصلع' بوضوح.

أما عن القضايا (3) و(4) ، فيرى ستراوسن، أننا قد نميل بلا تفكير إلى القول بأن ما لدينا هنا هو زوج من القضايا ذات موضوعات مركبة، مثلما أن ما لدينا في الحالة الأخرى قضايا ذات محمولات مركبة. فالعلاقات المنطقية بين هذه القضايا بعضها البعض وبينها وبين 'توم طويل' واضحة مثل العلاقات المنطقية بين المحمولات المركبة بعضها البعض، وبينها وبين 'توم طويل'. وبالتالي فلا تكون هناك معوقات أمام إقامة نظرية صورية مرضية عن القضايا ذات الموضوعات المركبة مثلما يمكن إقامة نظرية عن القضايا ذات المحمولات المركبة⁽¹⁾.

وهنا نجد أن سترأوسن يضع وجهة النظر السابقة موضع الفحص وذلك يجعل فرضية اللاتماثل المتعلقة بالنفي تُحمل على قضايا ذات موضوعات مركبة مفترضة. ذلك لأن نفي كل من توم ووليام طويلين ليس هو كل من توم ووليام ليسا طويلين بل ليس كل من توم ووليام طويلين، ونفي إما توم أو وليام طويل ليس هو إما توم أو وليام ليس طويلاً بل لا توم ولا وليام طويل. وهذا معناه، أن هناك معنى واضح لا يمكن الإعتراض عليه يجب أن يدرك به النفي مع الموضوعات المفترضة، وليست المحمولات المفترضة، في القضايا الأصلية لكي نتيج نفي هذه القضايا. وهكذا فإن "طويل" و"طويلين" يفشلان في إختبار كونهما محمولات لهذه الموضوعات المفترضة، وفشلهما يحمل معه فشل الموضوعات المفترضة في العمل كموضوعات لمحمولاتها المفترضة⁽¹⁾.

إذن، فما الذي تسمح به فرضية اللاتماثل المتعلقة بالنفي لنا بقوله عن هذه القضايا؟ هل يجب أن نقول إن كل من توم ووليام وإما توم أو وليام ينجح في إختبارات التوافق مع المحمولات، ومن ثم أن "طويل" و"طويلين" يجب السماح بهما كموضوعات لهذه المحمولات؟

يرى سترأوسن أن هناك إعتراضات حاسمة على هذا منها: (1) أن هذا مضاد للبديهية تماماً؛ (2) أن إختبار اللاتماثل ذاته لا يسمح به، فأى فهم لفكرة نفس نوع التعبير يجب أن يكون لدينا لكي لا نسمح للتعبير ليس توم بأن يكون تعبيراً من نفس نوع توم، في حين نسمح للتعبير ليس كل من توم ووليام بأن يكون تعبيراً من نفس نوع توم ووليام؟⁽²⁾.

وبالطبع فإن مؤيد فرضية اللاتماثل لم يصل إلى نهاية حيله فهناك شيء آخر يمكن أن يقوله؛ إذ يمكنه أن يقول إن ظهور التماثل بين القضايا (1) و(2) من

1- Ibid, pp. 99-100

2- Ibid, p. 100

ناحية، والقضايا (3) و(4) من الناحية الأخرى هو ظهور مضلل، فالتعبيران "طويل أو أصلع" و"طويل وأصلع" هي بالفعل محمولات مركبة، فصلية ووصلية على التوالي، في حين أن التعبيرين "توم ووليام" و"توم أو وليام" ليس محمولين على الإطلاق، ومن ثم ليس محمولين مركبين، ولكنهما ليس موضوعين مركبين أيضا، لأنه ليس هناك ما يسمى بالموضوعات المركبة (الفصلية أو الوصلية). ويرى ستراوسن أن هذا لا يعنى أننا نختار فى أى شيء على الإطلاق لنقله عن القضايا (3) و(4)، إذ يمكننا مثلا أن نقول إن كل من توم ووليام طويلان" هي اختصار لغوى سليم للقضية المركبة (الوصلية) "توم طويل ووليام طويل" وأن ليس كل من توم ووليام طويلين" هي الاختصار المقابل لنفى القضية المركبة. ومن الناحية الأخرى، فإنه فى حالة القضايا (1) و(2) ليس هناك حاجة لهذه الحيلة، ذلك لأنه فى حين أن القضايا (1) و(2) تتساوى أيضا مع القضايا المركبة، فإن الحدود "طويل وأصلع" و"طويل أو أصلع" لهما مكان فى النظرية المنطقية كما هي كحدود محمول مركبة، فى حين أنه لا يوجد مثل هذا المكان للتعبيرات "توم ووليام" و"توم أو وليام"، فهذين الأخيرين ليس حدود موضوع منطقية، بل فقط حدود موضوع منطقية مزيفة⁽¹⁾.

وبالتالى إذا كانت فرضية اللاتماثل المتعلقة بالنفى صحيحة، فلا بد أن نقبل لاتماثل آخر بين الموضوع والمحمول يتعلق بالتركيب، فهناك محمولات مركبة ولكن لا توجد موضوعات مركبة. وسوف يكون ذلك مقنعا إذا ما استطعنا رؤية هذا القيد كشيء يمكن قبوله بصورة أساسية، وليس كمجرد نتيجة جبرية لقبول فرضية اللاتماثل المتعلق بالنفى. كما أنه سيكون أكثر إقناعا إذا ما ثبت توافق أسباب صحة فرضية اللاتماثل المتعلق بالنفى مع أسباب وجود محمولات مركبة وعدم وجود موضوعات مركبة. ويمكننا إيجاد الأسباب المتوافقة لصحة هذين اللاتماثلين فقط إذا انتبهنا لصور أخرى للاتماثل.

1- Ibid, pp. 100-101

4-4 صور أخرى للاتماثلات:

يرى ستراوسن أنه لكي نكشف عن هذه الصور الأخرى للاتماثل لابد أن ننتبه في المقام الأول إلى قضايا من فئة معينة، وهي القضايا التي فيها يقدم شيء جزئي محدد (أو فردية زمكانية spatio-temporal individual) وصفة أو نوع عام محدد من الجزئيات، باعتبارهما منسوبان لبعضهما البعض.

وبالطبع، فإن الجزئيات المختلفة قد تقدم باعتبارها منسوبة لنفس الصفة العامة، وقد تقدم الصفات العامة المختلفة باعتبارها منسوبة لنفس الجزئية. وإلى الآن يظل هناك تماثل، ولكن هناك أيضاً لاتماثلات، إذ يرى ستراوسن أن كل صفة عامة كهذه، أيا كان الفرد الجزئي التي تقدم باعتبارها منسوبة إليه، فإن هناك صفة عامة أخرى، أو مجموعة من الصفات، يتعارض إمتلاك الفرد الجزئي لها، أو إمتلاكه أى صفة منها، مع إمتلاكه لأى صفة محددة. ومع هذا فإنه ليس من الصحيح أن كل (أو أى) فرد جزئي كهذا، أيا كانت الصفة العامة التي تقدم باعتبارها منسوبة إليه، يكون بحيث يوجد فرد جزئي آخر، أو مجموعة أخرى من الأفراد يتعارض إمتلاكها، أو إمتلاك أى فرد منها للصفة موضع الحديث مع إمتلاك الفرد المحدد لها⁽¹⁾.

ويشرح ستراوسن هذا اللاتماثل بين الجزئيات والصفات العامة في موضع آخر بقوله: إذا ربطت أى سمة عامة بأى شيء جزئي معين من العالم، فإن هناك سمات عامة أخرى أعزلها بذلك عن هذا الشيء الجزئي من العالم. لكن يوجد (عموما) أشياء جزئية أخرى من العالم لا أعزل (أو أستثنى) هذه السمة عنها. فمثلاً؛ إذا وصفت سطحاً معيناً بأنه أحمر اللون، فإننى أستثنى بصورة ضمنية إمكانية أن يكون هذا السطح أزرق اللون، ولكنى لا أستثنى فى الوقت نفسه

1- Ibid, pp.101-102 and Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, Methuen & Co. LTD, 1974, pp.18-19

إمكانية أن يكون هناك أى سطح آخر أحمر اللون⁽¹⁾. وذلك لأنه فى كل حالة تنسب فيها صفة عامة إلى فرد جزئى، توجد صفة عامة تكميلية أو العديد من الصفات التى يكون إمتلاكها أو إمتلاك إحداها متعارضاً مع الصفة المنسوبة إليه. ولكن لا يوجد (عموماً) أى فرد جزئى تكملى أو العديد من الأفراد قد يكون إمتلاكها للسمة المنسوبة متعارض مع إمتلاك الفرد المحدد لهذه السمة نفسها⁽²⁾. فالجزئى ليس له مكمل Complementary⁽³⁾.

باختصار؛ كل صفة عامة تتنافس مع صفات عامة أخرى على موضع لها فى كل (أو أى) فرد جزئى تنتمى إليه. ولكن ليس من الصحيح أن كل فرد جزئى يتنافس مع فرد جزئى آخر لا إمتلاك كل (أو أى) صفة عامة قد يملكها فرد جزئى آخر فلا يوجد أى فرد جزئى يفعل ذلك. ويتحدث ستراوسن عن هذا اللاتماثل على أنه: لاتماثل بين الجزئيات والصفات العامة للجزئيات فيما يتعلق بإمتلاك مواطن التعارض.

كما يشير ستراوسن إلى أن هناك لاتماثل آخر، وهو لاتماثل من نفس عائلة اللاتماثل الأول، وإن كان يمكن عرضه بطريقة أبسط تماماً، إذ يمكن التعبير عنه تقريباً بالقول إنه من الطبيعى فى الصفات العامة للجزئيات أن تكون لها علاقة معينة بصفات عامة أخرى للجزئيات، ويمكن التعبير عن هذه العلاقات بمصطلحات الشروط الضرورية necessary conditions، والشروط الكافية conditions sufficient، فى حين أنه لا يمكن إيجاد معنى مماثل يمكن أن يثبت فى العلاقات بين الجزئيات. ولما كانت هذه العلاقات الخاصة بالصفات العامة ذات درجات مختلفة من التعقيد، فإن ستراوسن يرى أنه يكفينا هنا أن نذكر أبسط أنواع الحالات، وهى الحالة التى نمثل لها بأى صفة عامة تكون بحيث أنه إما توجد صفة

1- Strawson, P.F(ed), Philosophical Logic, p. 4

2- Ibid, p. 7

3- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, p. 28

عامة أخرى (أو صفات) يكون إمتلاك فرد محدد لها كافيا لإمتلاك الفرد للصفة المنسوبة له، أو تكون هناك صفة عامة أخرى (أو صفات) يكون إمتلاكها ضرورياً لإمتلاك ذلك الفرد للصفة المنسوبة له، أى كان الفرد المعين الذى يقدم كمالك لهذه الصفة. وليس من الممكن لهذه الحالة البسيطة ولا الحالات الأكثر تعقيدا أن تجد علاقات يمكن التعبير عنها تماثليا بين الأفراد (الجزئيات) فليس من الصحيح على الإطلاق أن أى فرد معين يكون بحيث أنه إما يوجد فرد ما آخر (أو أفراد) يكون إمتلاكه لصفة ما محددة كافيا لإمتلاك الفرد المعين لتلك الصفة، أو يوجد فرد ما آخر (أو أفراد) يكون إمتلاكه لصفة معينة ضروريا لإمتلاك الفرد المعين لتلك الصفة⁽¹⁾.

ويتحدث ستراونسن عن هذا اللاتماثل على أنه: لاتماثل بين الجزئيات والصفات العامة للجزئيات فيما يتعلق بإمتلاك الشروط الكافية أو الضرورية.

4-5 إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب:

يذهب ستراونسن إلى أنه فى أى قضية تقدم فيها جزئية معينة وصفة عامة معينة على أنهما منسوبتان لبعضهما البعض، فإن التعبير الذى وظيفته هى تحديد الجزئية المنسوبة (مثل اسم علم هذه الجزئية مثلا) يكون هو الموضوع، وفى أى من هذه القضايا يكون التعبير الذى وظيفته هى تحديد الصفة العامة المنسوبة هو "المحمول"، أيا كانت الوظائف الأخرى التى يمكن أن يؤديها⁽²⁾. وعلى أساس هذا التحديد للتعبيرات "الموضوع" و"المحمول" يمكن أن نسأل عما إذا كانت اللاتماثلات التى علق عليها للتو تشهد على صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب أم لا. ولنبدأ بحالة اللاتماثل المتعلق بالنفى.

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, pp.102-103

2- Ibid, p.104, and Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, p.23

4-5-1 إثبات صحة اللاتماثل المتعلق بالنفي:

انظر مثلاً لأي قضية يقدم فيها فرد جزئي معين (س) وصفة عامة محددة (ع₁) على أنهما منسوبان لبعضهما البعض، ولندعو هذه القضية (ق₁):

ق₁ تنسب (س ع₁)

وبسبب واحدة من سمات الصفات العامة التي علقت عليها للتو، نعرف أنه باستبدال محمول (ق₁) بتعبير يحدد صفة أخرى مختارة بصورة مناسبة، (ع₂) مثلاً، ويترك موضوعها بدون تغيير، يمكننا أن نحصل على قضية متناقضة مع (ق₁)، هي (ق₂) مثلاً؛ (إن تناقض (ق₁) و(ق₂) يتم تمثيله فيما يلي بالرمز "C"):

ق₁ تنسب (س ع₁)

C

ق₂ تنسب (س ع₂)

ويرى ستراوسن أنه يمكننا أن نصف تناقض (ق₁) و(ق₂) بأن نقول إن لهما نفس الموضوع ومحمولين متناقضين، ويمكننا أن نمثل هذه العلاقة بين المحمولين كما يلي:

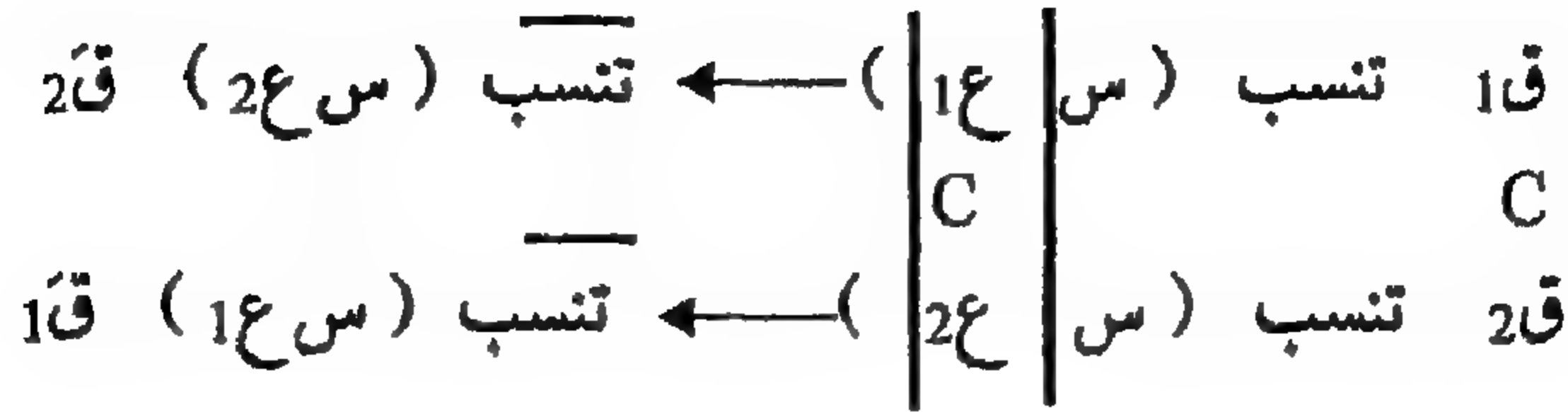
| | |
|-----------------------------------------|---|
| ق ₁ تنسب (س ع ₁) | |
| C | C |
| ق ₂ تنسب (س ع ₂) | |

والآن انظر إلى نفي (ق₁) و (ق₂)، إنهما القضيتين اللتين فيهما يقدم الفرد موضوع الحديث والصفة التي نتحدث عنها على أنهما منسوبان بالسلب لبعضهما البعض؛ ونطلق عليهما مثلاً (ق₁) و(ق₂). ويمكننا أن نمثل النسبة السلبية بوضع علامة للنفي فوق كلمة تنسب هكذا:

ق₁ تنسب (س ع₁)

ق₂ تنسب (س ع₂)

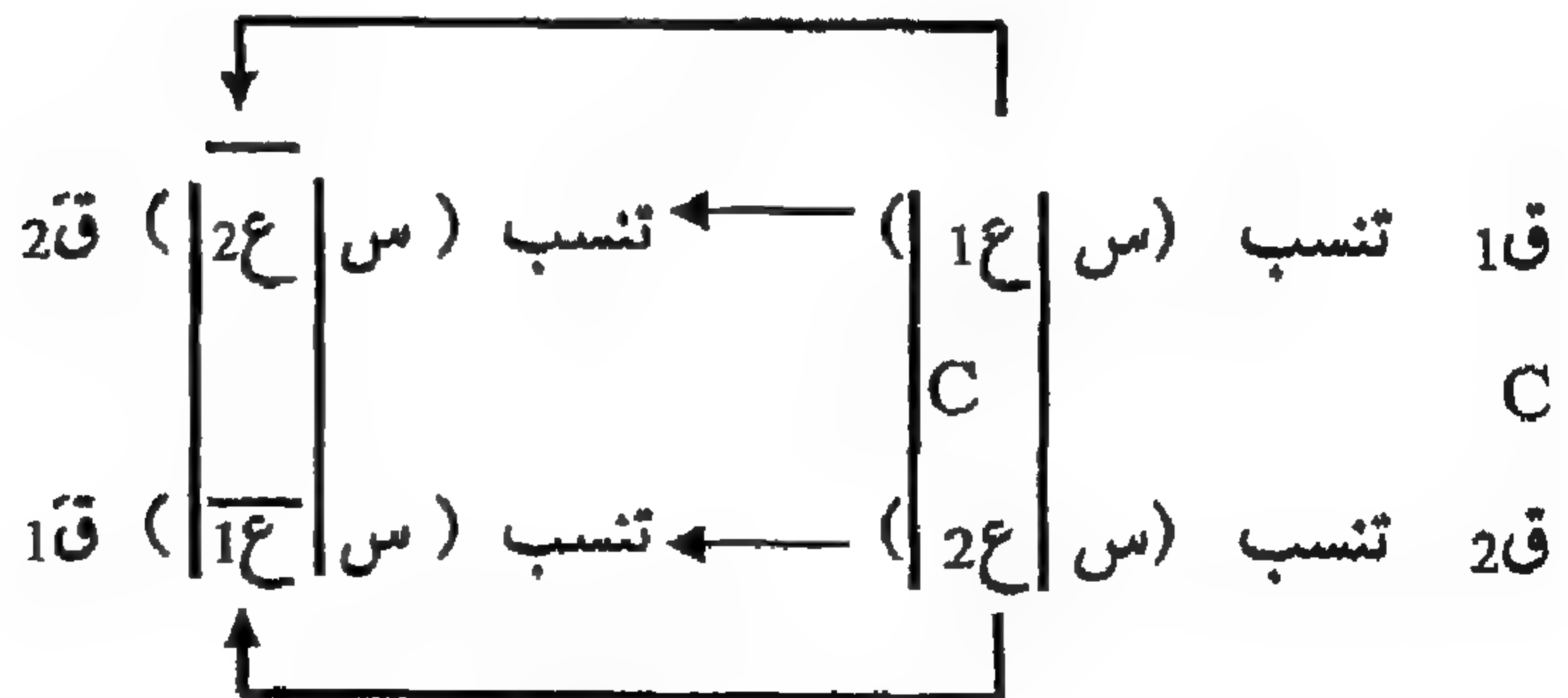
ولما كانت (ق₁) و(ق₂) متناقضتان مع بعضهما البعض، فإن (ق₁) تستلزم (ق₂)، و(ق₂) تستلزم (ق₁). وهكذا (بإستخدام) ← "بدلاً من تستلزم" يكون لدينا:



شكل (1)

وإذا كانت حقيقة أن (ق₁) و(ق₂) متناقضتان مع بعضهما تتطابق، كما رأينا، مع (أو تعتمد على) حقيقة أن لهما نفس الموضوع ومحمولين متناقضين، فإن ستراوسن يرى أيضاً أن حقيقة أن (ق₁) تستلزم (ق₂)، و(ق₂) تستلزم (ق₁) تتطابق بالفعل مع (أو تعتمد على) حقيقة أن (ق₁) متناقضة مع (ق₂)⁽¹⁾.

ويضيف ستراوسن بأن هذه التطابقات (أو الإعتمادات) تبدى بوضوح إذا اعتبرنا نفى المحمول في القضية المنفية على أنه يشكل محمولاً جديداً منقياً، أى إذا حولنا في الشكل (1) علامة النفي في (ق₂) و(ق₁) من كلمة تنسب إلى (2ع) و(1ع) على التوالي:



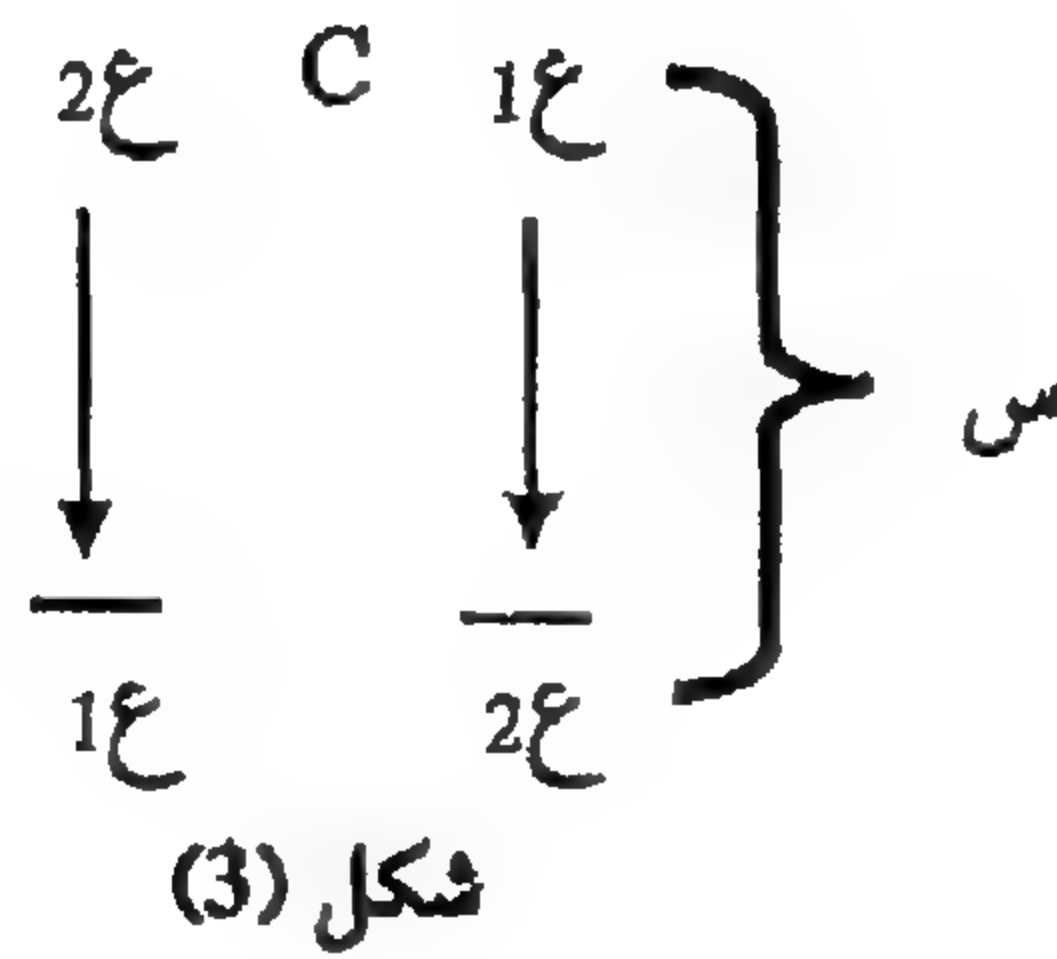
شكل (2)

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, pp.104-105

وبالتالى فإن تعارض المحمولات فى حالة (ق₁) و(ق₂) يظهر على أنه هو نفسه لزوم المحمول المنفى فى (ق₁) عن محمول (ق₂)، ولزوم المحمول المنفى فى (ق₂) عن محمول (ق₁). وبهذه الطريقة ننصف العلاقات المنطقية (ليست المنطقية الصورية) للتناقض واللزوم، والتي يقف فيها أعضاء أى زوج من مثل هذه القضايا (ق₁)، (ق₁) (أى، أية قضية من الفئة المختارة ونفيها) بالنسبة للقضايا الأخرى مثل (ق₂)، (ق₂)، وذلك بمقتضى التناقض المنطقى للصفات العامة⁽¹⁾.

وهنا يكون لدينا حجة لاعتبار أن النفى مع المحمول يكون محمولا منفيا جديدا، ولكن لا يمكننا أن نقيم حجة مماثلة لاعتبار أن النفى مع الموضوع فى القضية الأصلية يكون موضوعا منفيا جديدا. وكان يمكننا أن نقيم مثل هذه الحجة فقط إذا كانت هناك موضوعات متناقضة بمعنى يتماثل مع المعنى الذى توجد به محمولات متناقضة.

ويمكن تقديم العلاقات التى كنت أتحدث عنها فى شكل مبسط كما يلى:⁽²⁾



حيث (1ع)

و(2ع) هما صفتان عامتان متناقضتان، و(س) تمثل أى جزئية قد ينسب لها أى من هاتين الصفتين. وإذا أخذنا الجزء الذى يحدد الصفة فى أى قضية تُنسب

1- Ibid, p.105

2- Ibid, p.106

فيها الصفة هكذا باعتبارها محمول لتلك القضية، يكون لدينا لزوم المحمول المنفى المتعلق به في كل حالة ممثل بالسهم المتجه إلى أسفل. وليس هناك شكل مماثل يمكننا أن نرسمه ونضع فيه (ع) موضع (س)، و(س1) و(س2) موضع (ع1) و(ع2). وهذا ما يؤكد جيس في مقالته الموضوع والمحمول بقوله: "... إن كل محمول له نقيض، وبريط المحمولات المتناقضة بنفس الموضوع نحصل على زوج من التقريرات المتناقضة، أما الأسماء فلا توجد في أزواج متناقضة⁽¹⁾. وذلك على اعتبار أن من طبيعة الأسماء، من وجهة نظر جيس، أن تعمل في القضايا كموضوعات وليس كمحمولات⁽²⁾.

ويمكن حسم هذا النقاش بالنظر في الحالة المحددة لنوع العلاقات التي وصفناها للتو، إذ يرى ستراونسن أن هذه الحالة هي الحالة التي تكون لدينا عندما يكون هناك زوج من الصفات (ع1) و(ع2) ليس فقط متناقضتين، بل وأيضا متكاملتين⁽³⁾. وهذا معناه أنها الحالة التي فيها يكون لدينا قضية (ق1) يُقدم فيها صفة عامة (ع1)، وجزئية محددة (س) منسويتان لبعضهما البعض، وقضية (ق2) نحصل عليها من (ق1) باستبدال التعبير الذي يحدد (ع1) بآخر يحدد (ع2)؛ ولا يكون هناك مجال منطقي لقضية ثالثة تتناقض مع الاثنين ونحصل عليها إما من استبدال التعبير الذي يحدد (ع1) أو (ع2) بتعبير يحدد صفة ثالثة (ع3). وربما يمكن اعتبار أن التعبيرين 'ثابت' و'متحرك' يحددان صفات تكاملية محددة بهذا المعنى .. ويذهب ستراونسن إلى أن هناك أزواجا كثيرة من التعبيرات التي يمكن إقتراحها هنا، وتضم البادئات، واللاحقات (—less, non—, un—) مثل (مؤذى

1- Geach, P.T., Subject and Predicate, Mind, Vol. Lix, 1950, p. 463

2- Strawson, P.F., Reply to Cohen, Quine, and Geach, In Z.V.Straaten.,(ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, p.292

3- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, p.24

harmful وغير مؤذى 'harmless - سعيد 'happy وغير سعيد 'unhappy - "سام" toxic وغير سام 'nontoxic... الخ⁽¹⁾.

وهذا التفسير، فيما يرى جيس، سوف يسمح لنا بتقديم عناصر منفية قابلة للحمل، في حين أن المحاولة المماثلة لتقديم أسماء منفية قادرة على أن تكون موضوعات منفية سوف تفشل في ذلك⁽²⁾. وبالتالي فإذا اعتبرنا أن (ع₁) و(ع₂) هي صفات متكاملة، وسمحنا، كما هو من قبل، بأن نعتبر أن (ق₁) و(ق₂) هما نفى (ق₁) و(ق₂) فلن تكون لدينا فحسب العلاقات التي كانت لدينا من قبل، وهي أنه لما كانت (ق₁) متناقضة مع (ق₂)، فإن (ق₁) يلزم عنها (ق₂)، و(ق₂) يلزم عنها (ق₁)، بل يكون لدينا أيضا عكس هذه العلاقات الأخيرة. (ويمكننا أن نضيف، في هذه الحالات الأخيرة، أسهم صاعدة على الشكل الأخير). ويكون لدينا عندئذ حالة نعتبر فيها أن النفي، في (ق₁) و(ق₂)، مع المحمول الأصلي لـ (ق₁) و(ق₂) يكونان محمولا جديدا من نفس نوع المحمول الأصلي⁽³⁾.

بعد توضيح الحجة على صحة اللاتماثل المتعلق بالنفي وإثبات أن النفي مع المحمول يكون محمولا منفيا جديدا، بعكس الموضوع. أنتقل الآن إلى إثبات صحة اللاتماثل المتعلق بالتركيب.

4-5-2 إثبات صحة اللاتماثل المتعلق بالتركيب:

يعبر ستراوسن عن اللاتماثل الأساسي في هذه الحالة، كما رأينا، بالقول بأنه في حين أن الصفات قد تكون علاقاتها بالصفات الأخرى أنها شروط لازمة أو كافية لها، فإنه لا يوجد معنى مماثل يحكم العلاقات بين الأفراد الجزئية، ولأننا

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.106

2- Geach, P.T., Strawson on Subject and Predicate, p. 180

3- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.107

نستطيع أن نتحدث بصورة صحيحة عن الصفات التي تكون على علاقة كافية وضرورية بالصفات الأخرى فإن ستراونس يرى أننا نستطيع أن نحدد علاقات معينة أكثر تعقيداً قد تربط بين الصفات وبعضها. إذ نجده يحدد اثنين من العلاقات الثلاثية كما يلي:

(1) [3ع] هي الصفة الوصلية لـ (ع1) و (ع2) حيث (ع1) و (ع2) يمثلان معاً شرطاً كافياً لـ (ع3)، ويمثلان منفصلتين شرطيتين ضروريين لـ (ع3). ولا يمثلان شرطاً كافياً ولا ضرورياً لغيرها.

(2) [3ع] هي الصفة الفصلية لـ (ع1) و (ع2) حيث يكون كل منها كافياً منفرداً كشرط لـ (ع3) ويكون كل منها ضرورياً في غياب الآخر.

ويمكننا إيجاد أمثلة على هذه العلاقات وليس تحديدها فحسب، إذ أن الصفة التي نعبر عنها بـ "يكون أبكم" هي صفة وصلية للصفات التي نعبر عنها بـ "يكون أصم" و "يكون أخرس". والصفة التي نعبر عنها بـ "له شقيق" هي صفة فصلية للصفات التي نعبر عنها بـ "له أخ" و "له أخت" (1).

وعلى ذلك يرى ستراونس أن حالة المحمولات المركبة حالة تامة، أما بالنسبة للموضوعات المركبة، من الناحية الأخرى، فإنه لا يمكن أن يكون هناك سوى وهم الحالة، إذ أننا لا نستطيع التحدث عن موضوعات مركبة إلا إذا كنا نستطيع التحدث عن فرد جزئي يكون شرطاً ضرورياً أو كافياً لفرد جزئي آخر بمعنى مماثل للمعنى الذي نتحدث به عن إحدى الصفات العامة التي تكون شرطاً ضرورياً أو كافياً لصفة أخرى، وكما رأينا، لا يوجد هنا مثل هذا المعنى (2).

1- Ibid, p.108

2- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, pp.28-29

ولكن كيف تنشأ الفكرة الوهمية عن وجود الموضوعات المركبة؟

يرى ستراونس أنها تنشأ من حقيقة أننا نستطيع أن نشكل جملاً صحيحة بالخصائص التالية: (1) تكون موضوعاتها النحوية مركبة من تعبيرات تحدد الأفراد الجزئية، وتكون محمولاتها النحوية هي تعبيرات تحدد الصفات العامة للجزئيات؛ (2) هذه الجمل تعبر عن قضايا مكافئة للوصل أو الفصل في القضايا التي تكون موضوعاتها الفردية المتعددة هي تلك التي تظهر مركبة في الجمل ذات الموضوعات المركبة ظاهرياً، والتي تحدد محمولات نفس الصفات العامة التي تحدها المحمولات النحوية لتلك الجمل. وبالتالي يكون لدينا هنا تشابه خداع بين هذه الحالة وحالة المحمولات المركبة. ويرى ستراونس أننا نكشف كونه تشابه خداع بمجرد أن نحدد الشروط التي يجب الإيفاء بها في المفردات الوصلية أو الفصلية، ونرى أنه من الخطأ افتراض إمكانية الإيفاء بها. ومن ثم نكون مضطرين لأن نحكم، فيما يتعلق بهذه الجمل، بأن موضوعاتها النحوية ليست موضوعات مركبة من الناحية المنطقية، وأن محمولاتها النحوية ليست محمولات منطقية صحيحة لهذه الموضوعات. ويمكننا أن نقرأ هذه الجمل بدلاً من ذلك على أنها اختصارات طبيعية لغوياً، ومسموح بها للقضايا المركبة التي تكون مكوناتها لها موضوعات مختلفة وتشارك في نفس المحمول⁽¹⁾.

ومع ذلك يرى ستراونس أن هذه النتيجة التي نصل إليها الآن، ليست نتيجة لقبول فرضية اللاتماثل بخصوص النفي، بل هي نتيجة لحجة مستقلة مبنية على القرار المؤقت بشأن المماثلة (المطابقة) بين الموضوع والمحمول في قضية ما يقدم فيها فرد جزئي محدد وصفة عامة محددة منسوبتان لبعضهما البعض. وعلى اعتبار هذا القرار ينتج، بحجج مستقلة، أنه في نفس مثل هذه القضية يتم النفي بنفي محمول

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, pp.109-110

القضية الأصلية، باعتباره يكون محمولاً جديداً، وأن المحمولات المركبة مسموح بها في حين أن الموضوعات المركبة، مثل الموضوعات المنفية، غير مسموح بها⁽¹⁾.

هكذا رأينا كيف أثبت ستراوسن صحة اللاتماثل بين الموضوعات، والمحمولات فيما يتعلق بالنفي والتركيب، وكيف أن اللاتماثلات الأخرى، التي أشرت إليها، تشهد على ذلك.

وباختصار، يمكن القول إن ستراوسن يقيم تمييزه بين الموضوع والمحمول على أساس ثلاثة أنواع من اللاتماثلات:

1- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالحدود الجزئية والحدود الكلية.
(ففي حين تظهر الجزئيات في القضايا كموضوعات فقط، ولا تظهر قط كمحمولات، نجد أن الكليات من الممكن أن تظهر كموضوعات أو محمولات علي السواء).

2- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي.
(ففي حين أن إلحاق النفي بموضوع القضية المنفية لا ينتج تعبيراً جديداً من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذي لموضوع القضية الأصلية، نجد أن إلحاق النفي بمحمول القضية المنفية ينتج تعبيراً جديداً من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذي لمحمول القضية الأصلية).

3- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب.
(ففي حين أن المحمولات المركبة مسموح بها في القضايا، نجد أن الموضوعات المركبة غير مسموح بها).

1- Ibid, p.110

الفصل الخامس

بين اللغة والمنطق

العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية

5-1 تمهيد

5-2 الثوابت والمتغيرات

5-3 معاني ثوابت دوال الصدق

5-4 العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية

5-4-1 العلاقة بين ثابت السلب "~" وكلمة "ليس"

5-4-2 العلاقة بين ثابت الوصل "." وحرف العطف "و"

5-4-3 العلاقة بين ثابت اللزوم "⊃" والعبارة الشرطي "إذا كان ... إذن ..."

5-4-4 العلاقة بين ثابت التكافؤ "≡" وعبارة "... إذا كان فقط إذا كان ..."

5-4-5 العلاقة بين ثابت الفصل "∨" وعبارة "إما ... أو ..."

الفصل الخامس

بين اللغة والمنطق

العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية

5-1 تمهيد:

إذا كانت اللغة هي الأداة الرمزية التي يتم بواسطتها التعبير عن أفكارنا ومشاعرنا بحيث يسهل تعاملنا مع الآخرين فنحقق التواصل معهم، وإذا كان الفكر لا يمكن أن يظهر بدقة ووضوح سواء في الواقع المحسوس أو المعقول أو المعنوي دون أن يعتمد على الألفاظ والتراكيب اللغوية المضبوطة، فإننا نستطيع أن نقول أن المنطق قد نشأ في أحضان اللغة وأن اللغة هي وعاء الفكر، والفكر هو محتوى اللغة فالفكر بلا لغة تعبر عنه روح بلا جسد، كما أن اللغة بلا فكر يشيع فيها جسد بلا روح⁽¹⁾. فبدون اللغة، إذن، يظل الفكر سراباً لا أثر له⁽²⁾. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن اللغة والفكر مترابطان ترابطاً وثيقاً، على اعتبار أن اللغة هي الوعاء أو المظهر الخارجي الذي يتم تقديم الفكر من خلاله ... وطالما أن المنطق هو الذي يدرس الفكر من حيث قوالبه وصوره المختلفة، إذن يكون من الطبيعي إرتباط اللغة بالمنطق⁽³⁾.

فمن المعروف أن التركيب اللغوي يخضع لقواعد لغوية معينة، تلك التي تعطى للجملة قدرتها على التعبير عن الفكر بدقة ووضوح، وهذه القواعد هي المعروفة في اللغة باسم 'النحو' فلا شك أن الإلتزام بالقواعد النحوية في التعبير

1- زينب عفيفي، فلسفة اللغة عند الفارابي، دار قباء، القاهرة، 1997، ص 191.

2- سهام النويهى، الفلسفة واللغة، حولى كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد الرابع عشر، 1989، ص 59.

3- عزمى إسلام، مفهوم المعنى، ص 18-20.

يساعد فى نقل الأفكار بطريقة صحيحة. ولما كان المنطق أيضا يضع القواعد التى بواسطتها يكون التفكير صحيحا، فقد يبدو الأمر وكأن طبيعة كل من المنطق والنحو واحدة وهى أن كلاهما يضع القواعد العامة للتفكير الصحيح. وكل ما هنالك أن النحو يبحث فى القواعد التى تنظم اللغة المعبرة عن الفكر، والمنطق يبحث فى الفكر المعبر عنه باللغة التى تخضع لهذه القواعد⁽¹⁾.

ويغلب الظن أن المنطق - من الناحية التاريخية - كان مرتبطاً بالنحو، فلقد بدأت البذور الأولى فى أبحاث السوفسطائيين الخاصة باللغة والخطابة و النحو بوجه أخص، فلقد أرجعوا التصور (المعنى) إلى اللفظ مما يسر لهم أن يجعلوا من الجدل وسيلة للإنتصار على الخصم، وفن الإقناع فى نظرهم هو فن التفكير، ومعنى هذا أن السوفسطائيين قد بحثوا فى اللغة فادى بهم ذلك إلى المنطق. ويقال أن أرسطو قد توصل إلى كثير من التصنيفات المنطقية وخاصة المقولات من دراسته للغة اليونانية ونحوها. وازدادت على أيدي الرواقيين الصلة بين المنطق والنحو، فقد قسموا المنطق إلى الخطابة التى هى نظرية القول المتصل، وإلى الديالكتيك، وموضوعه القول المنقسم بين السائل والجيب. ولا تكاد ترتبط الخطابة عندهم بالفلسفة، أما الديالكتيك فيعرفونه بأنه فن الكلام الجيد، ولما كان الفكر والتعبير وثيقى الارتباط، إنقسم عندهم الديالكتيك إلى قسمين: قسم يدرس التعبير، وقسم يدرس ما يعبر عنه، أى إلى اللفظ والفكر. وقد استمرت تلك الصلة تقوى فى العصور التالية حتى العصور الوسطى فى الشرق والغرب⁽²⁾.

1- محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصورى، دار الثقافة، القاهرة، 1976، ص 28.

2- محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصورى، ص 28-29.

- وأيضا عبد الرحمن بدوى، المنطق الصورى والرياضى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1997، ص 33-34.

فعندما نُقل المنطق اليونانى إلى العالم الإسلامى، أكتُشف أنه وثيق الصلة بنحو اللغة اليونانية. ورأى بعضهم مشابهة بين المنطق وبين النحو العربى، الذى تأثر عند النحويين بدراستهم للمنطق. وأكد بعضهم وجود صلة وثيقة بين النحو العربى والمنطق، ونفى بعضهم تلك الصلة، وظهرت بذلك مشكلة العلاقة بين النحو والمنطق، إنقسم المسلمون بصدها إلى ثلاث طوائف: نحويون خالص، ومناطقة خالص، وفريق وسط.

أما النحويون، وعلى رأسهم (أبو سعيد السيرافى)، فيرون أن النحو غير محتاج إلى المنطق، وأن المنطقى قد يحتاج إلى النحو، الذى يبين حركات الأسماء والأفعال والحروف، التى يستخدمها فى التعبير عن أفكاره.

أما المناطقة، وعلى رأسهم (أبو بشير متى بن يونس)، فيرون أنه لا حاجة بالمنطقى إلى النحو، لأنه يهتم أساسا بالمعانى لا بالألفاظ، وأن النحوى محتاج إلى المنطق لترتيب المعنى وضبط الفكر.

أما الفريق الوسط، الذى كان يضم أمثال (أبى سليمان السجستانى وأبى حيان التوحيدى)، فيرون وجوب الجمع بين النحو والمنطق⁽¹⁾.

ولو نظرنا الآن فى الدراسات الحديثة فى المنطق واللغة، لرأينا أن الفلاسفة والمناطقة يولون إهتماما كبيرا للدراسة المنطقية للغة، إذ إزدادت على أيديهم الصلة بين المنطق واللغة، وبلغت ذروتها عند فلاسفة التحليل المعاصرين منذ 'جورج مور' G.Moore (1873-1958) و'برتراند رسل' B.Russell (1872-1970) ثم 'لودفيج فيتجنشتين' L.Wittgenstein (1889-1951) وفلاسفة مدرسة 'إكسفورد' المعاصرين الذين لا يرون فى الفلسفة كلها إلا أنها تحليل منطقى للغة الجارية⁽²⁾.

1- محمد السرياقوسى، التعريف بالمنطق الصورى، دار الثقافة، القاهرة، 1980، ص 20.

2- محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصورى، ص 33-34.

وبالرغم من هذه العلاقة الواضحة والوثيقة بين اللغة والمنطق، إلا أن ستراوسن يرى أن هناك هوة بين قوانين كل منهما. هذه الهوة تتضح من خلال دراسة ستراوسن لمدى التماثل - من عدمه - بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية. ولكن قبل أن نتناول العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية نرى أنه من الضروري أن نلقى نظرة سريعة على الثوابت والمتغيرات ونحدد معنى واستخدام كل ثابت من هذه الثوابت على حده، كي يتسنى لنا أن نقابل كل واحد منها باللفظة أو التعبير الذى يوازيه (أو يعتقد أنه يوازيه) فى اللغة العادية.

2-5 الثوابت والمتغيرات:

يقصد بهاتين الكلمتين: (الثوابت) و(المتغيرات) فى المنطق، ما يقصد بهما فى العلوم الرياضية كالحساب.

فالرمز (الثابت) فى الرياضه هو الذى لا يتغير معناه رغم اختلاف مواضعه، فالأعداد: 1، 2، 3، 4، ... كلها ثوابت، لأن كل عدد منها له نفس المعنى أينما ورد، و(الصفير) ثابت لأن معناه كذلك لا يتغير، والرموز (+)، (-)، (×)، (÷)، (=) كلها كذلك ثوابت لأنها دائما ذات دلالة واحدة لا تتغير بتغير سياقها وموضوعها⁽¹⁾.

وأما الرمز (المتغير) فهو عادة يختار من أحرف الهجاء مثل أ، ب، ج، س، ص، ... الخ، وليس (للمتغيرات) معنى بذاتها على الإطلاق، على عكس (الثوابت) فبينما نعلم للثوابت معنى محددًا يصاحبها أينما وردت، ترانا لا نجعل (للمتغيرات) معنى معلوما محددًا أينما وردت؛ فنحن نعلم - مثلا - عن العدد (2) أنه زوجى، وأنه عدد صحيح، وأنه هو الذى يتلو العدد (1) فى سلسلة الأعداد؛

1- زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1981، ص 75.

لكننا لا نعلم معنى الرمز (س)، لأن معناه يتغير حسب ما نختاره له، فلو سألنا: هل العدد (س) زوجي أم فردي؟ أجبتنا بأنه لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا إذا عرفنا المدلول الذي جاءت (س) معبرة عنه في هذا الموضع أو ذاك، فقد يكون هذا الرمز (المتغير) دالا على عدد موجب، وقد يكون دالا على عدد سالب، وقد يكون دالا على صفر، ولما كانت الأعداد ليس فيها ما يجوز أن يكون أى شيء على هذا النحو، كان (المتغير) غير ذي معنى، ويظل كذلك حتى نضع مدلوله مكانه⁽¹⁾.

وبالتالي يتضح أن المتغير هو ما لا يكون له معنى محدد (فهو يختلف حسب الموضع أو السياق الذي يرد فيه) أما الثابت فهو ما لا يتغير معناه مهما تغير الموضع أو السياق الذي يرد فيه. بل يأخذ معنى محددًا أينما ورد. وهذا ما يعبر عنه رسل في كتابه أصول الرياضيات، إذ يعرف الثابت بأنه "ما يجب أن يكون شيئًا محددًا تحديدًا مطلقًا، شيئًا لا إبهام فيه البتة"⁽²⁾.

ويشير ستراوسن إلى أن الصيغ عامة تحتوي، بجانب المتغيرات، على تعبيرات (كلمات أو رموز) لا تعد متغيرات، يشار إليها بوصفها ثوابت constants، لا بوصفها متغيرات variables، ومن ثم فإن أى كلمة عادية أو عبارة، حين تقع فى صيغة ما، قد يشار إليها بوصفها ثابت. كما أن التعبيرات المختارة من قبل علماء المنطق الصورى لتظهر كثوابت في نماذجها أو صيغها اللفظية النموذجية يطلق عليها أحياناً ثوابت منطقية (أو صورية) Logical (or formal) Constants، أما الصيغ التي لا تحتوى على شيء إلا الثوابت المنطقية فقد يطلق عليها بصورة مماثلة "صيغ منطقية (أو صورية) logical (or formal) formulae"⁽³⁾.

1- المرجع السابق، ص 75، 76.

2- برتراند رسل، أصول الرياضيات، الجزء الأول، ترجمة: محمد مرسى أحمد وأحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص 35.

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, Methuen & Co. LTD, London, 1952, p. 47

ولذلك نجد أن كلمة "أعزب" تعد ثابت، ولكنها لا تعد ثابت منطقي، لأن، علي سبيل المثال، المبدأ القائل إن "س أعزب" تستلزم "س ليس متزوجاً" يعد مبدأ لمؤلف المعجم، وليس مبدأ لعالم المنطق الصوري. ولكن كلمة "ليس" not تعد ثابت منطقي، لأننا اخترنا الكلمة لتظهر في صيغة نموذجية وردت في قاعدة عالم المنطق الصوري. أي؛ القاعدة القائلة إن "ق وليس ق" متناقضة. وبالمثل تعد "ليس ق" صيغة منطقية، لأنها لا تحتوي علي شيء إلا الثوابت المنطقية، ولكن "س ابن أصغر" ليست صيغة منطقية، لأنها تحتوي علي ثوابت غير منطقية⁽¹⁾. فما هي، إذن، الثوابت المنطقية؟

يبدو أن تعبير "الثوابت المنطقية" من إصطناع بيانو، وسبق للرواقين أن عرفوا بعضها وسموها "روابط" connectives، فالثابت المنطقي هو الحرف أو الكلمة أو عدة الكلمات التي تربط بين قضيتين بسيطتين (ذريتين) أو أكثر⁽²⁾.

ويحتوي النسق المنطقي لدوال الصدق، فيما يري ستراوسن، علي خمسة ثوابت أساسية هي: ثابت السلب negation (~)، ثابت الوصل conjunction (.)، ثابت الفصل Disjunction (V)، ثابت اللزوم Implication (\supset)، وثابت التكافؤ equivalence (\equiv)⁽³⁾.

رمز السلب (~) ويشير إلي (ليس ...)

رمز الوصل (.) ويشير إلي (... و ...)

رمز الفصل (\vee) ويشير إلي (... أو ...)

رمز اللزوم (\supset) ويشير إلي (إذا كان ... فإن ...)

رمز التكافؤ (\equiv) ويشير إلي (... إذا كان فقط إذا كان ...)

1- Ibid, p. 47

2- محمود زيدان، المنطق الرمزي، ص 184

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 64

ونتيجة لاستخدام الثوابت الخمسة فإننا نحصل علي خمسة أنواع من القضايا هي:

- قضايا الوصل وصورتها (ق . ل)، ويربط بين عنصريها واو العطف ويسمي عنصراها الرئيسيان المتصلان.
- قضايا الفصل وصورتها (ق ∨ ل)، ويربط بين عنصراها رمز (أو) ويسمي عنصراها الرئيسيان المنفصلان.
- قضايا اللزوم وصورتها (ق ⊃ ل)، ويربط بين عنصريها إذا كان ... فإن ... وما يسبق علامة اللزوم يسمي المقدم وما يلحق بها يسمي التالي.
- ولدينا بالإضافة إلي هذه الأنواع قضايا النفي وصورتها (~ ق)، وقضايا التكافؤ أو اللزوم المزدوج، وصورتها الرمزية (ق ≡ ل) وليس ثمة أسماء لعناصر قضايا النفي والتكافؤ⁽¹⁾.

3-5 معاني ثوابت دوال الصدق:

يذهب سترافوسن في كتابه مقدمة إلي النظرية المنطقية إلي أنه يمكن تحديد معاني ثوابت دوال الصدق (السلب - الوصل - الفصل - اللزوم - التكافؤ) من خلال الإشارة إلي كيف يتحدد صدق أو كذب دالة الصدق لكل من الصيغ (~ ق، ق . ل، ق ∨ ل، ق ⊃ ل، ق ≡ ل) عن طريق صدق أو كذب عبارتها التأسيسية، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ- تعريف ثابت السلب " ~ ":

أي عبارة تأخذ الصيغة " ~ ق " تكون صادقة فقط إذا كانت عبارتها التأسيسية كاذبة، وتكون كاذبة فقط إذا كانت عبارتها التأسيسية صادقة⁽¹⁾.

1- محمد قاسم، نظريات المنطق الرمزي؛ بحث في الحساب التحليلي والمصطلح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 44.

ويمكن التعبير عن احتمالات صدق دالة السلب علي النحو التالي:

| | |
|---|-----|
| ق | ق ~ |
| ص | ك |
| ك | ص |

وهذا يعني كما يقول Klenk إن إدخال السلب علي أي صيغة يعكس قيمة صدقها⁽²⁾. فمثلاً:

إذا كانت القضية إنها تمطر قضية صادقة.

تصبح القضية لا تمطر قضية كاذبة، والعكس صحيح

فإذا كانت القضية إنها تمطر قضية كاذبة.

تصبح القضية لا تمطر قضية صادقة.

ب- معني ثابت الوصل "∧":

أي عبارة تأخذ الصيغة ق . ل تكون صادقة فقط إذا كانت عباراتها التأسيسية صادقة، وتكون كاذبة فقط إذا كانت واحدة علي الأقل من عباراتها التأسيسية كاذبة⁽³⁾. ويمكن التعبير عن احتمالات صدق دالة الوصل علي النحو التالي:

| | | |
|---|---|-------|
| ق | ل | ق . ل |
| ص | ص | ص |
| ص | ك | ك |
| ك | ص | ك |
| ك | ك | ك |

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 67

2- Klenk, V., Understanding Symbolic Logic, Prentice-Hall, INC, New Jersey, U.S.A, 1983, p. 37

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 67

وهذا يعنى أن دالة الوصل تكون صادقة فى حالة واحدة فقط وهى حالة صدق كل من [ق، ل] معاً وتكذب فى بقية الحالات الأخرى.

ج- معنى ثابت الفصل 'v':

أى عبارة تأخذ الصيغة 'ق v ل' تكون صادقة فقط إذا كانت إحدى عباراتها التأسيسية على الأقل صادقة، وتكون كاذبة فقط إذا كانت عباراتها التأسيسيتان معا كاذبتين⁽¹⁾.

ويمكن التعبير عن احتمالات صدق دالة الفصل على النحو التالى:

| ق | ل | ق v ل |
|---|---|-------|
| ص | ص | ص |
| ص | ك | ص |
| ك | ص | ص |
| ك | ك | ك |

وبالتالى يتضح أن قضية الفصل تكون كاذبة فقط فى حالة كذب كل من [ق ، ل] معاً، وتصديق فى باقى الحالات الأخرى. ويعود إلى "جيفونز" فضل وضع هذه القاعدة (أو تعريف الفصل) وأخذها عنه كل المناطقة المعاصرين - ماعدا فن Venn⁽²⁾.

د- معنى ثابت اللزوم "⊃":

أى عبارة تأخذ الصيغة 'ق ⊃ ل' تكون صادقة فقط إذا لم تكن العبارتان التأسيسيتان معاً، الأولى (المقدم) صادقة والثانية (التالى) كاذبة؛ وتكون كاذبة فقط إذا كانت عبارتها الأولى صادقة والثانية كاذبة⁽³⁾.

1- Ibid, p.67

2- محمود زيدان، المنطق الرمضى، ص 186-187.

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 67

ويمكن التعبير عن احتمالات صدق دالة اللزوم على النحو التالي :

| ق | ل | ق \supset ل |
|---|---|---------------|
| ص | ص | ص |
| ص | ك | ك |
| ك | ص | ص |
| ك | ك | ص |

ومن ثم يتفق ستراوسن مع تارسكى الذى يقرر أن قضية اللزوم تكون صادقة فى أية حالة من الحالات الثلاثة الآتية:

1- صدق المقدم والتالى معا.

2- كذب المقدم وصدق التالى .

3- كذب المقدم والتالى معا.

ولا تكون قضية اللزوم كاذبة إلا فى الحالة الرابعة الممكنة، وهى حالة صدق المقدم وكذب التالى⁽¹⁾.

وهذا يعنى، فيما يرى ستراوسن، أن كذب المقدم أو صدق التالى تعد، على حد سواء، شروطاً كافية لصدق أى عبارة للزوم، كما أن صدق المقدم وكذب التالى يعد شرطاً وحيداً وضرورياً وكافياً لكذبها⁽²⁾. ولقد اعترض لويس lewis على ذلك، حيث أنه يذهب إلى أن صدق القضية اللزومية لا يتوقف على مجرد عدم حدوث الحالة التى يكون فيها المقدم صادقاً والتالى كاذباً، بل على إمكانية استنتاج

1- الفرد تارسكى، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الإستدلالية، ترجمة: عزمى إسلام، مراجعة: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص 59.

2 - Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, pp.82-83

التالى من المقدم⁽¹⁾. وهذا ما يطلق عليه لويس 'اللزوم المحدد أو الدقيق' The strict implication.

هـ- تعريف ثابت التكافؤ "≡":

أى عبارة تأخذ الصيغة 'ق ≡ ل' تكون صادقة فقط إذا كانت عبارتها التأسيسيتان صادقتين معا أو كاذبتين معا. وتكون كاذبة فقط إذا كانت إحداهما صادقة والأخرى كاذبة⁽²⁾.

ويمكن التعبير عن احتمالات صدق دالة التكافؤ كالتالى:

| ق | ل | ق ≡ ل |
|---|---|-------|
| ص | ص | ص |
| ص | ك | ك |
| ك | ص | ك |
| ك | ك | ص |

وهذا يعنى أن قضية التكافؤ تكون صادقة إذا كان كل من [ق ، ل] صادقتين معا أو كاذبتين معا. وتكون كاذبة فيما عدا ذلك.

وهكذا نكون قد أوضحنا معانى ثوابت دوال الصدق كل على حده، من خلال الإشارة إلى صدق أو كذب العبارات التأسيسية لدوال الصدق. ولكن هل هناك علاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية ؟؛ بعبارة أخرى، ما مدى التماثل بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية؟.

1- C.F: Lewis, C. I & Langford, C. H., Symbolic Logic, New York, 1932

2- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p.67

5-4 العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية:

أشرت فيما سبق إلي معاني و تفسيرات ثوابت دوال الصدق، وقد تم فهم هذه المعاني والتفسيرات في ضوء بعض الإجراءات الموضحة لتحديد شروط الصدق وتأسيس القواعد المنطقية. وهنا يجب أن نتساءل، مع الأخذ في الاعتبار كل من هذه الثوابت، عما إذا كان هناك أي تعبير للغة العادية له علي الأقل استخدام معياري واحد يمكن أن يتماثل مع معني أي من هذه الثوابت أم لا ؟ فمن الشائع إلي حد بعيد، مع وجود بعض التحفظات، إفتراض التماثلات التالية:

- ثابت السلب " ~ " مع كلمة ليس
- ثابت الوصل " . " مع حرف العطف " و "
- ثابت الفصل " v " مع عبارة إما ... أو ...
- ثابت اللزوم " \supset " مع عبارة إذا كان ... فإن ...
- ثابت التكافؤ " \equiv " مع عبارة ... إذا كان فقط إذا كان ...

يشير ستراوسن إلي أن أول اثنين من هذه التماثلات أقلها تفضيلاً، أما بقية هذه التماثلات فسوف نجد أنها ليست مضللة فقط بل خاطئة علي نحو واضح⁽¹⁾. ولكن متي يحق لنا أن نقول أن مثل هذا التماثل خاطئاً بوضوح؟

يجيب ستراوسن علي ذلك قائلاً: إن التماثل يكون خاطيء بوضوح عندما نجد أن الرابطة العادية في استخدامها المعياري أو الأساسي لا تعمل وفقاً للقاعدة المنطقية التي تتعلق بثابت دالة الصدق الذي يتماثل معها، وكذلك عندما نجد، علي النقيض، أن ثابت دالة الصدق لا يعمل وفقاً للقاعدة المنطقية التي تتعلق بالرابطة العادية في استخدامها المعياري أو الأساسي⁽²⁾. وبالتالي فسوف نتخذ إجابة

1- Ibid, p. 78

2- Ibid, p. 78

ستراوسن هذه كقاعدة نحتكم إليها في كل تماثل بين الرابطة العادية والثابت المنطقي الذي يتمثل معها عادة، لنرى إن كان التماثل صحيحاً أم خاطئاً.

1-4-5 العلاقة بين ثابت السلب '~' و كلمة 'ليس':

سبق أن أشرنا إلي أن أي عبارة تأخذ الصيغة '~ ق' تكون صادقة فقط إذا كانت عبارتها التأسيسية كاذبة، وتكون كاذبة فقط إذا كانت عبارتها التأسيسية صادقة، أي أن إدخال ثابت السلب المنطقي '~' علي أي صيغة يعكس قيمة صدقها. فهل إدخال رابطة النفي العادية 'ليس' علي أي قضية يقوم بنفس ما يقوم به ثابت السلب المنطقي '~'؟ بمعنى آخر؛ هل يتمثل ثابت السلب المنطقي '~' مع رابطة النفي العادية 'ليس'؟

بالنظر إلي القوانين التالية:

$$(1) \sim (ق . ل) .$$

$$(2) ق \sim \sim ل .$$

نجد أنهما يوضحان معاً، كما يقول ستراوسن، أن أي جملة دالة صدق (أو صيغة دالة صدق) يكون الثابت الرئيسى فيها هو ثابت السلب '~' تكون نقيض الجملة (أو الصيغة) التي تنتج من حذف هذا الثابت⁽¹⁾. ولكي نرى ما إذا كان ثابت السلب '~' يتمثل مع (أو يقوم بما تقوم به) الرابطة العادية 'ليس' أم لا، نطرح التساؤل التالي: ماهو الاستخدام المعيارى أو الأساسى لرابطة النفي العادية 'ليس'؟

يذهب ستراوسن إلى أن الاستخدام المعياري أو الأساسي للرابطة العادية ليس في أى جملة هو تقرير نقيض العبارة التى تنتج من استخدام نفس الجملة، بنفس السياق، بدون كلمة ليس "not" ¹. فمثلاً:

إذا كانت القضية "لا مؤمن مصلى" قضية كاذبة

فإن القضية "كل مؤمن مصلى" تكون قضية صادقة، والعكس صحيح

فإذا كانت القضية "لا مؤمن مصلى" قضية صادقة.

فإن القضية "كل مؤمن مصلى" تكون قضية كاذبة.

ومن ثم يتضح أن الرابطة العادية ليس "تعمل وفقاً للقاعدة المنطقية التى تتعلق بثابت السلب"~.

ويرى ستراوسن أن هذا التماثل يتضمن فقط تلك الانحرافات الضئيلة عن منطق اللغة الذى يجب أن ينتج دائماً من خلال نشاط عالم المنطق الصورى لتقنين القواعد بمساعدة الأمثلة اللفظية: أى (i) الإقرار بقاعدة صارمة عندما تسمح اللغة العادية بتغيرات والانحرافات عن الاستخدام المعياري... (ii) التوسع فى فهم معنى كلمة "مثل" التى تسمح لنا باعتبار "جون ليس مجنوناً" وكذلك ليست كل النيران خطيرة كأمثلة لـ "ليس ق". ولذلك فسوف نطلق على ~ رمز السلب، ونقرأ "~" مثل ليس ⁽²⁾.

1- Ibid, p.79

(*) يجب ألا نفترض أن إضافة ليس "not" فى أى جملة له هذا التأثير دائماً فالجملة "بعض النيران ليست خطيرة" ليست نقيض للجملة "بعض النيران خطيرة" وهذا هو السبب فى أن تماثل ~ "بـ ليس الحال كذلك" مفضلاً عن تماثلها مع كلمة ليس.

2- Ibid, p.79

5-4-2 العلاقة بين ثابت الوصل " و حرف العطف " و:

إذا كنا قد أثبتنا أن ثابت السلب المنطقي " ~ " يتماثل، إلى حد ما، مع رابطة النفي العادية " ليس "، فهل يتماثل ثابت الوصل " . " مع رابطة الوصل العادية أو حرف العطف " و " . بمعنى آخر هل تتماثل الصيغة (ق . ل) مع الصيغة (ق و ل)؟ للإجابة عن هذا السؤال سوف نطرح مجموعة أخرى من الأسئلة والتي سيتضح من خلال محاولة الإجابة عنها إجابة السؤال الأساسى (هل يتماثل ثابت الوصل المنطقي مع رابطة الوصل العادية أم لا ؟). وهذه الأسئلة هي:

ما هي القاعدة المنطقية التي تتعلق بثابت الوصل ؟ وهل تعمل رابطة الوصل العادية " و " في استخدامها المعيارى أو الأساسى وفقا لتلك القاعدة المنطقية التي تتعلق بثابت الوصل المنطقي " . " ؟ وكذلك هل يعمل ثابت الوصل المنطقي وفقا للقاعدة المنطقية التي تتعلق بالرابطة العادية فى استخدامها المعيارى أو الأساسى ؟ أو بصيغة أخرى؛ هل تقوم الرابطة العادية " و " بنفس الوظائف التي يقوم بها ثابت الوصل " . " ؟ وهل يقوم ثابت الوصل المنطقي " . " بنفس الوظائف التي تقوم بها الرابطة العادية " و " ؟!

يرى سترافوسن أنه فى حالة تماثل حرف العطف " و " مع ثابت الوصل المنطقي " . " يوجد بالفعل انحراف ملحوظ للحقائق. فحرف العطف " و " يمكن أن يقوم بالكثير من الوظائف التي لا يمكن أن يقوم بها ثابت الوصل " . "، حيث يمكن لـ " و " على سبيل المثال، أن تستخدم لربط الأسماء (مثال: وصل محمد وأحمد) أو الصفات (مثال: لقد كان جائعا وطمأنا)، أو الأحوال (مثال: لقد مشى ببطء وبألم)؛ بينما ثابت الوصل " . " يمكن استخدامه فقط لربط التعبيرات التي يمكن أن تظهر منفصلة (أو مستقلة)⁽¹⁾.

وهنا قد يعترض البعض بالقول إن الجمل التي فيها حرف العطف "و" يربط كلمات أو عبارات كانت اختصارا للجمل التي فيها "و" تربط بين فقرتين، مثال ذلك: (لقد كان جائعا وظمأنا) كانت اختصارا لـ (لقد كان جائعا ولقد كان ظمأنا). إلا أن ستراون يرى أن هذا خاطئ، فنحن لا نقول عن أى شخص يستخدم جمل مثل "وصل محمد وأحمد" أنه يتحدث بشكل إيجازي، أو أنه يستخدم الاختصار، فعلى النقيض من ذلك، فأحدى وظائف الحرف "و"، والتي ليس لها مثال في حالة ثابت الوصل "؛" هي صياغة موضوعات جمعية أو محمولات مركبة، فمن الصحيح، بالتأكيد، لكثير من العبارات التي تأخذ الصيغة:

س و ص هي ف أو س هي ف و ع

أنها تكافئ منطقيا العبارات المماثلة التي تأخذ الصيغ:

س هي ف و ص هي ف أو س هي ف و س هي ع

ولكن أولا: هذه حقيقة عن استخدام الحرف "و" في سياقات معينة لا يلاحظها قاعدة لاستخدام ثابت الوصل "؛"؛ وثانيا: يوجد عدد لا حصر له من السياقات التي لا تملك مثل هذا التكافئ، مثال ذلك: "أحمد وليلى كونا صداقات" لا تكافئ "أحمد كون صداقات وليلى كونت صداقات" فهما يعنيان أشياء مختلفة تماما. ولن يظل هذا التكافؤ إذا استبدلنا "كونا صداقات" بـ "تقابل بالأمس" أو "كانا يتحدثان" أو "تزوجا" أو "كانا يلعبان الشطرنج". كذلك جملة "وصل محمد وأحمد" لا تعنى نفس معنى جملة "وصل محمد و وصل أحمد" لأن الجملة الأولى تشير إلى أنهما وصلا معا، أما الجملة الثانية فتشير إلى ترتيب وصولهما⁽¹⁾.

وبالتالي يتضح لنا أن ثابت الوصل "؛" لا يستطيع أن يقوم بنفس وظائف رابطة الوصل العادية "و". ولكن قد يحاول البعض تجنب هذه الصعوبات عن طريق اعتبار أن ثابت الوصل "؛" له وظيفة ليست للرابطة العادية "و" فهو يمتلك وظيفة ما يشبهه؛ أى النقطة (علامة الوقف الكامل عند الكتابة). ومن ثم يجب أن نكف عن

1- Ibid, p .80

التحدث عن عبارات تأخذ الصيغ (ق . ل)، (ق . ل . م) ... إلخ، وأن نتحدث عن مجموعات من العبارات بدلا من تلك الصيغ⁽¹⁾.

وكذلك يستخدم ثابت الوصل ". بحيث يمكنه أن يعبر دائما عن إمكان التبادل بين عناصر الوصل، في حين أن كلمة "و" لا تأتي دائما معبرة عن إمكان التبادل، فإذا نظرنا إلى القضية الآتية مثلا:

- سعاد تزوجت من حسام والمحبت طفلا

نجد أن كلمة "و" في هذه القضية لا تعبر عن إمكان التبادل، إذ أننا لو قمنا بتبديل عنصرى العطف على النحو التالى:

- المحبت سعاد طفلا وتزوجت حسام

سنجد أن المعنى قد اختلف، وذلك لأن كلمة "و" في القضية الأولى لا تعبر عن العطف، وإنما تعبر عن الترتيب الزمنى. أى أن القضية الأولى تقول:

- سعاد تزوجت من حسام ثم المحبت طفلا

وبالتالى فإن تبديل طرفى القضية يؤدي إلى اختلاف المعنى⁽²⁾. والواقع ان استخدام "او" العطف فى المنطق لا يتعلق بمضمون العناصر المعطوفة، بل بقيم صدقها فحسب، فإذا قلنا:

- $5 = 2 + 2$ وأكلت الأيس كريم

فإنه يعد استخداما صحيحا لأداة العطف "و" لأننا نستخدمها فى المنطق المعاصر بين قيم صدق القضايا وليس بين مضمون القضايا. وفى هذه الناحية يختلف استخدام أداة العطف "و" فى المنطق عنه فى لغة الحياة اليومية⁽¹⁾.

1- Ibid, p. 80-81

2- حسين على، مبادئ المنطق الرمزي، دار قباء، القاهرة، 2003، ص 56-57.

وبالتالى فبالرغم من أنه اتضح أن رابطة الوصل العادية "و" يمكن أن تقوم بالكثير من الوظائف التى لا يقوم بها ثابت الوصل "، وكذلك اتضح أن ثابت الوصل " له وظائف ليست للرابطة العادية "و"، إلا أن ستراوسن يرى أن العبارة التى تأخذ الصيغة (ق . ل) تعنى على الأقل جزء مما تعنيه العبارة المماثلة التى تأخذ الصيغة (ق و ل). ويضيف ستراوسن أننا قد نقول إن الصيغة (ق . ل) هى تجريد (أو فكرة تجريدية) من الاستخدامات المختلفة للصيغة (ق و ل). فالوصل البسيط يعد عنصراً صغيراً فى الربط العامى (أى المستخدم فى لغة الحياة اليومية). وبالتالي فقد نتحدث عن "كأداة وصل، ونقرأها من أجل التبسيط، مثل "و" أو "كلا من ... و ... (2)".

3-4-5 العلاقة بين ثابت اللزوم "ـ" والعبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ...":

بداية ينبغى أن نلاحظ هنا أن الاستخدام المألوف فى حياتنا اليومية لعبارة "إذا كان ... إذن ..." أو اللفظ "يستلزم" يميل فى الغالب الأعم إلى إيجاد علاقة مناسبة بين القضايا المرتبطة بهذه الأداة، فإذا كان لدينا القضايا الشرطية أو اللزومية التالية:

- 1- إذا كان كل إنسان فان، وكان سقراط إنسان، فإن سقراط فان.
- 2- إذا كان أحمد أعزب، فإن أحمد غير متزوج.
- 3- إذا غمست ورقة عباد الشمس الزرقاء فى الحامض، فإن لونها يصبح أحمر.
- 4- إذا لمجحت فى الإمتحان، سأكل قبعتى.

إذا نظرنا إلى العبارات الشرطية الأربعة نجد أنهم يمثلون أربعة أنماط مختلفة من العبارات الشرطية؛ إذ أن التالى فى المثال الأول يلزم منطقياً عن المقدم، فى حين أن التالى فى المثال الثانى يلزم عن المقدم عن طريق التعريف الحقيقى للحد أعزب، الذى يعنى "رجل غير متزوج"، أما فى المثال الثالث فإن التالى لا يلزم عن المقدم منطقياً، ولا عن طريق تعريف حدوده، بل لابد من إكتشاف العلاقة بينهما تجريبياً، ولذلك يقال عن الشرط أو اللزوم هنا أنه على أو سببى. وأخيراً نجد أن التالى فى المثال الرابع لا يلزم عن المقدم لا من الناحية المنطقية، ولا عن طريق التعريف، كما أنه لا يوجد علاقة علية أو سببية بين التالى والمقدم، ولكن اللزوم بين التالى والمقدم يقوم بناءً على تقرير من المتحدث بوعده بحققه فى ظل شروط معينة⁽¹⁾.

ولكن على الرغم من ذلك فإن مثل هذه القضية (أى المثال الرابع) من الناحية المنطقية تقرر- مثلها فى ذلك مثل القضايا السابقة- نمطا من اللزوم يأخذ الصورة:

- إذا صدقت ق صدقت ل

وبذلك تكون هذه القضية معبره عن استخدام صحيح لأداة الشرط أو اللزوم. ويطلق على اللزوم فى هذه الحالة اسم اللزوم المادى⁽²⁾ تمييزاً له عن اللزوم الصورى الذى تكون فيه علاقة صورية محددة بين المقدم والتالى⁽²⁾. ونحن فى حديثنا هنا عن اللزوم إنما نعنى اللزوم المادى، ولقد أشار لويس إلى أن هذا اللزوم المادى هو اللزوم المستخدم فى الحساب التحليلى للقضايا فى المنطق

1- Copi, I. M., Introduction to Logic, Macmillan, New York, 7th ed, 1986, pp. 279-280.

- قارن: محمد مهران، مقدمة فى المنطق الرمزى، دار الثقافة، القاهرة، 1978، ص 74-75.

2- محمد مهران، مقدمة فى المنطق الرمزى، ص 75.

المعاصر، وبخاصة في المنطق الثنائي القيم ، أى القائم على قيمتى الصدق والكذب فقط؛ إذ يقتصر حساب القضايا على علاقات الماصدق أى على قيم الصدق (صادق- كاذب)⁽¹⁾. ومن هذه الزاوية تبدو القضايا كلها (مثل هذا سقراط، وسقراط تناول السم، وسقراط عدد، الخ) من وجهة نظر اللوجستيقا (أى من وجهة نظر المنطق الرمزي) كوحدات units لا تختلف فيما بينها عند إهمالنا موادها الشخصية إلا باختلاف الصدق والكذب فحسب⁽²⁾.

وبشكل أبسط يمكننا أن نقول إن اللزوم المادى فيه يكون صدق أو كذب قضية اللزوم مترتبا بشكل قاطع على صدق أو كذب المقدم والتالى. ويستخدم المناطق المعاصرون الرمز "C" للدلالة على هذا النوع من اللزوم، أما اللزوم الصورى ففيه يكون وجود علاقة صورية محددة بين المقدم والتالى، شرطا لا غنى عنه لصدق قضية اللزوم ولكونها ذات معنى.

ولقد اختلفت مواقف المناطق من مفهوم اللزوم المادى ، بعد صدور البرنكيبياء، فقد انقسمت المناطق الى فريقين: الفريق الأول زعم أن الرمز "C" هو تمثيل جيد للمعنى العادى لعبارة إذا كان ... إذن ...، والمدافعون عن هذا الرأى لديهم أسس مختلفة ومنهم J.A.Faris، الذى نشر مختصرا محكما ذهب فيه إلى أن القضايا التى تأخذ الشكل إذا كان ... إذن ... وق C ل تعد صيغاً متطابقة ومشتقة من بعضها. ويدخل ضمن هذا الفريق أيضا جرايس H.P.Grice، الذى كتب مقالا تحت عنوان النظرية السببية للإدراك قدم فيه دفاعا عن وجهة النظر القائلة بأن (C ل) تماثل بشكل كاف (إذا كان ... إذن ...) على أساس نظرية المحادثة theory of conversation فاللزوم المادى، من وجهة نظره ، وثيق الصلة بنظريات الإدراك. فالقضية مثل (يبدو أنه يوجد قشر موز ترك على البانو) يلزم عنه إما لا يوجد قشر

1- Lewis, C. I & Langford, C. H., Symbolic Logic, p. 87

2- محمد ثابت الفندى، أصول المنطق الرياضى (لوجستيقا logistic)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 158.

موز ترك على البيانو، أو على الأقل المتكلم لديه بعض الأسباب التي تجعله يشك أنه يوجد حقاً قشر موز ترك على البيانو⁽¹⁾.

أما الفريق الثاني فقد رفض تماثل ثابت اللزوم "C" بعبارة "إذا كان ... إذن ...". ويمثل هذا الفريق كواين W.V.Quine الذي يرى أن معنى الجملة الشرطية يفهم بصورة دقيقة على أنه "C ~ L" وليس "C = L"⁽²⁾. كما يدخل ضمن هذا الفريق فيلسوفنا ستراوسن. فكيف أثبت ستراوسن التباين (عدم التماثل) بين ثابت اللزوم "C" والعبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ...؟" هذا ما سوف يتضح فيما يلي:

سبق أن قدمنا معني، وتفسير، ثابت اللزوم "C" من خلال القاعدة القائلة إن أي عبارة تأخذ الصيغة "C = L" تكون كاذبة فقط في حالة صدق المقدم وكذب التالي، وتكون صادقة في أي حالة أخرى للنسق، وهذا يعني أن كذب المقدم أو صدق التالي تعد، علي حد سواء، شروطاً كافية لصدق أي عبارة للزوم المادي، كما أن صدق المقدم وكذب التالي يعد شرطاً وحيداً وضرورياً وكافياً لكذبها. وهذا ما أيده كواين إذ يقول إن أي قول شرطي مقدمه صادق وتاليه كاذباً، فإنه يكون كاذباً⁽³⁾. وينتج عن ذلك أن من يسلم بصدق قضية اللزوم، ويسلم في الوقت ذاته بصدق المقدم فيها لا يستطيع إلا أن يقبل صدق تاليها، كما ينتج عن ذلك أن من يسلم بصدق قضية اللزوم ويرفض التالي بوصفه كاذباً، عليه كذلك أن يرفض صدق مقدمها⁽⁴⁾. فهل، إذن، تعمل العبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ..."

1- عصام زكريا جميل، مفهوم اللزوم المنطقي ومشكلاته، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001، ص 114.

2- Quine, W. O., Methods of logic, p.16

3- Ibid, p. 14

4- ألفرد تارسكي، مقدمة للمنطق ولنهج البحث في العلوم الاستدلالية، ص 59

في استخدامها المعياري أو الأساسي وفقاً للقاعدة المنطقية التي تعلق بثابت اللزوم؟

بداية يجب تعريف العبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ..."، ثم توضيح ما هو الاستخدام المعياري لها، لنرى إن كانت تعمل في استخدامها المعياري وفقاً للقاعدة المنطقية لثابت اللزوم \supset أم لا. إذ يمكن تعريف العبارة الشرطية، كما يقول كوبي Copi، بأنها عبارة مركبة من فقرتين يجمع بينهما الكلمة "إذا كان" وهي التي توضع قبل المقدم، والكلمة "إذن" وهي التي توضع قبل التالي⁽¹⁾. وهذه العبارة أسماء عديدة فقد يطلق عليها عبارة افتراضية hypothetical، أو عبارة لزوم Implication. وفي العبارة الشرطية يطلق على الفقرة الواقعة بين "إذا كان" و"إذن" المقدم antecedent، أما الفقرة التي تتبع "إذن" فيطلق عليها "التالي" Consequent⁽²⁾. والحالات النموذجية أو الأساسية لاستخدام عبارة "إذا كان ... إذن ..."، فيما يرى ستراوسن، هي تلك الحالات التي فيها تضمن وجود علاقة لزوم من نوع ما بين القضايا التي تربط بينها⁽³⁾.

أما عن الاستخدام المعياري للعبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ..." فيرى ستراوسن أنه يكون في حالة عدم معرفتنا ما إذا كانت عبارة معينة والتي يمكن أن تصاغ من خلال استخدام أي جملة مماثلة بطريقة معينة للفقرة الأولى من العبارة الشرطية (المقدم) صادقة أم لا أو الاعتقاد بأنها كاذبة. وبالرغم من ذلك فإننا نعتبر أي خطوة في الاستنتاج من هذه العبارة عبارة مرتبطة بنفس الطريقة للفقرة الثانية (التالي) قد تكون خطوة سليمة ومعقولة. فالعبارة الثانية تعتبر واحدة من الجمل

1- Copi, I.M., Introduction to Logic, p. 279

2 -Copi, I. M., Symbolic Logic, The Macmillan Company, New York, 3rd ed, 1967, pp. 14-15

3- Strawson, P.F., "IF & \supset ", In: Entity and Identity and Other Essays, Clarendon Press, Oxford, 1997, p.169

التي نشك في صدقهم أو التي نعتقد أنها كاذبة⁽¹⁾. وفي مثل تلك الحالات قد نتردد أحيانا في تطبيق كلمة "صادق" على العبارات الافتراضية (الشرطية) statements hypothetical (أي العبارات التي يمكن أن تصاغ عن طريق استخدام "إذا كان ... إذن ...". بمعناها المعيارى)، ونفضل أن نطلق عليهم عبارات معقولة، ولكن إذا طبقنا كلمة "صادق" على تلك العبارات ككل، فإنها سوف تكون في تلك الحالات مثل العبارات المعقولة reasonable⁽²⁾.

ومن ثم فإذا أمعنا النظر في القاعدة المنطقية لثابت اللزوم \supset والاستخدام المعيارى لعبارة "إذا كان ... إذن ..." فسوف نلاحظ أول تباين بين \supset و "إذا كان ... إذن ..." والذي يتلخص في أن أى عبارة تأخذ الصيغة \supset ل لا تستلزم العبارة المماثلة التي تأخذ الصيغة "إذا كان ... إذن ..."، بينما أى عبارة تأخذ الصيغة "إذا كان ... إذن ..." تستلزم العبارة المماثلة التي تأخذ الصيغة \supset ل، إذ يقول ستراون إنه من الممكن تحقيق أحد شروط الصدق الكافية لأى عبارة لزوم ماضى بدون أن تتحقق الشروط اللازمة لصدق العبارات الشرطية المماثلة؟ أى أن أى عبارة تأخذ الصيغة \supset ل لا تستلزم العبارة المماثلة التي تأخذ الصيغة "إذا كان ... إذن ..."، ولكن إذا كنا مستعدين لقبول العبارة الشرطية فيجب أن نكون مستعدين لإنكار ارتباط العبارة المماثلة للمقدم فى الجملة المستخدمة لصياغة العبارة الشرطية مع سلب (نقيض) العبارة المماثلة للتالى؛ أى أن أى عبارة تأخذ الصيغة "إذا كان ق إذن ل" تستلزم العبارة المماثلة التي تأخذ الصيغة \supset ل⁽³⁾.

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 83

2- Ibid, p.83

3- Ibid, p.83

وهذا يعنى ، فيما يرى سترأوسن، أن اللزوم المادى يكون متضمنا فى أنماط اللزوم الأخرى⁽¹⁾؛ وليس كما ذهب البعض (مثل د. ذكى نجيب محمود⁽²⁾) إلى أن اللزوم الصورى أشمل وأوسع من اللزوم المادى، فهذا القول يخالف الحقيقة، ذلك أن القضية المركبة الشرطية التى يكون فيها لزوم صورى بين مقدمها وتاليها يكون فيها لزوم مادى وليس العكس، فاللزوم المادى لا يتضمن لزوما صوريا، ولا أى نوع آخر من اللزوم، بل أن اللزوم المادى هو المتضمن فى كل نوع من أنواع اللزوم⁽³⁾.

ويتضح ذلك أكثر عند ريشنباخ فى تفرقة بين اللزوم الإلحاقى *adjunctive implication* واللزوم الإرتباطى *connective implication*، حيث يذهب ريشنباخ إلى أن اللزوم الإلحاقى يوازى اللزوم المادى، بينما اللزوم الإرتباطى يوازى اللزوم المستخدم فى اللغة العادية، كما يرى ريشنباخ أن اشتقاق اللزوم الإلحاقى من اللزوم الإرتباطى يؤدى أحيانا إلى ما يسمى مفارقات اللزوم *paradoxes of implication*، إذ ينتج من التفسير الإلحاقى أن القضية الكاذبة تستلزم (يلزم عنها) أى قضية ، والقضية الصادقة تستلزم (تلزم عن) من خلال أى قضية، وهكذا نرى أن (الثلج أسود يستلزم (يلزم عنه) سيكون هناك زلزال فى الغد، وهناك زلزال يستلزم (يلزم عنه) السكر حلو) بالتأكيد لا توجد مفارقات فى تلك الجمل فنحن يجب أن ندرك بأن الكلمة "يلزم" *implies* هنا ليست هى نفس ما نعنيه فى اللغة التحادثية، فاللزوم فى هذه الحالة ببساطة يلحق قضية بأخرى دون إرتباط هذه الجمل. وهذا يعنى أن اللزوم الإلحاقى أوسع من اللزوم الإرتباطى،

1- Strawson, P.F., "IF & \supset ", p.176

2- انظر: ذكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، ص 68.

3- سهام النويهى، اللزوم، ص 222.

فإذا كان اللزوم الارتباطى قائماً فإنه يوجد أيضاً لزوم إلحاقى ولكن ليس العكس⁽¹⁾.

ولتوضيح التباين بين العبارات الشرطية وعبارات اللزوم المادى بصورة أكثر دقة دعنا ننظر للثلاثة أنواع التالية من الجمل الشرطية:

(1) إذا كان الألمان قد غزوا إنجلترا فى 1940، فإنهم كانوا سيكسبون الحرب.

(2) إذا كان جونز مسئولاً، فإن نصف العاملين كان سيتم طردهم.

(3) إذا أمطرت، فسوف يتم إلغاء المباراة.

فالنسبة للجمل (1 : 3) نجد أن الأزواج المتماثلة للجمل هى:

(أ) الألمان غزوا إنجلترا فى 1940؛ أنهم كسبوا الحرب.

(ب) جونز مسئول؛ نصف العاملين تم طردهم.

(ج) سوف تمطر؛ سوف يتم إلغاء المباراة.

والجمل التى يمكن أن تستخدم لصياغة عبارات اللزوم المادى المتماثلة مع العبارات الشرطية المصاغة من خلال الجمل (1 : 3) يمكن الآن صياغتها من هذه الأزواج للجمل كالتالى:

(M1) الألمان غزوا إنجلترا فى 1940 \supset أنهم كسبوا الحرب.

(M2) جونز مسئول \supset نصف العاملين تم طردهم.

(M3) إنها سوف تمطر \supset سوف يتم إلغاء المباراة.

1- Richenback, H., Elements of Symbolic Logic, The Free Press, New York, 1966, pp. 29-30

ويمكن القول إن حقيقة أن هذه التعديلات اللفظية ضرورية لكي نحصل من فقرات الجمل الشرطية على فقرات جمل اللزوم المادى المتماثلة هي نفسها علامة التباين بين العبارات الشرطية statements hypothetical و عبارات دوال الصدق statements truth-functions، وبعض الفروق التفصيلية تتضح أيضا كما يقول ستراوسن من خلال هذه الأمثلة.

فكذب أى عبارة مصاغة باستخدام الألمان غزوا إنجلترا فى 1940 "أو" جونز مسئولاً هو شرط كافى لصدق العبارات المتماثلة المصاغة باستخدام (M1)، (M2)، ولكن ليس شرطاً لصدق العبارات المتماثلة المصاغة باستخدام (1)، (2). ومن ناحية أخرى، لن توجد أية ميزة لاستخدام جمل مثل (1)، (2) على الإطلاق، لأن هذه الجمل سوف تحمل (أو تنطوى)، فى زمن وصيغة الفعل، على تضمن لإعتقاد المتكلم بكذب العبارات المتماثلة مع فقرات العبارات الشرطية، فالفقرة إنها لا تمطر تكفى لتحقيق العبارة المصاغة باستخدام (M3). ولكن ليس لتحقيق العبارة المصاغة باستخدام (3). كذلك إنها لا تمطر تكفى أيضاً لتحقيق العبارة المصاغة باستخدام:

(M4) سوف تمطر \supset المباراة لن يتم إلغاؤها

فالصيغتان "ق \supset ل" و "ق \sim ل" متوافقتان (أو متساوئتان) معاً، والتوكيد (أو التقرير) المشترك للعبارات المتماثلة لهذه الأشكال يتكافئ مع توكيد العبارة المتماثلة التي تأخذ الصورة "ق \sim ل". ولكن إذا كانت تمطر، فإن المباراة سيتم إلغاؤها لا تتوافق (أو لا تتساوق) مع إذا كانت تمطر، فإن المباراة لن يتم إلغاؤها، وتوكيدهم المشترك في نفس السياق يعد تناقضاً ذاتياً self-contradictory⁽¹⁾.

ولأن ، كما سبق أن أشرنا، أي عبارة تأخذ الصيغة "ق \supset ل" لا تستلزم العبارة المتماثلة التي تأخذ الصيغة إذا كان ق إذن ل" (في استخدامها المعياري)، نجد

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, pp. 83-85

أن هناك إختلافاً بين قواعد ثابت اللزوم \supset وقواعد العبارة الشرطية إذا كان ... إذن ... (في استخدامها المعياري). وكذلك لأن إذا كان ... إذن ... تستلزم \supset ل، نجد أن هناك درجة من التوازي بين القواعد، لأن أي شيء يُستلزم عن طريق \supset ل سوف يستلزم عن طريق إذا كان ... إذن ...، بالرغم من أنه ليس كل شيء يلزم عن \supset ل سوف يلزم عن إذا كان ... إذن ... ولتوضيح ذلك يورد ستراوسن مجموعتين من القوانين:

بالنسبة لقوانين المجموعة الأولى:

$$(1) \sim Q \supset (Q \supset L)$$

$$(2) \sim Q \supset (Q \supset \sim L)$$

$$(3) L \supset (Q \supset L)$$

$$(4) L \supset (\sim Q \supset L)$$

$$(5) \sim Q = (Q \supset L) \cdot (Q \supset \sim L)$$

نجد أنها لا توازي المعنى العادي للعبارة الشرطية إذا كان ... إذن ...⁽¹⁾. وهذه الصيغ [(1):(5)] هي ما تعرف بمفارقات اللزوم paradoxes of implication حيث أنها تشتمل علي نتائج منطقية متناقضة paradoxical consequences مثل أن أي قضية كاذبة تستلزم (يلزم عنها) أي قضية، و أي قضية صادقة تستلزم (تلزم عن) من خلال أي قضية⁽²⁾. في حين لا توجد قضايا في النسق المنطقي، كما يقول برونستين D.J. Bronstein، تؤكد بأن القضية الكاذبة

1- Ibid, p. 86

2- Strawson, P.F., Necessary Propositions and Entailment-Statements, Mind, Vol. Lvii, 1948, p. 186

تستلزم (يلزم عنها) أي قضية، أو أن أي قضيتين صادقتين تلزم الواحدة منهما عن الأخرى⁽¹⁾.

ويشير كوهين وناجل هنا إلي أن المفارقة تختفي إذا ما انصرف القاريء عن المعنى العادي لكلمة 'اللزوم' وأخذ بالتعريف الذي نشير إليه في حساب القضايا⁽²⁾. وفي ذلك يقول كواين 'يجب أن نبتعد عن المواقف اليومية العادية لأن أثبات الصيغة إذا كان ق إذن ل لا تعني إثبات لقضية شرطية بقدر ما تكون إثباتاً شرطياً للتالي، فإذا وضعنا مثل هذا الارتباط وكان المقدم صادقاً فإننا نسلم بالتالي، وإلا كان الشرط كاذباً، أما إذا كان المقدم كاذباً فإن إثباتي الشرطي وكأنه لم يكن'⁽³⁾.

أما بالنسبة لقوانين المجموعة الثانية:

$$(6) [(ق \supset ل) \cdot (ل \supset ق)] \supset ل$$

$$(7) [(ق \supset ل) \cdot (ل \supset \sim ق)] \supset \sim ق$$

$$(8) (ق \supset ل) \equiv (\sim ل \supset \sim ق)$$

$$(9) [(ق \supset ل) \cdot (ل \supset م)] \supset (ق \supset م)$$

فإننا نجد، مع وجود بعض التحفظات، أن الصيغ الموازية [(i) : (iv)] صحيحة.

$$(i) (إذا كان ق ، إذن ل ؛ و ق) \supset ل.$$

$$(ii) (إذا كان ق ، إذن ل ؛ و ليس ل) \supset ليس ق.$$

$$(iii) (إذا كان ق ، إذن ل) \supset (إذا كان ليس ل ، إذن ليس ق)$$

1- عصام زكريا جميل، مفهوم اللزوم المنطقي ومشكلاته، ص 131.

2- Cohen, M. & Nagel, E., An Introduction To logic, p. 127

3- Quine, W.V., Mathematical logic, revised edition, Harvard University Press, Cambridge, 1961, p.15.

(iv) (إذا كان ق ، إذن ل ؛ وإذا كان ل ، إذن م) \supset (إذا كان ق ، إذن م)⁽¹⁾.

وإذا كنا قد رأينا الكثير من القوانين [مثل (1) : (5)] التي تصلح لـ 'ع' ولا تصلح لـ 'إذا كان ... إذن ...'، كذلك نجد أن سترأوسن يعطي كمثالاً للقانون الذي يصلح لـ 'إذا كان ... إذن ...' ولكن لا يصلح لـ 'ع' الصيغة التحليلية:

$\sim [(إذا كان ق إذن ل) . (إذا كان ق ، إذن ليس ل)]$

حيث أن الصيغة المماثلة

$\sim (ق \supset ل) . (ق \supset \sim ل)$

ليست تحليلية ولكنها (انظر (5)) مكافئة للصيغة الشرطية "ع" ق⁽²⁾.

وبالتالي نجد أن عبارة 'إذا كان ... إذن ...' في استخدامها المعيارى أو الأساسى لا تعمل وفقاً للقاعدة المنطقية التى تتعلق بثابت اللزوم "ع"، كما اتضح أن ثابت اللزوم "ع" لا يعمل وفقاً للقاعدة المنطقية التى تتعلق بالرابطة العادية. 'إذا كان ... إذن ...' فى استخدامها المعيارى. وبالتالى نجد سترأوسن يرفض تماثل ثابت اللزوم بعبارة 'إذا كان ... إذن ...'، ويرى أن الطريقة الآمنة لقراءة رمز اللزوم المادى "ع" قد تكون كالتالى ليس كلا من أن ... ولا ...⁽³⁾. وفى موضع آخر يقول إن أفضل أسلوب هو إعادة صياغة الصيغة "ق \supset ل" بالصيغة 'ليس الحال كلا من أن ق وليس ل، أو ليس ق ولا ل'. وإنكار تماثلاتها الأكثر إغراء مع الصيغ 'إذا كان ق، إذن ل، وليس (ق بدون ل)، وإما ليس ق أو ل'⁽⁴⁾.

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, pp. 86-87

2- Ibid, pp. 87-88

3- Ibid, p. 90

4- Ibid, p. 38

5-4-4 العلاقة بين ثابت التكافؤ '=' وعبارة '... إذا كان فقط إذا كان ...':

إن رمز التكافؤ المادى material equivalence '=' له المعنى المقدم عن طريق التعريف التالى:

$$ق \equiv ل = [(ق \subseteq ل) . (ل \subseteq ق)]$$

والعبارة التى تتماثل أحيانا معها، أى 'إذا كان فقط إذا كان' لها المعنى المقدم عن طريق التعريف التالى:

$$ق \text{ إذا كان فقط إذا كان ل } = \text{'إذا كان ق إذن ل؛ وإذا كان ل إذن ق'}$$

وبالتالى يرى ستراوسن أن الاعتراضات التى وجهت ضد تماثل 'ق \subseteq ل' مع 'إذا كان ق إذن ل' توجه بقوة مزدوجة ضد تماثل 'ق \equiv ل' مع 'ق إذا كان فقط إذا كان ل' (1).

5-4-5 العلاقة بين ثابت الفصل 'v' وعبارة 'إما أو':

يذهب ستراوسن إلى أن العلاقة بين ثابت الفصل 'v' وعبارة 'إما ... أو...' تعتبر أقل وضوحاً من العلاقة بين ثابت الوصل '.' و'حرف العطف' و؛ كما تعتبر أقل تبايناً من العلاقة بين ثابت اللزوم ' \subseteq ' وعبارة 'إذا كان ... إذن...' (2). ولكى نرى مدى التماثل بين ثابت الفصل 'v' وعبارة 'إما ... أو...' نطرح السؤال المعتاد: ما هى القاعدة المنطقية التى تتعلق بثابت الفصل 'v'؟ وهل تعمل الرابطة العادية (أى عبارة إما ... أو...) فى استعمالها المعيارى وفقاً لها أم لا؟

سبق أن أشرت إلى القاعدة التى تتعلق بثابت الفصل 'v' بالقول إن أى عبارة تأخذ الصيغة (ق v ل) تكون صادقة فقط إذا كانت إحدى عباراتها التأسيسية على الأقل صادقة، وتكون كاذبة إذا كانت عبارتاها التأسيسيتان كاذبتين

1- Ibid, p.90

2- Ibid, p.90

معا. ولكي نجيب على الشق الثانى من السؤال المطروح (أى عما إذا كانت الرابطة العادية "إما ... أو ..." فى استعمالها المعيارى تعمل وفقا لتلك القاعدة أم لا ؟) يجب الإشارة أولا إلى أن هناك معنيين مختلفين لعبارة "إما ... أو..."، معنى غير استبعادى non-exclusive وأحيانا يطلق عليه فصل ضعيف، ومعنى استبعادى exclusive وأحيانا يطلق عليه فصل قوى. فإذا ما أخذت عبارة "إما ... أو..." بمعناها غير الاستبعادى كان الفصل بين جملتين يعنى مجرد القول بأن إحدى هاتين الجملتين صادقة، بدون أن نقول شيئا عما إذا كانت الجملتان معا صادقتين أو غير صادقتين. أما إذا أخذنا عبارة "إما ... أو..." بمعناها الاستبعادى كان الفصل بين جملتين معناه تأكيد أن إحداهما صادقة بينما الأخرى كاذبة.

ولنفترض، كما يقول تارسكى، أننا رأينا الملاحظة التالية معلقة فى إحدى المكتبات:

(يتمتع عملاؤنا من المدرسين أو طلبة الجامعة بتخفيض خاص)

هنا نلاحظ أن كلمة "أو" قد استخدمت بالمعنى الأول (غير الاستبعادى) طالما أنه ليس المقصود منها رفض الخصم لمن يكون مدرسا ويكون طالبا بالجامعة فى الوقت نفسه.

ومن جهة أخرى، لو سألنا طفل أن يخرج فى جولة على الأقدام صباحا، وأن يذهب إلى المسرح بعد الظهر، وكانت إجابتنا عليه هى:

(لا، فنحن إما أن نخرج فى جولة على الأقدام صباحا، أو أن نذهب إلى المسرح مساء)

كان من الواضح أننا نستخدم كلمة "أو" على أنها من النوع الثانى (الاستبعادى) طالما أننا نقصد إجابة أحد المطلبين فقط⁽¹⁾.

1- ألفرد تارسكى، مقدمة للمنطق ولنهج البحث فى العلوم الاستدلالية، ص 56.

ومن المدافعين عن الفصل بالمعنى الاستبعادي "برادلي" الذى يقول "أن البديلين بينهما عناد تام"⁽¹⁾. أى لا يصدقان معا فى آن واحد، ولا يكذبان معا فى آن واحد. أما المدافعين عن الفصل بمعناه غير الاستبعادي، أى الذى يقوم على إمكانية صدق البديلين معا فى آن واحد فمنهم: جيفونز، تارسكى، ريشنباخ، وكذلك ستراوسن كما سيتضح بعد قليل.

يذهب ستراوسن إلى أنه يمكن أن نتحدث عن أى عبارة مصاغة من خلال الربط بين فقرتين عن طريق "إما....أو...." كعبارة بديلية alternative، ونتحدث عن البديل الاول والبديل الثانى لهذه العبارة بالقياس إلى حديثنا عن المقدم والتالى فى العبارة الشرطية. فقد يقول شخص ما فى محطة الأتوبيس:

(إما أن نلحق بهذا الأتوبيس، أو سوف نضطر أن نذهب إلى المنزل سيرا على الأقدام)

وقد يقول بالمثل:

(إذا لم نلحق بهذا الأتوبيس، فسوف نضطر أن نذهب إلى المنزل سيرا على الأقدام)

وسوف يلاحظ أن مقدم العبارة الشرطية التى صاغها هو نقيض البديل الأول للعبارة البديلية التى صاغها، وهنا يشير ستراوسن إلى أنه لا يجب اعتبار أن لحاقنا بالأتوبيس هو شرط كافى لصدق العبارة. فإذا إتضح أن الأتوبيس الذى لحقنا به لم يكن آخر أتوبيس فيجب أن نقول إن الشخص الذى قال العبارة كان مخطئا. فصدق أحد البدائل ليس شرطا كافيا لصدق العبارة البديلية أكثر من كون كذب المقدم يعد شرطا كافيا لصدق العبارة الشرطية. وبما أن $C \supset V$ لـ

1- Bradley, F. H., Principles of Logic, Oxford University Press, London,

2nd ed, 1950, p.134

- نقلا عن: زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، ص 68.

(وبالمثل : ل \supset ق \vee ل) تعد قاعدة لنسق دوال الصدق، فإن هذه الحقيقة توضح، بصورة كافية، إختلاف بين أحد الاستخدامات المعيارية على الأقل لـ إما ... أو ... والمعنى المقدم لثابت الفصل "v"⁽¹⁾.

وبالتالى ففى كل، أو معظم، الحالات حيث نكون مستعدين لأن نقول شيئا عن الصيغة (إما ق أو ل)، نكون مستعدين لأن نقول شيئا عن الصيغة (إذا كان ليس ق، إذن ل). إلا أن هذه الحقيقة، كما يرى ستراونسن، قد تغرينا بأن نبالغ فى الفرق بين ثابت الفصل "v" وعبارة إما ... أو...، بأن نعتقد أن تحقق أحد البدائل ليس شرطا كافيا لصدق العبارة البديلية التى يوجد فيها هذا البديل .. وهذا بالتأكيد مبالغة، فإذا قال شخص ما:

(إما أنه كان جون، أو أنه كان روبرت؛ ولكنى لا أستطيع أن أحدد أيهما)
فسوف نقتنع بصدق الجملة البديلية، إذا إتضح أن أى من البديلين صحيحا
— وهنا يبدو أن لدينا لغزا، لأنه يبدو أننا نقول إن عبارة:

(إما أنه كان جون، أو أنه كان روبرت)

تستلزم عبارة:

(إذا لم يكن جون، كان روبرت)

وأن، فى نفس الوقت، عبارة:

(لقد كان جون)

تستلزم العبارة الأولى، وليست العبارة الثانية⁽²⁾.

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p.90

2- Ibid, p.91

إلا أن ستراوسن يعتقد أن ما نعانى منه هنا ربما يكون ركاقة في فكرتنا عن اللزوم entailment، أو صعوبة في تطبيق هذا المفهوم غير المميز أيضا على حقائق الكلام أو غموض في فكرة الشرط الكافي.

فالعبرة القائلة 'لقد كان جون' تستلزم العبارة القائلة 'لقد كان إما جون أو روبرت' بمعنى أنها تؤكد لها؛ فعندما يتضح أنه كان جون، فإن الشخص الذي قال 'إما أنه كان جون، أو أنه كان روبرت' يتضح أنه على صواب.

ولكن العبارة الأولى لا تستلزم العبارة الثانية بمعنى أن الخطوة 'لقد كان جون، ولذلك فلقد كان جون أو روبرت' تعد خطوة صحيحة منطقيا (ما لم يكن الشخص الذي يقول ذلك يعنى بها ببساطة أن العبارة البديلية المصاغة سابقا كانت صحيحة، أى 'لقد كان واحد من الاثنين'). وذلك لأن العبارة البديلية تحمل تضمن عدم تأكد المتحدث من أيهم المقصود، وهذا التضمن يكون متعارضاً مع التقرير بأنه كان جون⁽¹⁾. فالقول بالفصل يمكن اعتباره، كما يقول تارسكى، على أنه إقرار من القائل بأنه لا يعرف أى عنصر من عناصر الجملة الفصلية (أو البديلية) هو الصادق⁽²⁾.

وبهذا المعنى للشرط الكافى فإن العبارة القائلة 'لقد كان جون' لا تعد شرطا كافيا (لا تستلزم) للعبارة القائلة 'لقد كان إما جون أو روبرت' أكثر من كونها شرطا كافيا تستلزم للعبارة القائلة 'إذا لم يكن جون، فإنه كان روبرت'⁽³⁾.

ويشير ستراوسن إلى أن عبارة 'إما ... أو...' ترتبط بمواقف تستلزم إختيار أو قرار. فجملة:

(أى من هذه الطرق يؤدى إلى أكسفورد)

1- Ibid, p.91

2- ألفرد تارسكى، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الاستدلالية، ص 58.

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 91

لا تعنى نفس ما تعنيه جملة:

(إما أن هذا الطريق يؤدي إلى أكسفورد، أو ذلك الطريق يؤدي إليها)

إلا أن كلاهما (أي الصيغتين) يواجهنا بضرورة القيام بالاختيار⁽¹⁾. وهذا يؤدي بنا إلى سمة لعبارة إما ... أو... وهي أنه في بعض السياقات اللفظية نجد أن عبارة إما ... أو... تنطوي بوضوح على تضمن جملة ليس كل من ... و... في حين أنها في بعض السياقات الأخرى لا تتضمن ذلك. وهذه السمة يتم التحدث عنها أحيانا على أنها، على التوالي، معانى مانعه (استبعادية) exclusive senses، ومعانى شاملة (غير استبعادية) inclusive senses لجملة إما ... أو...⁽²⁾.

وبالتالى يقرر ستراوسن بأننا إذا أردنا أن نمثل ثابت الفصل "v" مع أي من المعنى الاستبعادى أو المعنى غير الاستبعادى، فيجب أن يكون الأخير⁽³⁾. ويمكن التعبير عن احتمالات صدق العبارة البديلية بالمعنى الاستبعادى كالتالى:

| ق | ل | ق ٨ ل |
|---|---|-------|
| ص | ص | ك |
| ص | ك | ص |
| ك | ص | ص |
| ك | ك | ك |

1- Ibid, p. 92

2- Ibid, p. 92

3- Ibid, p. 92

وبالمعنى غير الاستيعادي كالتالى :

| ق | ل | ق ٧ ل |
|---|---|-------|
| ص | ص | ص |
| ص | ك | ص |
| ك | ص | ص |
| ك | ك | ك |

وبالتالى نلاحظ أن العبارة البديلية بالمعنى غير الاستيعادي تعتبر صادقة إذا كانت إحدى فقرتى العبارة أو كليهما صادقة. وتعتبر كاذبة إذا كذبت فقرتى العبارة البديلية معا، وهذا ما يتفق مع القاعدة المنطقية الخاصة بثابت الفصل كما أوضحناها.

إلا أن تارسكى يذهب إلى أنه حتى لو اقتصرنا على تلك الحالات التى تستخدم "أو" بالمعنى غير الاستيعادي فسنلاحظ أن هناك فرقا بين استخدامها (بهذا المعنى) فى اللغة العادية، وبين استخدامها فى المنطق، وفى اللغة العادية لا نربط جملتين باستخدام "أو" إلا حينما تكون الجملتان مرتبطتين على نحو ما فى الصورة والمضمون... أما فى المنطق فنربط بين الجملتين المرتبطتين على نحو ما فى الصورة دون المضمون. وعلى ذلك فإن من يستخدم كلمة "أو" بالمعنى الذى تستخدم به فى المنطق المعاصر ، فسوف يعتبر العبارة التالية:

($5=2 \times 2$ أو تكون نيويورك مدينة كبيرة)

على أنها قضية ذات معنى، بل وحتى على أنها قضية صادقة طالما أن الشرط الثانى منها صادق يقينا⁽¹⁾.

وفى مقارنة لرابطة الفصل "أو" مع رابطة الوصل "و" نجد سترافسن يقول: "تستخدم عادة كلمة "أو" مثل كلمة "و" لربط الكلمات وكذلك الفقرات، إلا أن الصعوبات التبادلية المصاحبة للامتداد العام لـ "س و ص هما ف" داخل "س هى

1- الفرد تارسكى، مقدمة للمنطق ولنهج البحث فى العلوم الاستدلالية، ص 57-58.

ف و ص هي ف لا تصاحب الامتداد لـس أو ص هي ف داخل س هي ف أو ص هي ف. (وهذا لا يعنى أن الإمتداد يمكن فعله (صياغته) بصورة صحيحة دائما)⁽¹⁾.

وأخيرا، يرى ستراوسن أننا قد نطلق على "v" علامة الفصل؛ ولخشيتنا أن نتخذ القراءة بصورة جدية، فقد نقرأها مثل أو⁽²⁾.

هكذا اتضح لنا أن ثوابت دوال الصدق لا يمكن أن تتماثل ببساطة فى المعنى مع تعبيرات (روابط) اللغة العادية. فتوابت دوال الصدق، كما أوضحت، يمكنها أن تربط بين قضيتين (أو أكثر) دون أن تستلزم أى نوع من الارتباط بين صورتيهما أو مضمونيهما؛ فى حين أن تعبيرات (روابط) اللغة العادية لا يمكنها أن تربط بين قضيتين (أو أكثر) إلا إذا كان هناك نوع من الارتباط بين صورتيهما ومضمونيهما.. ومع ذلك يمكن القول أن التباين بين المعانى المطروحة لثوابت دوال الصدق ومعانى الروابط العادية التى تتماثل معها عادة يعد أقل ما يمكن فى حالات ثابت السلب ~ وثابت الوصل ". ولأن ثابتى السلب والوصل هما الأقرب تماثلا مع كلمتى ليس و و من أى ثابت آخر مع أى كلمة أخرى، نجد أن ستراوسن يذهب إلى إمكانية تعريف الثوابت الأخرى فى ضوء ثابتى السلب والوصل⁽³⁾. كما يرى ستراوسن أن كل قاعدة أو قانون فى النسق يمكن تفسيره فى ضوء السلب والوصل البسيط، وبالتالي قد يطلق على النسق، بالفعل نسق السلب والوصل system of negation and conjunction⁽⁴⁾.

وبذلك نكون قد أوضحنا كيف أثبت ستراوسن أنه بالرغم من العلاقة الواضحة والثيقة بين اللغة والمنطق إلا أن هناك هوة بين قوانين كل منهما.

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p.93

2- Ibid, p. 93

3- Ibid, p. 82

4- Ibid, p. 82

المراجع

أولاً: من مؤلفات سترأوسن:

1- الكتب :

1. (ed) Philosophical Logic, Oxford University Press, London, 1967.
2. Entity and Identity, and Other Essays, Clarendon Press, Oxford, 1997.
3. Freedom and Resentment, and Other Essays, Methuen & Co. LTD, London, 1974.
4. Individuals : An Essay in Descriptive Metaphysics, Doubleday & Company, INC., Garden City, New York, 1963. (1st ed. 1959).
5. Introduction to Logical Theory, Methuen & Co. LTD, London, 1952.
6. Logico-Linguistic Papers, Methuen & Co. LTD, London, 1971.
7. Skepticism and Naturalism: Some Varieties, Columbia University Press, New York, 1985.
8. Subject and Predicate in Logic and Grammar, Methuen & Co. LTD, 1974.

2- المقالات التي لم تنشر في الكتب السابقة:

9. (With H.P. Grice), In Defense of A Dogma, Philosophical Review, Vol. Lxv, 1956, pp. 141-158.
10. Necessary Propositions and Entailment-Statements, Mind, Vol. Lvii, 1948, pp. 184-200.
11. Reply to Cohen, Quine, and Geach, In: Z.V. Straaten (ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, pp. 287-296.
12. Reply to McDowell, in Z.V. Straaten (ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, pp. 282-287.
13. Singular Terms, Ontology and Identity, Mind, Vol. Lxv, 1956, pp. 433-454.
14. Truth, Analysis, vol. IX, 1949, pp. 83-97.

ثانيا : كتابات عن ستراون:

15. Alston, W.P., "Meaning and Use", In G.H. Parkinson (ed), The Theory Of Meaning, pp. 141-165.
16. Austin, J.L., Philosophical Papers, Edited by J.O. Urmson & G.J. Warnock, 2nded, Clarendon Press, Oxford, 1970.
17. Cooper, D., Philosophy and Nature of Language, Longmans, London, 1973.
18. Geach, P.T., "Assertion", In J.F. Rosenberg and C.Travis, (eds), Readings In The Philosophy of Language, pp, 250-261.
19. Geach, P.T., Strawson on Subject and Predicate, In Z.V. Straaten (ed); Philosophical Subjects Essays Presented to P.F. Strawson, pp.174-188.
20. Graling, A.C., an Introduction to Philosophical Logic, Sussex: The Harvester Press, New Jersey: Barnes & Noble Books, 1982.
21. Mackie, J.L., Truth Probability and Paradox, Clarendon Press, Oxford, 1973.
22. McDowell, J., "Meaning, Communication, and Knowledge", in Z.V. Straaten (ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, pp.117-139.
23. Parkinson, G.H., (ed), The Theory of Meaning, Oxford University Press, New York, 1968.
24. Pitcher, G (ed), Truth, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.
25. Quinton, A., "The A Priori and the Analytic" in P.F. Strawson (ed), Philosophical Logic, pp.107-128.
26. Russell, B., My Philosophical Development, George Allen & Unwin, London, 1959.
27. Sleigh, R.C., (ed), Necessary Truth, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1972.
28. Straaten. Z.V., (ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, Clarendon Press, Oxford, 1980.
29. Taylor, E., Truth & Meaning, an Introduction to the Philosophy of Language, Blackwell, Oxford, 1998.

30. Warnock. G.J., "A Problem about Truth", In G. Pitcher, (ed), Truth, pp.54-67.
31. Wiggins, D., "What Would be A Substantial Theory of Truth?", In Z.V. Straaten, (ed), Philosophical Subjects Essays Presented to P.F.Strawson, pp.189-221.

ثالثا: دراسات فى فلسفة اللغة والمنطق ودراسات أخرى:

32. Ayer, A.J., (and Others), the Revolution in Philosophy, With an Introduction by G. Ryle, Macmillan& Co.LTD., London, 1956.
33. Ayer, A.J., Individuals, Mind, Vol. Lxi, 1952, pp. 441-457.
34. Ayer, A.J., Language, Truth and Logic, (2nd ed., 17th Imp.), the Camelot Press, London, 1967.
35. Blanshard, B., the Nature of Thought, George Allen & Unwin, London, 1939.
36. Bloomfield, L., Language, George Allen & Unwin, London, 1967.
37. Bradley, F.H., Essays on Truth and Reality, Clarendon Press, Oxford, 1914.
38. Carnap, R., Meaning and Necessity, University of Chicago Press, Chicago, 1956.
39. Caton, C.E., (ed), Philosophy and Ordinary Language, Urbana, Ill: University of Illions Press, 1963.
40. Cohen. M. & Nagel. E., an Introduction to Logic, Harcourt Brace, New York and London, 1962.
41. Copi, I.M., Symbolic Logic, The Macmillan Company, New York, 3rded, 1967.
42. Copi, I.M., Introduction to Logic, Macmillan, New York, 7thed, 1986.
43. Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, Clarendon Press, Oxford, 1984.
44. Dummett, M., "Truth", in P.F. Strawson., (ed), Philosophical Logic, pp.49-68.
45. Edwards, P.(ed)., The Encyclopedia of Philosophy, Macmillan Publishing Co., Inc & The Free Press, New York, 1967.

46. Frege, G., "The Thought: A Logical Inquiry", Translated by A.M. Quinton and Marcelle Quinton, In P.F. Strawson., (ed), Philosophical Logic, pp.17-38.
47. Frege, G., "On Concept and Object", in P. Geach and M .Black, (eds), Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege, 3rded, Oxford, England: Blackwell, 1980.
48. Geach, P.T., Subject and Predicate, Mind, Vol.Lix, 1950, pp.461-482.
49. Geach, P.T., Reference And Generality; An Examination of Some Medieval and Modern Theories, Cornell University Press, Ithaca, New York, 3rd ed,1980.
50. Grice, P., "Meaning", in: P.F. Strawson., (ed), Philosophical Logic, pp. 39-48. (Originally Published in Philosophical Review, Vol. 66, 1957, pp.377-388).
51. Haack, S., Philosophy Of Logics, Cambridge University Press, Cambridge, 1978.
52. Katz, J.J., the Underlying Reality of Language and Its Philosophical Import, Harper & Row: New York, Evanston, San Francisco, London, 1971.
53. Katz, J.J., the Philosophy of Language, Harper & Row, New York and London, 1966.
54. Kaufman, A.S., "The Analytic and Synthetic, A Tenable Dualism", Philosophical Review, Vol. Lxii, 1953, pp .421-426.
55. Klenk, V., Understanding Symbolic Logic, Prentice-Hall, INC, New Jersey, U.S.A, 1983.
56. Lacey, A.R., A Dictionary of Philosophy, Routledge & Kegan Paul, London, Henley & Boston, 1976.
57. Lewis, C.I & Langford, C.H., Symbolic Logic, Dover Publication, New York, 1932.
58. Pitcher, G., the Philosophy of Wittgenstein, Prentice-Hall, INC, Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.
59. Quine, W, V., From A Logical Point of View, 2nded, Harper & Row, New York and Evanston, 1963.
60. Quine, W.V., Methods of Logic, Revised Edition, Holt, Rinehart and Winston, New York, Chicago, San Francisco, 1963.

61. Quine, W.V., *Word and Object*, 2nd ed., the M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts, 1964.
62. Quine, W.V., *Mathematical Logic*, Revised Edition, Harvard University Press, Cambridge, 1961.
63. Quine, W.V., *Philosophy of Logic*, Prentice-Hall, INC, Englewood Cliffs, New Jersey, 1970.
64. Ramsey, F.P., "Facts and Propositions" in, G. Pitcher, (ed), *Truth*, pp.16-17.
65. Ramsey, F.P., *Philosophical Papers*, edited by D.H. Mellor, Cambridge University Press, New York, 1990.
66. Rescher, N., *the Coherence Theory of Truth*, Clarendon Press, Oxford, 1973.
67. Rosenberg, J.F and Travis, C, (eds), *Readings in Philosophy of Language*, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey, 1971.
68. Russell, B., *Problems of Philosophy*, Oxford University Press, New York, 1962.
69. Russell, B., *Introduction to Mathematical Philosophy*, George Allen & Unwin, London, 1956.
70. Russell, B., *Philosophical Essays*, Routledge, London & New York, 1994.
71. Russell, B., *Logic and Knowledge*, Edited by R.G. Marsh., George Allen & Unwin, London, 1956.
72. Ryle, G., "The Theory of Meaning", In C.E. Caton, (ed), *Philosophy and Ordinary Language*, pp.128-153
73. Ryle, G., "Introduction", In A.J. Ayer (and others), *The Revolution on Philosophy*, pp.1-11.
74. Tarski, A., "The Concept of Truth in Formalized Languages", *Logic, Semantics, Metamathematics*, Translated by J.H. Woodger, Clarendon Press, Oxford, 1956, pp. 152-278
75. Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, Translated by G.E. M. Anscombe, 3rd ed., Blackwell, Oxford, 2001

رابعاً: المراجع العربية:

- 76- ألفرد تارسكي، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث في العلوم الإستدلالية، ترجمة د. عزمى إسلام، مراجعة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.
- 77- برتراند رسل، مقدمة للفلسفة الرياضية، ترجمه د. محمد مرسى أحمد، راجعه د. أحمد فؤاد الأهواني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962.
- 78- برتراند رسل، أصول الرياضيات، الجزء الأول، ترجمة محمد مرسى أحمد وأحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف، القاهرة، 1965.
- 79- جومسكى، تأملات في اللغة، ترجمة مرتضى جواد وعبد الجبار محمد على، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1990.
- 80- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة د. عباس صادق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1987.
- 81- حسين على، مبادئ المنطق الرمزي، دار قباء، القاهرة، 2003.
- 82- زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1981.
- 83- زينب عفيفى شاكر، فلسفة اللغة عند الفارابى، دار قباء، القاهرة، 1997.
- 84- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدمه وعلق عليه د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975.
- 85- سهام النويهى، اللزوم، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد الرابع عشر، 1989، ص 221-244.
- 86- سهام النويهى، الفلسفة واللغة، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد الرابع عشر، 1989، ص 56-74.

- 87- صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق؛ دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف، القاهرة، 1995.
- 88- صلاح إسماعيل، مفهوم الصدق عند ديفيدسون، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد السادس والخمسون، جامعة الكويت، 1996، ص 206-257.
- 89- صلاح إسماعيل، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير، بيروت، 1993.
- 90- صلاح قنصوة، فلسفة العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002.
- 91- ظريف حسين، الفينومينولوجيا وفلسفة اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- 92- عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1997.
- 93- عبد العزيز حمودة، المراسم المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة، العدد (232)، الكويت، أبريل 1998.
- 94- عبد الوهاب جعفر، الفلسفة واللغة، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.
- 95- عزمي إسلام، مفهوم المعنى، دراسة تحليلية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السادسة، الرسالة الحادية والثلاثون، 1985.
- 96- لودفيج فتنجشتين، رسالة منطقية فلسفية، ترجمة عزمي إسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968.
- 97- ماهر عبد القادر محمد، فلسفة التحليل المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

- 98- ماهر عبد القادر محمد، أسس المنطق الصوري ومناهج البحث العلمى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 99- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.
- 100- محمد السرياقوسى، التعريف بالمنطق الصورى، دار الثقافة، القاهرة، 1980.
- 101- محمد محمد قاسم، نظريات المنطق الرمزى؛ بحث فى الحساب التحليلي والمصطلح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
- 102- محمد محمد قاسم، المدخل إلى المنطق الصورى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 103- محمد مهران رشوان، دراسات فى فلسفة اللغة، دار قباء، القاهرة، 1998.
- 104- محمد مهران رشوان، مبادئ التفكير المنطقى، دار المعارف، القاهرة، 1994.
- 105- محمد مهران رشوان، مدخل إلى المنطق الصورى، دار الثقافة، القاهرة، 1976.
- 106- محمد مهران رشوان، مقدمة فى المنطق الرمزى، دار الثقافة، القاهرة، 1978.
- 107- محمد مهران رشوان، فلسفة برتراند رسل، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1968.
- 108- محمد ثابت الهندى، أصول المنطق الرياضى (لوجستيقا logistic)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

109- محمود فهمى زيدان، المنطق الرمزي، نشأته وتطوره، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

110- محمود فهمى زيدان، في فلسفة اللغة، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003.

111- وليام جيمس، البراجماتية، ترجمة محمد علي العريان، تقديم زكي نجيب محمود، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965.

خامسا : رسائل علمية غير منشورة:

112- إكرام فهمى حسين، فلسفة المنطق واللغة عند جوتلوب فريجه، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1997.

113- عصام زكريا جميل: مفهوم اللزوم المنطقي ومشكلاته، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001.



نبذة عن المؤلف

د. السيد عبد الفتاح جاب الله عبد الفتاح.

تاريخ الميلاد : 12 / 1 / 1981

المؤهلات الأكاديمية:

1. دكتوراة في الآداب - قسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة القاهرة (2010).
تخصص (المنطق وفلسفة العلوم) - بمرتبة الشرف الأولى.
2. ماجستير في الآداب - قسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة الزقازيق (2005).
تخصص (المنطق وفلسفة اللغة) - بتقدير ممتاز.

الخبرات التدريسية:

مدرس بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

أبحاث منشورة:

1. نظرية الفئات بين المنطق الكلاسيكي والمنطق الغائمي.
2. مفهوم الاستدلال التقريبي.
3. مفهوم الحقيقة المنطقية عند سترافوسن.
4. مدخل إلى الفلسفة. بالاشتراك مع أ.د/ ظريف حسين.

Bibliotheca Alexandrina



1241691

عمّان - شارع الجامعة الأردنية
مقابل كلية الزراعة
تلفاكس : 00962 6 533 7798
ص.ب 1527 عمان 11953 الأردن
E-mail: info@alwaraq-pub.com
E-mail: halwaraq@hotmail.com

للنشر والتوزيع

الوراق



www.alwaraq-pub.com

www.alwaraq-pub.com